الأحزاب السياسية وأزمة بناء الدولة في العراق

(قراءة تحليلية نقدية لأطروحات الدكتور مهدي جابر)



منشورات بيت كمال سعدي للتنوير

سلسلة حوارات التنوير (٤)

صاحب الامتياز ورئيس التحرير

أ.د. كمال سعدي مصطفى

المشرف العام

أ.م.د. چيايى كمال سعدي

المدير الفني

م. محمد كمال سعدي

التصميم: شاخوان جعفر

الأحزاب السياسية وأزمة بناء الدولة في العراق

(قراءة تحليلية نقدية لأطروحات الدكتور مهدي جابر مهدي)

حاوره وأعدّ دراسة تحليلية نقدية لأطروحاته:
الدكتور كمال سعدي مصطفى
أستاذ القانون الدستوري

عنوان الكتاب:

الأحزاب السياسية وأزمة بناء الدولة في العراق
(قراءة تحليلية نقدية لأطروحات الدكتور مهدي جابر)

- **تأليف**: الدكتور كمال سعدي مصطفى
- **الموضوع**: علم الاجتماع السياسي والنظم السياسية
- **التصميم**: شاخوان جعفر
- **المطبعة**: هيڤي
- **عدد النسخ**: ٥٠٠ نسخة
- **السعر**: ٥٠٠٠ دينار

له بەڕێوەبەرایەتیی گشتیی کتێبخانە گشتییەکان ژمارەی سپاردنی (١٣١٦)ی ساڵی ٢٠٢٦ی دراوەتێ.

مقدمة:

تحتل الأحزاب السياسية موقعاً محورياً في بناء الدولة الحديثة وتنظيم الحياة العامة، إذ يُفترض أن تضطلع بدور الوسيط بين المجتمع ومؤسسات الحكم، وأن تسهم في تمثيل المصالح الاجتماعية، وتنظيم التنافس السياسي، وتداول السلطة، وترسيخ الممارسة الديمقراطية. غير أن قدرة الأحزاب على أداء هذه الوظائف تظل مرهونة بطبيعة بنيتها التنظيمية، ومدى التزامها بمبادئ الديمقراطية الداخلية، وآليات اختيار قياداتها وتجديدها، وقدرتها على التمييز بين المصلحة العامة والمصالح الحزبية والشخصية. فالحزب السياسي، في جوهره، ليس مجرد وسيلة للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها، بل هو مؤسسة يفترض أن تسهم في تأطير الإرادة العامة، وتطوير الوعي السياسي، وتعزيز العلاقة بين المجتمع والدولة، بما يجعل طبيعة عمله الداخلي والخارجي عاملاً مؤثراً في مسار النظام السياسي، وفي طبيعة الدولة ووظائفها ومدى استجابتها لمصالح المجتمع وتطلعاته.

وتكتسب هذه الإشكاليات أهمية خاصة في الحالة العراقية، ولا سيما منذ عام ٢٠٠٣، حين شهد العراق تحولات عميقة في بنية النظام السياسي ومؤسسات الدولة، وأُعيد تشكيل المجال السياسي في ظل تعددية حزبية وقومية ومذهبية، رافقتها تحديات جوهرية تتعلق بطبيعة السلطة، وإدارة التنوع، وآليات تقاسم النفوذ، وحدود التحول الديمقراطي، وشروط بناء دولة وطنية تقوم على المواطنة وسيادة القانون والمساواة أمام المؤسسات. وقد أفرزت هذه المرحلة جملة من القضايا التي لا تزال تستدعي البحث والتحليل، من بينها شخصنة السلطة داخل التنظيمات الحزبية، وضعف التداول الديمقراطي

للقيادات، ومحدودية المساءلة الداخلية، وإشكالية المحاصصة، وتداخل المصالح الحزبية مع مؤسسات الدولة، فضلاً عن الفساد السياسي، وتأثير الاقتصاد الريعي في أنماط توزيع الموارد وإعادة إنتاج النفوذ، وما يرتبط بذلك من تحديات تمس الثقة بالمؤسسات العامة ومفهوم المواطنة.

ولا تقف هذه الإشكاليات عند حدود الأداء الحزبي أو طبيعة التنافس بين القوى السياسية، بل تمتد إلى أسئلة أعمق تتعلق بأزمة الدولة الوطنية، والعلاقة بين الهويات الفرعية والهوية الجامعة، ومدى قدرة المؤسسات العامة على العمل باستقلالية وفق قواعد قانونية وإدارية موحدة، فضلاً عن استقلال القرار السياسي العراقي ومحددات السياسة الخارجية في ظل تداخل الاعتبارات الداخلية والإقليمية والدولية. ومن ثم، فإن فهم أزمة الدولة في العراق يقتضي النظر إلى الأحزاب السياسية لا بوصفها أطرافاً تتنافس داخل النظام فحسب، وإنما باعتبارها قوى فاعلة في تشكيل مؤسساته، وتحديد أولوياته، وتوجيه موارده، وإعادة إنتاج علاقات السلطة داخله.

وفي سياق الاهتمام بهذه القضايا، أجريتُ حواراً صحفياً مع الأستاذ الدكتور مهدي جابر مهدي، المعروف في الأوساط الثقافية والفكرية باسم (سامي خالد) ، وهو باحث وأكاديمي عراقي وُلد في مدينة النجف عام ١٩٥٣، وحصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية. وقد ارتبطت مسيرته العلمية والبحثية بالاهتمام بقضايا الدولة والقانون والعلاقات الدولية والعدالة الجنائية الدولية وحقوق الإنسان، جامعاً بين العمل الأكاديمي والبحث العلمي والانشغال بقضايا الحريات العامة والمجتمع المدني.

وقد أسهم الدكتور مهدي جابر مهدي، من خلال مؤلفاته وبحوثه

ودراساته، في تناول عدد من الإشكاليات السياسية والقانونية التي تفرضها التحولات المعاصرة في طبيعة الدولة والنظام الدولي. ومن أبرز مؤلفاته كتاب (التدخل الإنساني الدولي: دراسة قانونية سياسية)، الذي يتناول إشكالية التدخل الإنساني في ضوء اعتبارات القانون الدولي والسياسة الدولية، وكتاب (العدالة الجنائية الدولية: دراسة في حالة دارفور)، الذي يبحث في قضايا العدالة الدولية وعلاقة القانون بالنزاعات والصراعات الإنسانية. وتعكس هذه الاهتمامات اتساع المجال المعرفي الذي تحرك فيه الباحث، وتقاطعه مع قضايا الشرعية القانونية، ومسؤولية المؤسسات، وحماية الحقوق والحريات.

ولم تقتصر إسهاماته على التأليف والبحث، بل امتدت إلى التدريس والإشراف الأكاديمي في كلية القانون وكلية العلوم السياسية بجامعة صلاح الدين في أربيل، حيث أسهم في إعداد الباحثين والمتخصصين، وأشرف على أكثر من خمسين رسالة ماجستير وأطروحة دكتوراه، وفق المعلومات المتاحة عن مسيرته الأكاديمية.

كما ارتبط نشاطه بقضايا حقوق الإنسان والمجتمع المدني والحريات الأكاديمية، وشارك في عدد من المنظمات العراقية والعربية والدولية المعنية بهذه المجالات، وكان من الأعضاء المؤسسين لمنتدى الحريات الأكاديمية في العالم العربي، فضلاً عن عضويته في مركز (علماء في خطر)، المعني بالدفاع عن الأكاديميين والباحثين وحماية حرية الفكر والبحث العلمي.

وقد تبيّن لي، بعد التعمق في مضامين الحوار الذي أجريته معه، أنه يتجاوز حدود المقابلة الصحفية التقليدية، ليشكّل مادة سياسية وفكرية تستحق الدراسة والتحليل. فالحوار لا يقتصر على تشخيص بعض مظاهر الخلل في أداء الأحزاب السياسية العراقية، بل يفتح

المجال أمام مساءلة جملة من الإشكاليات البنيوية المرتبطة بطبيعة التنظيم الحزبي، وآليات ممارسة السلطة، والعلاقة بين النخب السياسية ومؤسسات الدولة والمجتمع. كما يثير أسئلة تتصل بالأسس الفكرية والسياسية التي تقوم عليها هذه الإشكاليات، وبمدى ارتباطها بالسياقات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت في تشكيل النظام السياسي العراقي وتحديد مسارات تطوره.

ومن هنا، جاءت فكرة هذا الكتاب الموسوم بـ (الأحزاب السياسية وأزمة الدولة في العراق: قراءة تحليلية نقدية لأطروحات الدكتور مهدي جابر)، بوصفه محاولة للانتقال من الحوار الصحفي إلى فضاء البحث الفكري والتحليل السياسي المنهجي. فلا يتمثل الهدف في الاكتفاء بعرض الآراء الواردة في الحوار أو إعادة صياغة مضامينها، وإنما في إخضاعها للفحص والمناقشة، وتفكيك مفاهيمها ومرتكزاتها، وتحليل افتراضاتها، واختبار مدى اتساقها وقدرتها على تفسير واقع الأحزاب السياسية العراقية وعلاقتها بأزمة الدولة. وبهذا المعنى، يمثل الحوار نقطة الانطلاق لهذا العمل، فيما تتشكل مادته التحليلية من قراءة نقدية تسعى إلى وضع أطروحاته ضمن إطار أوسع من النقاشات الفكرية والنظرية المتعلقة بالسلطة والديمقراطية والتنظيم الحزبي وبناء الدولة.

وتستند هذه المقاربة إلى قناعة منهجية مفادها أن فهم أزمة الدولة العراقية لا يمكن أن ينفصل عن فهم طبيعة الأحزاب المشاركة في إدارة السلطة، ولا عن دراسة البنى التنظيمية التي تحكم عملها، والأنماط القيادية التي تتشكل داخلها، والآليات التي تنظم علاقتها بمؤسسات الدولة ومكونات المجتمع. فالأحزاب لا تعمل في فراغ سياسي أو اجتماعي، وإنما تتأثر بالبيئة التي تنشأ فيها، وبطبيعة النظام المؤسسي، وأنماط توزيع الموارد والنفوذ، والثقافة السياسية السائدة. وهي، في الوقت

نفسه، تسهم في إعادة إنتاج هذه البيئة أو تغييرها من خلال ممارساتها التنظيمية، وخياراتها السياسية، ومواقفها من قضايا المواطنة والمساءلة والمشاركة العامة.

وبناءً على ذلك، فإن تحليل أزمة الأحزاب يقتضي تجاوز التفسيرات التي تختزلها في سلوك الأفراد وحدهم، مثلما يقتضي الحذر من التفسيرات التي تُرجع جميع أوجه القصور إلى بنية النظام السياسي، من دون الالتفات إلى مسؤولية القيادات والتنظيمات عن خياراتها وممارساتها. فالأزمة السياسية والمؤسسية لا تنشأ عادةً من عامل منفرد، بل تتشكل من تفاعل مستويات متعددة، تشمل طبيعة المؤسسات، وأنماط القيادة، والثقافة السياسية، والمصالح الاقتصادية، وعلاقات القوة داخل المجتمع والدولة. ولذلك، فإن أي تفسير يسعى إلى الإحاطة بهذه الأزمة ينبغي أن يوازن بين العوامل البنيوية ومسؤولية الفاعلين السياسيين، وأن يميز بين الظروف التي تقيد خياراتهم والقرارات التي يتخذونها ضمن تلك الظروف.

ولتعميق هذه المقاربة، نستند إلى إسهامات عدد من الفلاسفة والمفكرين وعلماء الاجتماع السياسي وفقهاء القانون الدستوري والنظرية السياسية، ممن تناولوا قضايا السلطة والشرعية، ومركزية القيادة في التنظيمات الحزبية، والديمقراطية الداخلية، والنظم التوافقية، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، وتأثير البنى الاقتصادية في تشكيل النخب السياسية. وتهدف الاستعانة بهذه المرجعيات إلى توسيع الإطار التحليلي وإثراء المقارنة، بما يتيح فهماً أكثر عمقاً للإشكاليات المطروحة، مع مراعاة خصوصية التجربة العراقية في أبعادها التاريخية والسياسية والاجتماعية، وتجنب إخضاعها لنماذج نظرية جاهزة قد لا تستوعب تعقيداتها وتمايزاتها.

وفي هذا الإطار، اعتمدتُ منهجاً نقدياً تحليلياً يقوم على قراءة مضامين الحوار، وتحديد المفاهيم الأساسية التي يستند إليها، وتفكيك افتراضاته، ومناقشة ما ينطوي عليه من تفسيرات واستنتاجات، ثم وضعها في حوار مع الأدبيات السياسية والاجتماعية والقانونية ذات الصلة. ولا يتعامل هذا المنهج مع النقد بوصفه موقفاً رافضاً بالضرورة، كما لا ينظر إلى أطروحات الحوار باعتبارها مسلمات ينبغي التسليم بها، وإنما يتوخى فحصها وفق معايير الحجة والاتساق والتفسير، مع التمييز بين ما تسنده المعطيات والسياقات وما قد يحتاج إلى مزيد من التدقيق أو التقييد أو التفسير.

وتتوزع الإشكاليات التي تناولتُها في هذا الكتاب على مجموعة من المحاور المترابطة، يأتي في مقدمتها بحث بنية الأحزاب السياسية وطبيعة القيادة داخلها، ومدى التزامها بمبادئ الديمقراطية الداخلية، والعلاقة بين التنظيم الحزبي وشخصنة السلطة، فضلًا عن إشكالية المحاصصة وانعكاساتها على أداء المؤسسات العامة ومبدأ تكافؤ الفرص.

كما تناولتُ العلاقة بين الأحزاب والمجتمع، ودور الثقافة السياسية في تشكيل السلوك الحزبي وإعادة إنتاج النخب، وتأثير الاقتصاد الريعي في أنماط توزيع الموارد وتكوين علاقات الاعتماد المتبادل بين القوى السياسية والفئات الاجتماعية. وامتد اهتمامي إلى بحث أزمة الدولة الوطنية، وإشكالية بناء هوية وطنية جامعة، والتوتر بين الانتماءات الفرعية ومبدأ المواطنة، وصولًا إلى استقلال القرار السياسي العراقي ومحددات السياسة الخارجية في ظل تداخل الاعتبارات الداخلية والإقليمية والدولية.

ولـم أتنـاول هـذه القضايـا بوصفهـا موضوعـات مسـتقلة بعضهـا عـن بعـض، بـل انطلقـتُ مـن النظـر إليهـا باعتبارهـا حلقـات متداخلـة ضمـن بنيـة الأزمـة السياسـية والمؤسسـية في العـراق. فطبيعـة القيـادة الحزبيـة تؤثـر في مسـتوى الديمقراطيـة داخـل التنظيمـات، وضعـف المسـاءلة التنظيميـة قـد ينعكـس علـى أسـاليب ممارسـة السـلطة العامـة، كمـا أن أنمـاط تقاسـم النفـوذ والمـوارد قـد تحـدّ مـن اسـتقلال المؤسسـات وتضعـف قدرتهـا علـى أداء وظائفهـا وفـق قواعـد قانونيـة وإداريـة عامـة. وبالمثـل، فـإن العلاقـة بـين الهويـة والمواطنـة ترتبـط بطبيعـة التمثيـل السياسـي وآلياتـه، مثلمـا يتطلـب فهـم اسـتقلال القـرار السياسـي دراسـة بنيـة النظـام السياسـي ومصالـح القـوى الفاعلـة فيـه، إلـى جانـب مراعـاة المؤثـرات الإقليميـة والدوليـة. ومـن هـذا المنطلـق، اعتمـدتُ مقاربـة تحليليـة تسـعى إلـى الربـط بـين المسـتويات الحزبيـة والمؤسسـية والاجتماعيـة والاقتصاديـة، مـع مراعـاة خصوصيـة كل مسـتوى وحـدود تأثيـره في المسـتويات الأخـرى، تجنبًـا للتفسـيرات الاختزاليـة التـي تُرجـع الأزمـات المركبـة إلـى عامـل واحـد أو سـبب منفـرد.

وفي ضـوء هـذه المحـاور، سـعيتُ إلـى مناقشـة مجموعـة مـن الأسـئلة المركزيـة التـي وجّهـت مسـار هـذه الدراسـة، وفي مقدمتهـا: إلـى أي مـدى تسـتطيع أطروحـات الدكتـور مهـدي جابـر تفسـير طبيعـة الأحـزاب السياسـية العراقيـة والتحـولات التـي شـهدها النظـام السياسـي منـذ عـام ٢٠٠٣؟ ومـا مـدى قدرتهـا علـى تفسـير العلاقـة بـين بنيـة التنظيـم الحزبـي وشـخصنة القيـادة وضعـف الديمقراطيـة الداخليـة؟ وكيـف تناولـت إشـكالية المحاصصـة وتداخـل المصالـح الحزبيـة مـع مؤسسـات الدولـة؟ ومـا العوامـل التـي تسـاعد علـى فهـم العلاقـة بـين الاقتصـاد الريعـي وتكويـن النخـب السياسـية وأنمـاط ممارسـة السـلطة؟ وكيـف

يمكن تفسير التوتر بين الهويات الفرعية ومفهوم المواطنة، وما صلة ذلك بأزمة الدولة الوطنية؟ وإلى أي مدى تنجح التفسيرات المطروحة في توضيح طبيعة استقلال القرار السياسي العراقي ومحددات سياسته الخارجية؟ وأخيرًا، ما حدود إسهام هذه الأطروحات في بناء فهم أعمق للأزمة السياسية والمؤسسية، وفي تحديد الشروط اللازمة لإصلاح النظام السياسي وتعزيز فاعلية الدولة؟

وقد خصصتُ فصول هذا الكتاب لمعالجة هذه الأسئلة وما يتصل بها من إشكاليات نظرية وتطبيقية، متناولًا كل قضية ضمن إطارها الخاص، ومستعينًا بالمفاهيم والمرجعيات الفكرية والنظرية المناسبة، مع مناقشة الحجج والتفسيرات ذات الصلة وتحليل مدى قدرتها على تفسير الواقع العراقي. وحرصتُ على أن يتيح هذا التدرج مساحة كافية للتحليل والمقارنة، وأن تُعرض الأفكار والاستنتاجات في ضوء ما يسندها من حجج وشواهد، من دون استباق النتائج في المقدمة أو إصدار أحكام عامة تتجاوز ما تسمح به المعطيات والتحليلات التي تقوم عليها الدراسة.

ولا أتوخّى من هذا العمل تقديم تفسير نهائي لأزمة الأحزاب السياسية والدولة في العراق، أو الادعاء بالإحاطة بجميع أبعاد التجربة العراقية وتعقيداتها، وإنما أسعى إلى الإسهام في نقاش علمي جاد بشأن جذور هذه الأزمة ومظاهرها وآليات استمرارها، وما تثيره من تساؤلات حول مستقبل الدولة والمجتمع والنظام السياسي. كما لا أختزل إمكانات الإصلاح في تغيير القيادات أو استبدال الأشخاص، على الرغم من أهمية المسؤولية السياسية للأفراد ومحاسبتهم، بل أنظر إلى الإصلاح باعتباره عملية متعددة المستويات تتطلب تطوير المؤسسات، وتعزيز استقلالها وآليات مساءلتها، وترسيخ الديمقراطية

داخل الأحزاب، وتوسيع المشاركة المجتمعية، وتكريس مبدأ المواطنة، وإخضاع ممارسة السلطة للقانون، بما يحدّ من تغلغل المصالح الخاصة في الوظيفة العامة، ويعيد الاعتبار إلى المصلحة الوطنية بوصفها معيارًا حاكمًا للعمل السياسي والإداري.

وفي هذا السياق، أرى أن الإصلاح السياسي ينبغي أن يُفهم بوصفه مسارًا مؤسسيًا ومجتمعيًا متكاملًا، لا مجرد استجابة ظرفية لأزمة عابرة أو معالجة مؤقتة لاختلالات قائمة. فالممارسة الديمقراطية لا تستقيم بالانتخابات وحدها، ما لم تقترن بمؤسسات فاعلة، وأحزاب تحترم قواعد التداول والمساءلة، ومجتمع قادر على المشاركة في الشأن العام، وقضاء مستقل، وإدارة عامة تعمل وفق القانون ومبادئ الكفاءة والنزاهة وتكافؤ الفرص.

كما أن بناء دولة المواطنة لا يعني إلغاء التنوع الاجتماعي والثقافي أو الانتقاص من خصوصيات مكوّنات المجتمع، بل يقتضي تنظيم هذا التنوع ضمن إطار وطني جامع يضمن المساواة في الحقوق والواجبات، ويحول دون توظيف الانتماءات الفرعية في إعادة توزيع السلطة والموارد على حساب المصلحة العامة ومقتضيات العدالة والمساواة.

وآمل أن يشكّل هذا الكتاب إضافة متواضعة إلى الدراسات المعنية بالأحزاب السياسية والدولة في العراق، وأن يسهم في تعميق النقاش بشأن العلاقة بين بنية التنظيمات الحزبية وطبيعة النظام السياسي وإمكانات بناء دولة المواطنة والمؤسسات. كما أرجو أن يفتح المجال أمام قراءات ومناقشات جديدة تتناول هذه الإشكاليات من زوايا فكرية ومنهجية متعددة، انطلاقًا من قناعتي بأن تطوير المعرفة السياسية لا يتحقق بتكريس المسلّمات أو الاكتفاء بتبادل المواقف، بل بإخضاع الأفكار للنقد، ومراجعة التفسيرات في ضوء الأدلة والسياقات،

والانفتاح على تعدد المقاربات ووجهات النظر. فالفهم الأعمق للأزمات، في نهاية المطاف، لا يمثل غاية معرفية فحسب، بل يشكّل أيضًا خطوة ضرورية لاستكشاف السبل الممكنة لمعالجتها، وبناء مؤسسات أكثر كفاءة واستقلالًا، وترسيخ نظام سياسي يستند إلى المواطنة وسيادة القانون والمصلحة العامة.

الدكتور كمال سعدي مصطفى

٢٠٢٦/١٢/١

القسم الأول:

حوار فكري

❖ في دراساتكم عن الأحزاب السياسية العراقية، أشرتم إلى وجود أزمة بنيوية داخل هذه الأحزاب. كيف تُعرّفون جوهر هذه الأزمة؟ وما أهم مظاهرها؟

- الأحزاب السياسية العراقية نتاج البيئة الاجتماعية للواقع في العراق. اقترن نشوء الظاهرة الحزبية في عشرينات القرن العشرين بمجموعة من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على الصعيد الداخلي، إضافة إلى التطورات العالمية، خاصة فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها.

كل تلك العوامل انعكست على بناء ونشاط وآليات عمل الأحزاب السياسية في العراق، آخذين بالأعتبار تنوع المجتمع وتعدد قومياته وثقافاته وأديانه.

وقد لعبت الأحزاب السياسية في العراق أدواراً مهمة في مختلف مراحل التطور الاجتماعي والسياسي، وقدمت البرامج والرؤى وبلورة المطالب الشعبية وصاغت الخطط والشعارات وقادت النضالات الوطنية والطبقية والاجتماعية في مواجهة الاستعمار وأنظمة الاستبداد، وقدمت التضحيات والشهداء.

كل ذلك يؤكد ضرورة وجود الأحزاب السياسية كتعبير عن المصالح من جهة، وكأدوات للتحديث السياسي والاجتماعي وتجسيد للتعددية السياسية من جهة أخرى. وكثيرة هي الأحزاب والمنظمات التي تم تشكيلها ولم تستمر، وأولها الحزب الوطني العراقي (١٩٢٢)، إلا أن من بين الأحزاب التي تأسست في العهد الملكي واستمرت في العهد الجمهوري، نشير إلى الحزب الشيوعي العراقي (١٩٣٤)، والحزب الديمقراطي الكوردستاني (١٩٤٦)، وحزب البعث العربي الاشتراكي

(١٩٥١)، وحزب الدعوة الإسلامية (١٩٥٧).

ويلمس الباحث في نشوء وتطور الأحزاب السياسية في العراق غياب الديمقراطية في الدولة العراقية ونظامها السياسي، وحملات القمع المنظم ضد السياسيين المعارضين، وتجلى ذلك في حملات الإعدام التي طالت مؤسس الحزب الشيوعي العراقي يوسف سلمان/فهد وعدداً من قادته.

وتميزت التجربة العراقية بغياب التقاليد الديمقراطية في الحياة الحزبية الداخلية لتلك الأحزاب. وهذا ما تجلى في طريقة تعاطي هذه القوى السياسية مع المجتمع. وهذه السمة تشمل جميع التيارات السياسية واتجاهاتها الفكرية من اليسار واليمين، مع التفاوت بين هذا الحزب أو ذاك.

ويتوضح هذا التوصيف أكثر في الفترات اللاحقة، في العهد الجمهوري ثم ما بعد ٢٠٠٣، حيث توسعت الظاهرة الحزبية كماً ونوعاً.

وتتجلى حصيلة ذلك في حالة القطيعة بين الأحزاب السياسية والمجتمع نتيجة اتساع الفجوة بين الشعارات التي تطرحها والممارسات السياسية في الواقع، إضافة إلى استشراء الفساد بين زعامات الكثير منها، خاصة المتنفذة والمشاركة في الحكم. وبالتالي ظلت تدور في حلقة مفرغة وتبتعد تدريجياً عن المجتمع، بل وتتطفل عليه بدلاً من أن تكون مُعبّرة فاعلة عن مصالحه، مما أدى إلى تعمق عزلتها واستفحال أزمتها الداخلية التي باتت تهدد وجودها.

وفي الوقت الذي نلمس كثرة الأحزاب (أشبه بالتفريخ)، نجد في ذات الوقت فشل وانتهاء الكثير منها، خاصة بعد إخفاقها في الانتخابات، لأنها ظاهرة موسمية-وقتية تظهر مع الانتخابات وتنتهي مع نتائجها. ويدل ذلك على أن الحزب السياسي، باستثناء عدد محدود، في المرحلة

الراهنة تحول إلى واجهة سياسية لمصالح فئوية أو اجتماعية أو ذاتية، وهي أقرب إلى إقطاعيات صُممت لخدمة الزعامات.

والظاهرة الملفتة في الحالة العراقية تتجلى في وجود أحزاب تتحدث عن تحرير الإنسان ولكنها تفشل في إدارة دولة تحمي المواطن، وأحزاب تدعو للديمقراطية ومحاربة الفساد ولكنها تقمع الرأي الآخر وتمارس أكبر صفقات الفسا د.

كل ذلك كرس حالة العزلة بين الأحزاب والمجتمع، وتجلى ذلك في اللامبالاة السياسية والعزوف عن الانتماء للأحزاب، وإن تم ذلك الانتماء فبدرجة غير قليلة لغرض مصالح ومكاسب محددة، كالتعيين الوظيفي والحصول على الامتيازات، وكذلك ضعف المشاركة في الانتخابات. وتولدت بفعل كل ذلك حالة من عدم الثقة بالأحزاب السياسية، وهي نتائج يقع اللوم فيها على الأسباب، أي الأحزاب السياسية وممارساتها وطرائق عملها.

ومن هنا نصل إلى توصيف مهم للأحزاب السياسية يتعلق بأزمتها. ونعني بالأزمة هنا حالة من انعدام اليقين والإخلال بالتوازن والفشل في الخروج من المأزق بفعل تكرار الإخفاق والتنصل عن الوعود والشعارات، إضافة إلى عدم الاستجابة للتحديات والمطالب. ولعل هذا الحكم بحاجة إلى المزيد من التعمق، وإذا وجدنا بعض النماذج المحددة التي تتعارض مع ما أشرنا إليه، فهي ليست سوى الاستثناء الذي يؤكد القاعدة.

وإذ تبتكر الأحزاب السياسية في عالم اليوم وسائل وطرقاً تنظيمية وفكرية جديدة من أجل حشد أوسع الطاقات على طريق تحقيق برامجها ومشاريعها السياسية، لا تزال الأحزاب العراقية، وبضمنها الأحزاب الكوردستانية، أسيرة الأنماط التقليدية المكلفة دون الأخذ

بالأعتبار الجودة والجدوى، بالإضافة إلى برامج مثقلة بالشعارات غير الواقعية والمتخمة بالوعود المكررة التي سرعان ما تتهاوى أمام جدار الواقع.

كل ذلك وغيره الكثير ولّد الإحباط والخيبة لدى المجتمع، كما أدى إلى تزايد النفور وصولاً إلى الكره للسياسة وأحزابها، خاصة مع تزايد منسوب الفساد والفشل في تحقيق التنمية والاستقرار، إضافة إلى التبعية في المواقف والسياسات لقوى خارجية.

ترى من يتحمل مسؤولية حالة التداعي التي تتميز بها الحياة الحزبية في التجربة العراقية الراهنة، وهل هي نتاج ما بعد ٢٠٠٣ أم تعود إلى فترة تأسيس الدولة العراقية؟

ويقودنا ذلك إلى أسئلة أخرى منها: كيف يدعو الحزب السياسي إلى تحقيق الديمقراطية في المجتمع ويفتقدها في حياته الداخلية؟ فهل يعود ذلك إلى طبيعة المجتمع وموروثاته الاجتماعية والدينية وخصائص الأنظمة السياسية المتعاقبة طوال ما يزيد عن قرن من الزمن، والتي تميزت بالتسلطية والقمع، أم إلى العوامل المتعلقة بنشوء تلك الأحزاب، أو إلى غياب، أو ضعف الطبقة الوسطى الحامل الاجتماعي للاستقرار السياسي؟ هل الإشكالية المطروحة سوسيو سياسية أو تنظيمية أو ثقافية معرفية أم جميعها معاً؟

هذه الأسئلة الإشكالية وغيرها الكثير، والتي تشغل اهتمام قطاعات واسعة من المجتمع، وبشكل خاص المناضلين في الأحزاب، إضافة إلى الباحثين والمهتمين بالشأن السياسي، جديرة بالدراسة بعمق من أجل تقديم أجوبة معللة بما يسهم في الارتقاء بمكانة ودور الأحزاب في المجتمع، كونها ضرورة موضوعية وشرطاً للتعددية السياسية ومبادئ الديمقراطية.

وسنقف بعجالة عند بعض الخصائص المميزة للأحزاب السياسية في العراق ودور الزعامات:

- كثرة الأحزاب السياسية (بلغ عددها في الانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠٢٥ في العراق ٣٤٩ حزباً مسجلة بصورة رسمية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) وقلة قاعدتها الاجتماعية. والغالبية العظمى الباقية والفاعلة من هذه الأحزاب انشغلت في السلطة ومغانمها والفساد، واكتفت بتوظيف الشعارات التعبوية الطائفية والقومية من أجل ديمومة هيمنتها.

- يمثل الحزب السياسي، نظرياً، التنظيم المميز للسياسة العصرية. ويتركز عمله في تجميع المصالح وتنظيم المشاركة، كما يشكل رابطاً بين القوى الاجتماعية والحكم. ولكن التجربة الحزبية بعد ٢٠٠٣ تميزت بتكريس دور الزعامات «الملهمة» التي اختزلت الحزب بشخصها وطبعت العمل السياسي بطابعها الخاص. أدى ذلك إلى إخفاق الأحزاب وقيادتها في الاستجابة لحاجات المجتمع ومتطلبات العصر، وظلت أسيرة لتلك الزعامات التي لا تكترث إلا لمواقعها وامتيازاتها. ويعود وهن الحياة الحزبية بدرجة كبيرة إلى الدور السلبي الذي يمارسه قادتها الذين زجوا أحزابهم في أزمات داخلية وصراعات ثانوية.

- تتشكل معظم الأحزاب العراقية على الهرمية السياسية التي تبدأ بالزعيم/القائد نزولاً إلى القيادات، وصولاً إلى القواعد. اللافت هنا ظاهرة اختزال الحزب في الزعيم واختزال المجتمع بالحزب، وكلاهما في شخص القائد الفرد الذي يبدأ ديمقراطياً وينتهي دكتاتورياً. ويستند تنظيم هذه الهرمية على المركزية المفرطة والتأليه والتقديس والتفرد. وحتى عندما يختار الزعيم التنازل عن منصبه، طوعاً أو قسراً، يستمر نفوذه الحزبي بصور مختلفة. ولذلك نجد أن الزعامات

الحزبية أصبحت أقرب إلى الإقطاعيات السياسية التي تستند إلى معايير الوراثة والطاعة والخضوع.

- غياب الحد الأدنى من احترام وقبول الرأي الآخر، حيث يهيمن الرأي الواحد واللون الواحد مع مركزية صارمة ونظام للطاعة يقوم على خضوع الأدنى للأعلى، ولا يتقبل أعمال العقل والتفكير النقدي المستقل. هذه الآلية تقترن بعملية تدجين منظمة للقاعدة الحزبية، ويُتهم من يخرج عن هذه القواعد الصارمة، أو من يدعو للتغيير والتجديد، بالعداء والتخريب ويصنف ضمن خانة الأفكار المعادية والتخريبية. وهنا بالذات تتصور القيادة الحزبية واهمة أنها الأحرص والأصوب والأفضل والأقدر على حماية المبادئ بما تمتلكه من سلطة، ويدل هذا النهج على الحضور القوي للأصولية الحزبية بأبشع صورها. وكل هذا يقترن بانعدام الشفافية التي يحل محلها التعتيم والسرية وتحريم وتجريم أي محاولة للاطلاع على الوقائع التي غالباً ما تبقى في أطر ضيقة. وتبقى الغالبية العظمى من القاعدة الحزبية محددة بدور المتلقي والمنفذ، وليس المشارك في رسم السياسات وصناعة القرارات.

- أبرز ملامح التجربة الحزبية الراهنة تتجلى في حالة الانكفاء التي تتميز بها وتحولها من الفضاء الوطني الواسع إلى الإطار الضيق (قومياً وطائفياً)، باستثناء قلة قليلة من الأحزاب ذات الطابع الوطني التي تضم في صفوفها أعضاء من عدة هويات ومناطق، مثل الحزب الشيوعي. وأدى ذلك الانكفاء إلى تكريس الانقسامات المجتمعية وإنتاج وإعادة إنتاج الأزمات السياسية، وبالتالي أصبحت الأحزاب السياسية كابحة للتحول الديمقراطي ووسيلة لإذكاء النزاعات وتغذية الكراهية وتشجيع الاصطفافات الضيقة في المجتمع وتناحر الهويات، بدلاً من

أن تسهم في الإدارة السلمية للصراعات المجتمعية وإشاعة ثقافة الحوار والتضامن والتسامح.

تخلف الخطاب السياسي والإعلامي في التعامل مع الواقع والقدرة على تجاوزه، بل والسعي لتكريس الواقع عبر التعبئة العاطفية (تعطيل العقل) واستنفار المجتمع وزجه في صراعات النخب والزعامات من خلال وسائل الإعلام. وأدى ذلك إلى تنامي مشاعر الانتماء الطائفي والقومي والقبلي، إضافة إلى موجة عارمة من الولاء والتعصب بمستوياته المختلفة. وفي ظل تنامي هذه الولاءات يتعرض الإنسان لعدة أشكال من الاضطهاد والتمييز والتسلط، ويقابل ذلك تراجع قيم التسامح والحوار التي تترك مكانها لقيم التعصب وثقافة الإقصاء والاحتواء والهيمنة والكراهية والتوحش، وصولاً إلى القتل.

التبعية للخارج والارتهان لمواقف القوى الدولية خارج الحدود بطرق مختلفة. ويتضح هذا الارتهان عبر وسائل مباشرة وغير مباشرة وفي المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والمالية وغيرها، بما في ذلك الانتخابات واختيار المناصب. وتتضح أبرز تجليات ذلك في تناقض المواقف التي تتطلب وحدة المصالح الوطنية، وكثرة الخطابات المتنافرة وتعدد الفواعل دون الدولة وامتدادها المسلح، بما في ذلك وجود أحزاب تشترك في الانتخابات وتشارك في الحكومة، وفي ذات الوقت تمتلك أذرعاً وميليشيات مسلحة ممولة من الخارج وتأتمر بأوامره، بما يتعارض مع الدستور وقانون الأحزاب.

كل هذه السمات والخصائص وغيرها الكثير قادت إلى أزمة التجربة الحزبية في العراق، وأنتجت حالة الانسداد السياسي ليس فقط في المجتمع والدولة والنظام السياسي، بل وفي الأحزاب ذاتها، ولعل هذا يفسر عزلتها عن المجتمع.

ويكمن الحل في مأسسة الأحزاب ديمقراطياً واعتماد المشاركة الفاعلة لأعضائها وإطلاق الطاقات ووقف وسائل الكبت وضمان حرية التعبير والاعتراف بالأخطاء ومعالجتها ونبذ تأليه الزعامات وإخضاع القيادات الحزبية للنقد والمحاسبة، والانطلاق من دمقرطة الحياة الحزبية إلى دمقرطة المجتمع والتعبير عن مصالحه والدفاع عنها والعمل الجاد على تحقيقها من خلال الالتزام بالدستور والقوانين النافذة. وبعكس ذلك سنشهد تراجع واضمحلال دور الأحزاب وتزايد عزلتها وتحولها إلى هياكل وتنظيمات محدودة النفوذ والتأثير، فاشلة سياسياً ومرفوضة مجتمعياً.

❖ كيف تفسرون إخفاق معظم الأحزاب العراقية في التحول من تنظيمات معارضة أو حركات أيديولوجية إلى مؤسسات سياسية حديثة قادرة على إدارة الدولة؟

- تركت فترة حكم النظام الدكتاتوري في العراق طوال ما يزيد عن خمس وثلاثين عاماً، وما رافقها من حروب وصراعات وحصار، آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقيمية على المجتمع، وامتد ذلك التأثير إلى الأحزاب السياسية المعارضة للنظام.

وتركزت مجالات عمل تلك الأحزاب في ثلاثة ميادين: العمل السري في داخل الوطن، والكفاح المسلح في إقليم كوردستان، والنشاط المعارض في الخارج (دول الجوار ومختلف المنافي). وواجهت الكثير من الصعوبات والتعقيدات، إضافة إلى التضحيات التي قدمتها في هذه الميادين.

وبعد تغيير النظام في ٢٠٠٣، عانت الأحزاب من مأزق بنيوي ووظيفي نتيجة عجزها في التحول من المعارضة إلى الحكم لفقدانها التجربة في

إدارة الدولة وممارسة الحكم، باستثناء الأحزاب الكوردستانية، لأنها طوال الفترة المنصرمة والعقود الماضية مارست دور المعارضة فقط. وحتى التجربة الكوردستانية لم تخرج من هذا الإطار رغم الفترة الزمنية غير القليلة التي بدأت مع انتفاضة آذار ١٩٩١ وإجراء أول انتخابات برلمانية في العام ١٩٩٢، حيث سرعان ما اندلع القتال بين الحزبين الرئيسيين على المصالح الحزبية والمكاسب الضيقة ليمتد من العام ١٩٩٤ حتى العام ١٩٩٨. ولا يزال هذا الصراع يلقي بظلاله حتى يومنا هذا.

ومع التغيير الذي حدث في ٢٠٠٣ بفعل العامل الخارجي والحرب والاحتلال الأمريكي، انشغلت القوى السياسية بالسلطة وانغمرت في امتيازاتها وأهملت الدولة وبناء مؤسساتها.

وتحولت التوافقية كمبدأ لإدارة التعددية والتنوع إلى الغنائمية والمحاصصة في توزيع الامتيازات والمناصب، وترافق ذلك مع صعود الهويات الفرعية على حساب المواطنة والهوية الوطنية. وغذّت الأحزاب المتنفذة نهج إذكاء الهويات الإثنوطائفية كغطاء ليس للدفاع عن مصالح تلك الهويات، وإنما لتضخيم امتيازاتها وديمومة هيمنتها على حساب الوطن والمواطنين، وتغولت تلك الزعامات عبر التوظيف السياسي التعبوي للشعارات القومية والطائفية التي تعبئ المجتمع وتكرس انقسامه، مما سهل عليها الإيغال في صفقات الفساد والنهب المنظم، وبالتالي ديمومة السيطرة على السلطة والثروة والنفوذ.

ولعل ذلك يفسر عدم وجود ثنائية أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة في التجربة العراقية رغم مرور حوالي ربع قرن على التغيير السياسي، ورغم ما شهدناه من ٦ تجارب انتخابية برلمانية و٤ تجارب انتخابية لمجالس المحافظات، حيث الكل يريد المشاركة في السلطة والحصول على امتيازاتها ومناصبها، أي: حصته من الكعكة. وبالتالي لا أحد يريد أن

يكون في المعارضة التي هي أحد أهم أركان النظام البرلماني.

ولم تخرج التجربة الكوردستانية عن هذا النمط من الإدارة، سواء الثنائية الحزبية، الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني وسياسة المناصفة المعروفة بالـ«فيفتي فيفتي»، أو ما يتعلق ببقية الأحزاب التي تبدأ بالمعارضة وبعد فوزها في الانتخابات سرعان ما تتحول إلى السلطة، كما حدث مع حزب التغيير وحركة الجيل الجديد.

ولذلك نجد أن الأحزاب في العراق، بما في ذلك إقليم كوردستان، لا تتفاعل مع المؤسساتية في عملها الداخلي ولا في نشاطها، وامتد ذلك النهج إلى طريقة إدارة السلطة.

وللتذكير نقول إن مؤسسة البرلمان في إقليم كوردستان معطلة منذ أكثر من سنتين، منذ الانتخابات في تشرين الأول ٢٠٢٤، بسبب الخلافات الحزبية حول الحصص والامتيازات الحكومية، مما أدى إلى تعطيل تشكيل الكابينة الحكومية العاشرة.

وعلى مستوى العراق نجد أن (الإطار التنسيقي)، وهو تجمع لأحزاب وتيارات سياسية حاكمة ومتنفذة وتمثل طائفة واحدة (الشيعة) وتمتلك الأغلبية البرلمانية، يدير الدولة والسلطة ويصدر القرارات والتوجيهات للحكومة الاتحادية، وسماه أحد أعضائه (مجلس قيادة الدولة)، في حين هو مؤسسة غير دستورية وغير قانونية. ويمتد ذلك إلى (تحالف إدارة الدولة) الذي يتكون من ممثلي الأحزاب والكتل الفائزة في الانتخابات من مختلف القوميات والطوائف، وهو الآخر غير دستوري وقراراته غير قانونية.

في حين نجد التعطيل لمواد دستورية هامة، ولم يجر العمل بها، مثل «مجلس الاتحاد» الذي نص عليه الدستور في المادة ٦٥.

هذه الأدلة وغيرها أدت إلى انحراف مفهوم ودور الحزب السياسي

الـذي هـو ليـس بديـلاً عـن الدولـة ولا السـلطة ومؤسسـاتها. كمـا أدى ذلـك النهـج إلـى تشـوه العمليـة السياسـية وتداخـل الأدوار والوظائـف وتحويـل المواطـن ومؤسسـات الدولـة إلـى أدوات تابعـة للقـوى المتنفـذة، بـدلاً مـن تحفيـز المواطنـين علـى المشـاركة الواعيـة في صناعـة القـرار.

ولعـل مـا يفسـر كل ذلـك أن الأحـزاب السياسـية في العـراق تفتقـد للديمقراطيـة في عملهـا وفي تعاطيهـا مـع المجتمـع. وبالتالـي يصـح هنـا المثل المعـروف: (فاقـد الشـيء لا يعطيـه). فهـذا الغيـاب اللافـت للديمقراطيـة في سـلوك الأحـزاب يقابلـه الحضـور القـوي للزعامـات الحزبيـة التـي تمـارس التسـلط، حيـث يختـزل الحـزب وتنظيماتـه وسياسـاته بالقيـادة، وهـذه بدورهـا تُختـزل بشـخص الزعيـم.

هنـا بالـذات يكمـن الجـواب الملمـوس: غيـاب العمـل المؤسسـاتي وحضـور الزعيـم المتنفـذ. وهـذا الـذي أدى إلـى الفشـل في تحـول الأحـزاب السياسـية إلـى مؤسسـات تحديثيـة قـادرة علـى إدارة الدولـة. وتؤكـد الوقائـع بشـكل ملمـوس مسـتويات هـذا الفشـل في التجربـة العراقيـة الراهنـة وفي كـره المواطنـين للأحـزاب وانعـدام الثقـة في سياسـتها ومواقفهـا.

❖ تناولتـم في أبحاثكـم إشـكالية القيـادة الحزبيـة. مـا الأسـباب التـي جعلـت الزعامـة الشـخصية تتغلـب علـى العمـل المؤسسـي داخـل الأحـزاب العراقيـة؟

– هنـا نتوقـف عنـد السـؤال الجوهـري المتعلـق بالزعامـات ودورهـا وأسـباب تفردهـا علـى حسـاب العمـل المؤسسـي في الأحـزاب السياسـية.

ففـي هـذا السـياق تشـير تجـارب الأحـزاب السياسـية في العالـم إلـى ظواهـر وأمثلـة عديـدة في أوروبـا والاتحـاد السـوفياتي السـابق، إضافـة

للبلدان النامية، عن الزعامات الحزبية ودورها. وعندما نعود للتاريخ نجد ذلك واضحاً للعيان في الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية. ومعروفة هي نماذج هتلر وموسوليني وستالين، مروراً بصدام حسين وحافظ الأسد، وانتهاءً بكيم جونغ أون في كوريا الشمالية، الذي يتولى السلطة منذ العام ٢٠١١، وهو يمثل الجيل الثالث من عائلة كيم التي تحكم كوريا الشمالية منذ العام ١٩٤٨. حيث تحولت الزعامة الحزبية إلى ظاهرة تمجيد وعبادة الفرد، خاصة مع اندماج الحزب بالدولة واختزالهما معاً بشخص الزعيم. ونتذكر الشعار الذي نجده أينما نذهب في المدن والأرياف السورية زمن حكم البعث برئاسة حافظ الأسد وابنه بشار طوال ما يزيد عن خمسين عاماً: (الأسد إلى الأبد).

هنا نتوقف عند عدد من الأسباب والظواهر المتعلقة بالزعامات الحزبية وسلوكها السياسي:

- الشخصنة الحزبية وتكريس الدور المتميز للقائد «الرمز» الذي يتحكم في صناعة القرار وإدارة مفاصل الحزب.

- غياب العمل المؤسسي والاعتماد على الولاء الشخصي والعائلي أو الطائفي واستبعاد الكفاءات، والتداخل غير المحدود بين أجهزة الحزب ومؤسسات الدولة، والإدارة الحزبية للعمل الحكومي في الأحزاب الحاكمة.

- السيطرة على إدارة الموارد والتحكم بمصادرها وطريقة توظيفها لتكريس وتسويق فكرة عبادة الفرد. ويصبح الزعيم هو السلطان الذي يمنح الهبات لمن يشاء.

- إرث الاستبداد وغياب التقاليد الديمقراطية والحضور القوي للقيم والأعراف الاجتماعية التقليدية، العشائرية والقبلية والدينية.

- اختزال الحياة السياسية بفكرة الحزب الواحد الذي يضم

المنتفعين من النظام ويمثل أقلية متسلطة تحكم من خلال أجهزة قمعية تلاحق الرأي الآخر، وكل ذلك يرتبط بمنظومة هرمية تبدأ من الزعيم (الأوحد).

- إقامة آليات السيطرة والرقابة عبر بناء شبكة واسعة من الأجهزة، بما فيها الأمنية والمخبرين، لرصد ومتابعة ومراقبة أعضاء الحزب وإحكام السيطرة عليهم.

- اعتماد مبدأ العقاب والثواب واستخدام الموارد الاقتصادية والوظائف والتسهيلات لمكافأة الموالين ومعاقبة المعارضين.

وتبرز هذه الإشكالية، المتعلقة بالزعامة والتفرد، بوضوح في أحزاب السلطة الحاكمة. فقبل وصولها للسلطة تطرح الأحزاب السياسية مجموعة آليات تقنع الناس لمساندتها، ومنها مبادئ واضحة وشعارات مقبولة وبناء تنظيم مؤسسي والعمل لخلق قاعدة شعبية بفعل خطاب سياسي عقلاني يعبر عن مصالح المجتمع، وكل ذلك مدعوم بنشاط سياسي فاعل.

كل ذلك يؤدي إلى تجميع المصالح والتعبئة الشعبية، وبالتالي تأييد أوسع قطاعات المجتمع والحصول على الأغلبية في الانتخابات.

ولكن مع الوصول إلى السلطة يبدأ التحول والتنصل عن كل أو أغلب تلك الوعود والشعارات. وهنا نتذكر ابن خلدون وما أشار إليه في «المقدمة» وما أسماه: (مرحلة الاستبداد والانفراد بالملك). وأضاف: (بعد الوصول للسلطة يبدأ الحاكم في الانفراد بالملك والتخلص تدريجياً من منافسيه وشركائه في العصبية... فتنتقل السلطة من المشاركة بين أفراد الجماعة إلى حكم أكثر فردية وتركيزاً).

وهذا بدوره يفسر التحول الذي جرى في الزعامات السياسية والحزبية نحو المزيد من التفرد على حساب العمل الجماعي

المؤسسي، ارتباطاً بما مر ذكره من أسباب، في مقدمتها غياب التقاليد الديمقراطية وتأثير العوامل الاجتماعية التقليدية.

وأدى ذلك بدوره إلى حالة من القطيعة وفقدان الثقة بين المجتمع والأحزاب السياسية، وخاصة الحاكمة. على أن لا ننسى أن قطاعات غير قليلة من المجتمع ترتبط مع الأحزاب بعلاقات زبائنية لأسباب معيشية ووظيفية.

والجدير بالذكر هنا ما تضمنته كلمة ممثلة الأمم المتحدة في العراق، بلاسخارت، التي قالت في إحاطتها أمام مجلس الأمن الدولي في ٤ أكتوبر ٢٠٢٢ بالنص: (لقد أخفقت الأطراف الفاعلة على امتداد الطيف السياسي في وضع المصلحة الوطنية في المقام الأول. لقد تركوا البلد في مأزق طويل الأمد مما زاد من الغضب المتأجج أصلاً).

❖ إلى أي مدى أسهمت الثقافة السياسية السائدة في إعادة إنتاج النخب الحزبية نفسها رغم الإخفاقات المتكررة؟

- تُعرف الثقافة السياسية بكونها مجموعة من المعتقدات والقيم والمعارف التي تؤثر في علاقة أفراد المجتمع بالنظام السياسي ومستويات تأثيرها في التعامل مع السلطة وأجهزتها والدولة ومؤسساتها.

وتؤثر هذه الثقافة على الأحزاب بوسائل متعددة، منها طبيعة البرامج الحزبية والمشاركة السياسية والشرعية السياسية باعتبارها صلة الوصل بين ثقافة المجتمع وبنية النظام السياسي، وبوصفها عاملاً أساسياً في تحقيق الاستقرار.

من المهم الإشارة هنا إلى أن الثقافة السياسية ما هي إلا جزء من الثقافة العامة للمجتمع، وبذات الوقت تتميز بكونها متغيرة ومتأثرة

بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أنها، رغم السمات العامة المشتركة، تختلف من مجتمع إلى آخر تحت تأثيرات الواقع وعناصره الفاعلة، وتختلف من فرد إلى آخر بتعدد هوياته وثقافاته ونشأته وموارده الاقتصادية وعلاقاته الاجتماعية ومستوياته التعليمية.

وتتضح عملية تأثير الثقافة السياسية على النظام السياسي من خلال طبيعة السلطة السياسية. فإذا كانت تقوم على الحكم الفردي فالعلاقة تكون خضوعاً وإذعاناً، وإذا كانت مؤسسة وفق قواعد وأسس ديمقراطية فتنعكس في المشاركة والتفاعل.

وبهذا الصدد يقول الدكتور عبد الرضا الطعان في كتابه (البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية) (وزارة الثقافة والإعلام، الطبعة الأولى، بغداد ١٩٩٠، الصفحة ٣٢٩): (إن الحزب عن طريق العناصر اللازمة للثقافة السياسية والسلوك السياسي الموحد الذي يترتب على وجودها، والتجانس الذي يقترن به، سيمثل في الواقع قوة جذب يتحقق بموجبها الاندماج).

ولا شك أن الحزب السياسي سوف ينجح في مهمته إذا استطاع أن يوفر العناصر اللازمة لهذه الثقافة السياسية، والتي تتمثل بالرموز والشارات والقيم والاعتبارات العقلانية. وإن مثل هذه العناصر ستعمل على خلق سلوك سياسي موحد بالنسبة لأعضاء الحزب.

ودلت التجربة العراقية المعاصرة بعد ٢٠٠٣ على استمرارية نهج ما قبلها. فوجدنا أن الأحزاب السياسية سعت بكل الوسائل لإخضاع قطاعات واسعة من المجتمع لتأثيرات التوجه الحزبي القائم على الولاء الضيق، عبر ثقافة سياسية تكرس الخضوع والطاعة والتعبئة والتحشيد والتضليل ورفض التفكير النقدي الحر والمستقل.

وهنا نتذكر ما قاله عالم الاجتماع الفرنسي غوستاف لوبون في كتابه

(سيكولوجية الجماهير): (من يستطيع أن يزود الجماهير بالأوهام يصبح سيدها بسهولة، ومن يحاول أن يبدد أوهامها يصبح ضحيتها).

كل ذلك بهدف ضمان كسب الدعم والتأييد والمساندة لتوجهات الأحزاب المتنفذة التي تنشر ثقافة سياسية سلبية ضيقة تستند إلى خطاب الكراهية والاستثمار في العواطف والمشاعر بعيداً عن العقلانية. وترسخت هذه التوجهات عبر الدعم المالي والسياسي لتوفر أرضية سهلة لإنتاج نخب همها الأول الحصول على المكاسب والامتيازات والاحتفاظ بالسلطة والثروة والنفوذ.

وتجلى ذلك بوضوح في نتائج الانتخابات البرلمانية الاتحادية التي جرت في العام ٢٠٢٥، وفي انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في العام ٢٠٢٣، وفي انتخابات برلمان إقليم كوردستان التي جرت في العام ٢٠٢٤.

وظل المواطن/الناخب الذي يمثل الإرادة الشعبية في خيبة أمل نتيجة تبخر الشعارات والوعود التي طرحتها هذه النخب، والتي كشفت الوقائع والحقائق عن فساد ضخم في بنيتها واستغلالها لثروات الدولة على حساب المجتمع.

هذه المظاهر المقترنة بالثقافة السياسية للنخب الحاكمة تقابلها ثقافة سياسية مدنية تدعو للتنمية والاستقرار والعدالة والديمقراطية وإقامة دولة المواطنة المتساوية، ولم تكتف الثقافة المدنية بالبرامج، بل عززتها بالنشاطات المجتمعية ووسائل الضغط السلمية، إضافة إلى الدراسات والبحوث المتعلقة بهذا الشأن.

علماً أن الثقافة السياسية المدنية تعاني من حصار وتضييق لأنها تفضح سياسة الزعامات الحاكمة التي استثمرت السلطة والمال لنشر ثقافة سياسية قائمة على الانغلاق والتبعية، في مواجهة ثقافة سياسية تدعو للعقلانية والتفكير النقدي.

❖ هل تعتقدون أن الأحزاب العراقية تمتلك برامج سياسية حقيقية، أم أن معظمها يعتمد على الشعارات العامة والولاءات التقليدية؟

- سؤال مهم ويحمل في ثناياه الجواب.

تتميز الحالة العراقية بكثرة الأحزاب على الصعيد الكمي، وهي ظاهرة لافتة. فمن خلال المتابعة للأحزاب السياسية العراقية، بما في ذلك الكوردستانية، نجد غلبة الشعارات على الممارسات وكثرة الخطابات وقلة البرامج الفاعلة والواقعية. وتتكرر في خطابات الأحزاب السياسية وبرامجها الانتخابية شعارات الديمقراطية والإصلاح وبناء الدولة وتحقيق المطالب الشعبية.

فالمراقب يلحظ حجم المنافسة بين الأحزاب التي تبدأ من الشعارات وصولاً إلى صناديق الاقتراع، فتتفنن الأحزاب في حملات الدعاية بشعاراتها ووعودها الكثيرة التي سرعان ما تتبخر مع نهاية يوم الاقتراع، وتظهر بسرعة أن الموضوع ليس سوى مجرد عملية خداع للناخبين تقتصر على تبليط سيء لشارع أو نصب مولدة مستعملة لمحلة سكنية أو توزيع أموال قليلة وبطانيات أو مدافئ وغيرها، دون معالجة للقضايا الكبيرة المتعلقة بحياة الناس كالخدمات الأساسية.

وتفضح الشعارات الكبيرة للكتل السياسية مستوى التناقض بين الأقوال والأفعال. وبعض الأمثلة والنماذج تؤكد ما نقول: حركة حقوق اختارت في حملتها الانتخابية شعار «للدولة حق»، في حين لها فصيل عسكري مسلح - ميليشيا - ممول علناً من ميليشيا كتائب حزب الله ويعمل خارج سيطرة الدولة ويضعف من هيبتها. بينما ينص قانون الأحزاب السياسية النافذ رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥ بوضوح على حظر مشاركة أو تأسيس الأحزاب التي تمتلك أجنحة مسلحة عسكرية أو

شبه عسكرية. وهذا بدوره يستند إلى المادة التاسعة من الدستور النافذ لسنة ٢٠٠٥ التي تحظر استخدام القوات المسلحة وأفرادها في العمل السياسي والحزبي.

تعتمد الغالبية العظمى من الأحزاب المتنافسة على تسويق الشعارات الطائفية والقومية من أجل كسب ثقة الناس، في حين غابت شعارات الوطنية والمواطنة العابرة للهويات الفرعية. ومن الملاحظ أن بعض القوى الإسلامية تجاهر بعدم إيمانها بالوطن والوطنية.

فالشعارات الجاهزة تهدف إلى إيقاظ الخطاب المكوناتي ذاته، شعارات أتعبت المواطن ولم تقدم له سوى الإحباط والخيبات، ومنها النماذج التالية: عراق قوي مقتدر / قوة وازدهار / نحن أمة / إعمار العراق / لا تضيعوها / على قدر أهل العزم... ولكن الواقع نقيض تلك الشعارات في الممارسة. بل واقترنت تلك الدعايات والشعارات المضللة بحملات التخويف من الآخر.

وهكذا تعيد الأحزاب السياسية، خاصة المتنفذة، إنتاج نفسها بشعارات وأساليب تقليدية لا تقنع الناخب، حيث تتغير الكلمات وتبقى السياسات وتتكرر الرموز الفاشلة. هذه الأمثلة والأدلة تؤكد لنا مستوى إخفاق الأحزاب السياسية في العراق، بما فيها الكوردستانية، في تلمس قضايا المجتمع والوطن والدفاع عنها أمام التحديات. ومن جديد نشير إلى أن هذه الأحزاب ركزت جهودها نحو السلطة وامتيازاتها وأهملت الدولة ومؤسساتها، مما أضعف الدولة العراقية وقدراتها الداخلية والخارجية.

وبفعل ذلك يعيش المواطن حالة اغتراب سياسي ويزداد ميله نحو اللامبالاة السياسية، وصولاً إلى قناعة بأن الأحزاب السياسية، في الغالب الأعم، تجري وراء مصالحها الضيقة حتى لو كان ذلك على

حساب الوطن والمواطن. وأصبح واضحاً أن الزعامات السياسية والحزبية، عبر أحزابها وقواها المسلحة ومكاتبها الاقتصادية، أصبحت حامية للفساد والفاسدين. وبذلك تحولت الأحزاب في التجربة العراقية من أدوات للتحديث السياسي والديمقراطية والاستقرار - كما يقول صموئيل هنتنغتون في كتابه «النظام السياسي لمجتمعات متغيرة» - إلى عبء على الدولة والمجتمع.

لكن ذلك لا يلغي أهمية وضرورة المبدأ الديمقراطي المعروف: التعددية السياسية والحزبية كشرط وضمانة لتحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي والاجتماعي.

وهذا يدعونا للتفكير جدياً بأهمية إصلاح النظام السياسي والحزبي، وتعديل قانون الأحزاب، ومعاقبة المخالفين للدستور والقانون، ووضع ضوابط وآليات واضحة لإجازة الأحزاب ومتابعة ومراقبة سياستها ومواقفها ومنجزاتها.

❖ كيف انعكست التحولات التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ على طبيعة العمل الحزبي وعلى مفهوم التعددية السياسية؟

- شهد العراق في ٢٠٠٣ تحولاً سياسياً نوعياً بسقوط نظام صدام حسين الدكتاتوري الذي حكم العراق طوال ٣٥ عاماً. وتميزت تلك السنوات بأغلبيتها بنظام حكم الحزب الواحد، وإن وجدت بعض الأحزاب في بعض الفترات فهي ضمن التعددية السياسية الشكلية. وكانت توجد أحزاب للمعارضة، سواء أحزاب العمل السري أو تلك الفاعلة في إقليم كوردستان، كما توجد مجموعة أخرى خارج العراق، ومن هذه الأحزاب نشير إلى الحزب الشيوعي العراقي والحزب

الديمقراطي الكوردستاني وحزب الدعوة الإسلامية والاتحاد الوطني الكوردستاني وحركة الوفاق الوطني والمؤتمر الوطني العراقي وغيرها.

بعد ٢٠٠٣ تشكلت أحزاب جديدة إضافة إلى القديمة المعروفة، سواء التي كانت في إقليم كوردستان أو في بلدان الجوار والعالم الخارجي.

انفجرت التعددية الحزبية بصورة أقرب إلى الفوضى من النظام رداً على الحرمان الطويل. وجاء قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ والدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥ ليثبت مبدأ التعددية السياسية والحزبية ضمن الدولة الديمقراطية الاتحادية، وهذا الذي نصت عليه المادة الأولى من الدستور النافذ: (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق»، وكذلك المادة ٣٩ أولاً: «حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام إليها، مكفولة، وينظم ذلك بقانون).

وهنا يبرز السؤال المشار إليه عن انعكاس تحولات ٢٠٠٣ على العمل الحزبي؟ يمكننا الحديث عن جانبين، إيجابي وسلبي:

أولاً: الجانب الإيجابي يتمثل في مبدأ التعددية السياسية والحزبية لمختلف الانتماءات والاتجاهات التي كفلها الدستور، وهي ضمن آليات الديمقراطية. فالأحزاب – كما هو معروف – وسائل لتجميع وتنظيم المصالح والتعبير عنها بطرق سلمية دستورية وقانونية. وبفعل تلك التوجهات نشطت الأحزاب السياسية بتنوعها القومي والديني والثقافي والاجتماعي من مختلف الاتجاهات، العلمانية منها أو الدينية، وجرت مشاركتها في الانتخابات البرلمانية منذ العام ٢٠٠٥، كما تشكلت تحالفات انتخابية من عدة أحزاب ومنظمات وتجمعات سياسية حصدت الكثير من المقاعد البرلمانية وشاركت في الحكومة.

وحظيت البدايات الأولى بعد ٢٠٠٣ بالتفاف شعبي للأحزاب وتحالفاتها، وانتمت إليها قطاعات واسعة من المجتمع، خاصة من المثقفين والأكاديميين والطلاب والنساء والشباب. وتميزت تلك البدايات بالحماس والنشاط الواسعين رداً على الحالة السابقة من الحرمان والقمع وهيمنة الحزب الواحد والرأي الأوحد، فكان حزب البعث، الذي يفتقد لأدنى مبادئ الديمقراطية، يحتكر العمل السياسي بكل صنوفه.

ثانياً: الجانب السلبي يرتبط بمستويات ممارسة التعددية السياسية والحزبية. فمن بين أهم التغيرات بعد ٢٠٠٣ تبرز سمة لافتة، وهي طابعها الفوقي. فانطلقت التعددية وحرية الرأي والتعبير دون قواعد منظمة لها. فأصبحت الحالة في أحيان كثيرة أقرب إلى الانفلات، آخذين بالاعتبار غياب الثقافة السياسية الواعية وانعدام الممارسة الديمقراطية. ولذا نجد أن الانتقال من نظام الحزب الواحد غير الديمقراطي إلى نظام التعددية المفتوح جاء بطريقة غير سلسة، وبوظائف مختلفة عن السابق، وبتنافس وفق معايير جديدة غير مسبوقة وانفتاح واسع غير محدود.

ومن هنا يمكننا الإشارة إلى بعض الخصائص المميزة للتعددية الحزبية في مراحلها الأولى بعد ٢٠٠٣:

الطابع الكمي للأحزاب، الذي يتجلى في ظهور وتأسيس الكثير من الأحزاب والتجمعات السياسية التي غلب عليها الطابع غير المنظم، في ظل عدم وجود قانون للأحزاب السياسية في الفترات الأولى بعد التغيير في ٢٠٠٣.

غلبة الأحزاب ذات الهويات الفرعية، سواء الإثنية أو المذهبية أو المناطقية. وبذات الوقت نلحظ قلة أو ندرة الأحزاب العابرة للولاءات

الضيقة والتي تطرح الأفكار والمشاريع الوطنية والمواطنة المتساوية. وتعود أسباب ذلك إلى الماضي وموروثاته من جهة، والخوف على الخصوصيات وضرورة حمايتها من جهة ثانية، والانقسام المجتمعي الذي بدأ يكرسه النظام الجديد من جهة ثالثة، إضافة إلى نهج الاحتلال في اعتماد صيغة المكونات وتثبيتها في الدستور.

عدم الاهتمام بالبرامج السياسية وغلبة الشعارات والمواقف المرتجلة والوقتية. وهذه الظاهرة لا تزال مستمرة، وتجَلت بوضوح في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في العام ٢٠٢٥.

نزعة الولاء للزعامات الحزبية والسياسية على حساب العمل المؤسساتي للحزب السياسي، وصولاً إلى التأليه والتقديس. ويصبح الزعيم السياسي صانعاً للقرار، وكل ما يقوم به أعضاء الحزب هو التمجيد للرمز. هذه الجزئية المهمة أدت إلى عملية تدجين منظمة وغير منظمة لقواعد الحزب وسلب دورهم في المشاركة الفاعلة.

التركيز على الامتيازات في النظام التوافقي/المحاصصاتي، فالحصول على الحصة المناسبة من الغنيمة هو هدف الحزب. وأصبحت الغنائمية بمثابة الوصفة المقبولة بين الأحزاب المتنفذة وعنوان إدارة المصالح فيما بينها.

ضعف مأسسة التعددية. فلم تترسخ عملية مأسسة الأحزاب التي تظهر وتختفي ارتباطاً بالمناسبات، كمواعيد الانتخابات التي تشهد تشكيل العديد منها، وسرعان ما نلحظ غيابها بعد النتائج.

الولاء للخارج. نجد أن الكثير من الأحزاب السياسية اعتمدت نهج التبعية للخارج وتأتمر بتوجيهات الدول والقوى الأجنبية. وأصبح واضحاً مستوى التبعية لهذه الدولة أو تلك، مثل إيران وتركيا ودول الخليج والولايات المتحدة.

لـكل ذلـك، فالحالـة التعدديـة السياسـية والحزبيـة، ورغـم أهميتهـا وضرورتهـا، فهـي بحاجـة إلـى عمليـة تقـويم مسـتمرة، ممـا يتطلـب معالجـة السـلبيات والثغـرات التـي رافقتهـا. فالدولـة الحديثـة لا تحتـاج إلـى أحـزاب تدعـي امتـلاك الحقيقـة أو الأجوبـة المتكاملـة لمختلـف القضايـا، بـل إلـى أحـزاب فاعلـة ونشـطة وممثلـة فعليـة للمصالـح المجتمعيـة، ولديهـا الجـرأة للاعتـراف بالفشـل والاسـتعداد للمراجعـة بعيـداً عـن الجمـود والتضليـل والخـداع، وأن تكـون مدرسـة للتنشـئة الاجتماعيـة والسياسـية تسـهم في الارتقـاء بـدور المجتمـع واسـتنهاض طاقاتـه. ولذلـك تتزايـد الدعـوة إلـى عقلنـة التعدديـة، التـي لا تعنـي بـأي حـال كبحهـا، بـل تنظيمهـا بمـا يؤمـن فاعليتهـا.

❖ مـا العلاقـة بـين ضعـف الديمقراطيـة الداخليـة في الأحـزاب وبـين ضعـف الممارسـة الديمقراطيـة علـى مسـتوى النظـام السياسـي ككل؟

- لا شـك بـأن هنـاك مسـتويات عاليـة مـن الترابـط والتـلازم بـين ديمقراطيـة الأحـزاب وديمقراطيـة النظـام السياسـي. فهمـا وجهـان لعملـة واحـدة، حيـث تمثـل الأولـى الممارسـة الداخليـة التنظيميـة، في حـين تمثـل الثانيـة الإطـار العـام للحكـم وطبيعتـه علـى مسـتوى الدولـة.

فديمقراطيـة الأحـزاب تتضـح جليـاً في الممارسـة مـن خـلال المبـادئ المرتبطـة بالديمقراطيـة داخـل البنـاء الحزبـي التنظيمـي، ويحددهـا النظـام الداخلـي للحـزب، ومنهـا: حريـة الـرأي والتعبيـر والنقـد الحزبـي، وطـرق اختيـار القيـادة الحزبيـة مـن خـلال الانتخابـات، ومسـتويات المشـاركة الحزبيـة في القـرارات العامـة والمصيريـة المتعلقـة بسياسـة الحـزب وتوجهاتـه العامـة. وتُقـر هـذه التوجهـات والمنطلقـات والقواعـد في المؤتمـر العـام للحـزب، ويتضمنهـا بوضـوح النظـام الداخلـي الـذي يُصـوَّت عليـه في

المؤتمر الحزبي العام ويُعتبر حينذاك نافذاً.

أما الديمقراطية على مستوى النظام السياسي فتتجلى من خلال الدستور والقوانين النافذة وطريقة وآلية إدارة الحكم. وفي النظم الديمقراطية، تتلخص في اعتماد نظام سياسي يستند إلى الإرادة الشعبية والتداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات، والنص على الحقوق والحريات وكفالتها وضمان حقوق الإنسان وكرامته.

وتتم عبر آليات ديمقراطية، منها الانتخابات الحرة النزيهة والاستفتاءات المتعلقة بالقضايا المصيرية للدولة، والمشاركة في الانتخابات التي يتم من خلالها اختيار البرلمان كممثل للشعب، الذي بدوره يختار الحكومة ويصوّت بالثقة على برنامجها وخططها الملموسة صوب التنمية والاستقرار وتلبية مطالب المواطنين.

من كل ذلك نجد أن العلاقة وثيقة بين الحالتين، الخاصة (الحزب السياسي) والعامة (النظام السياسي). فبدون الديمقراطية في حياة الحزب الداخلية يصعب الحديث عن ديمقراطية النظام السياسي. فمثلما يتحول الحزب إلى كيان سياسي تسلطي عند افتقاده للديمقراطية، ينعكس ذلك على النظام السياسي الذي تتغول سلطاته وتتكرس زعاماته الفردية.

ويمكننا القول أيضاً إن الحزب السياسي عنصر فعال لضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في النظام السياسي عندما يعتمد الأساليب الديمقراطية في عمله، لكنه قد يؤدي إلى إضعاف النظام السياسي وخلق حالة الفوضى في مؤسساته عندما يعتمد الممارسات التسلطية.

فالديمقراطية هي حلقة الوصل بين الحزب السياسي والنظام السياسي في الأنظمة الديمقراطية، والتسلطية هي الرابط بين الحزب السياسي والنظام السياسي في النظم الاستبدادية.

ولذلك نؤكد على أحد المبادئ المهمة للديمقراطية، وهي التعددية الحزبية والسياسية التي توضح العلاقة بين النظم الحزبية والنظم السياسية. فالتفاعل بين الاثنين وفق قاعدة التأثير المتبادل يساعدنا في فهم العلاقة. وفي هذا السياق، علينا إيلاء الاهتمام لقضية الدور الوظيفي للأحزاب السياسية في تلبية المطالب الأساسية للنظام السياسي. وهذا ما أكد عليه دافيد إيستون في العلاقة بين مدخلات ومخرجات النظام السياسي.

في ضوء ما مر ذكره من تناول نظري، يبرز السؤال: ماذا يقول التطبيق عن التجربة العراقية بعد ٢٠٠٣؟

مما يؤسف له نلحظ غلبة الجانب السلبي في هذا النطاق، حيث افتقدت التجربة الحزبية للآليات الديمقراطية واختُزلت بزعامات فاشلة وفاسدة، مما انعكس على بنية الأحزاب السياسية من جهة والنظام السياسي من جهة أخرى. والاستثناء هنا يؤكد القاعدة ولا ينفيها.

فالتحول الذي جرى في العراق في ٢٠٠٣ والانتقال من دكتاتورية الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية لم يتم وفق منظور عقلاني سليم. فقد تم التوجه نحو إقامة نظام سياسي ديمقراطي تشارك فيه أو تقوده أحزاب سياسية تفتقد للديمقراطية في حياتها الداخلية.

ولعل هذا التناقض يفسر لنا حالة العجز والضعف التي يعانيها النظام السياسي ولا يزال، واستشراء الفساد والوهن في أجهزته ومؤسساته. ولا ننسى هنا تأثير المال السياسي والفساد من جهة، والتدخلات الخارجية ونزعة الولاء والتبعية للخارج عند عدد من الأحزاب من جهة أخرى.

فبعد التغيير السياسي في ٢٠٠٣، تشكل نوعان من الأحزاب التي شاركت في العملية السياسية. النوع الأول، أحزاب مؤمنة بالديمقراطية، ونجد في بنائها الداخلي قدراً من المبادئ والممارسات الديمقراطية.

والنـوع الثانـي، أحـزاب لا تؤمـن بالديمقراطيـة كمنهـج وكَسـلوك، وجـاءت مشـاركتها في العمليـة السياسـية كوسـيلة مـن أجـل الوصـول إلـى السـلطة عبـر جانـب مـن الديمقراطيـة، أي الانتخابـات التـي تضمـن وصولهـا إلـى الهـدف وهـو السـلطة.

ولعلنـا نجـد مـا يفسـر، ولا يبـرر، هـذه الإشـكالية، أن المجتمـع العراقـي، ونتيجـة لهيمنـة أنظمـة الاسـتبداد طـوال عقـود، كان يعانـي مـن غيـاب الثقافـة السياسـية الديمقراطيـة، ومـن ثـم جـاء الانتقـال السـريع، دون توفـر مقدمـات ومقومـات كافيـة للتنشـئة الاجتماعيـة والسياسـية، ممـا خلـق فجـوة كبيـرة بـين المثـال والواقـع. وتم مـلء هـذه الفجـوة بالأحـزاب التـي اسـتخدمت ووظفـت تأثيرهـا الدينـي والمذهبـي والقومـي بوسـائل عاطفيـة، والتـي عملـت وفـق مبـدأ (الغايـة تبـرر الوسـيلة).

وبالتالـي، فـإن هـذا الفـراغ الـذي تم ملـؤه بطريقـة مخادعـة سـرعان مـا افتُضـح أمـره وأثبـت فشـله، ولكـن كلفتـه كانـت كبيـرة علـى البـلاد والعبـاد.

وهنـا يمكـن الحديـث عـن نموذجـين مـن الأحـزاب، الأول قـديم عمـل في بيئـة تفتقـد للديمقراطيـة، سـواء في المعارضـة الداخليـة والمسـلحة أو في الخـارج، والآخـر تشـكل سـريعاً في مجتمـع يعانـي مـن القهـر والحرمـان وسـيطرت عليـه أفـكار وممارسـات قسـرية ذات اللـون الواحـد.

هـذه الخلفيـة، وفي ظـل غيـاب مقومـات الانتقـال الديمقراطـي، أدت إلـى حالـة مـن النكـوص والتراجـع والإخفـاق الـذي عانـى منـه النظـام السياسـي ولا يـزال. ولكـن ذلـك لا يعنـي، وأكـرر ذلـك مـراراً، الدعـوة إلـى رفـض الديمقراطيـة وآلياتهـا كالأحـزاب السياسـية، بـل العمـل علـى الارتقـاء بعملهـا ودورهـا وتخليصهـا مـن عيوبهـا وثغراتهـا لتكـون معبـرة حقـاً عـن تطلعـات المواطنـين.

فبعـد الانتخابـات البرلمانيـة في ٢٠٢٥ وكشـف مظاهـر الفسـاد ودور المـال

السياسي في وصول ممثلين غير أكفاء عبر صندوق الاقتراع، ها هو المواطن اليوم يدرك تدريجياً أهمية الوعي الانتخابي وضرورة تخليص الديمقراطية التمثيلية من عيوبها وأهمية اختيار الأكفاء.

تحتاج العملية السياسية في العراق إلى عملية إصلاح مؤسسي طويل الأمد، داخلي وخارجي. الداخلي يتعلق بآلية عملها والمبادئ المنظمة لهذا النشاط، والخارجي يقترن بإصلاح النظام القانوني المنظم للحياة الحزبية وتوفير آليات وقواعد ناظمة لتطبيق التشريعات المتعلقة بالعمل الحزبي، حتى لا تبقى القوانين مجرد حبر على ورق، كما هو الحال عندما وجدنا النصوص تمنع وجود أذرع مسلحة للأحزاب المشاركة في الانتخابات، في حين أكدت الوقائع وجود حالات عديدة من التجاوز على هذه النصوص.

لذلك، فإن مأسسة الأحزاب وفق ضوابط حديثة تستجيب لمتطلبات التطور الضامن للاستقرار، مسألة مهمة على الصعيدين الداخلي للحزب والخارجي المتعلق بالنظام السياسي. كما أن الكثرة الكثيرة من الأحزاب، لدرجة تقترب من ٥٠٠ حزباً ومنظمة سياسية، تثير الارتباك لدى المجتمع، إضافة إلى جدوى وجود وفاعلية هذا الكم غير الضروري من الأحزاب السياسية.

لقد أكدت التجربة العراقية أن الديمقراطية عملية تعلم وتعليم مستمرة، ومن هنا جاءت احتجاجات تشرين ٢٠١٩ تحت شعار «نريد وطناً»، وطالبت بإصلاح النظام السياسي والحزبي، ومحاربة الفساد والفاسدين، ووضع قواعد قانونية ملزمة للنشاطين السياسي والحزبي، وأهداف ومتطلبات القوى والأحزاب السياسية لتصبح في خدمة المجتمع لا عبئاً عليه كما هو الحال راهناً، وإصلاح النظام الحزبي بما يؤدي إلى المشاركة الفاعلة والنظام السياسي المؤسساتي والدولة القانونية.

❖ في ضوء خبرتكم الأكاديمية، كيف تفسرون اتساع الفجوة بين الأحزاب السياسية والشارع العراقي؟

- لعل الحديث عن السؤال السابق يجيب عن الإشكالية المتعلقة بالفجوة بين المجتمع والأحزاب ويفسر أبعادها. إذن، ما هي الأسباب؟

تتعدد المظاهر والأسباب المرتبطة بهذه الظاهرة الواضحة للعيان، ويمكننا الإشارة إلى عدد منها:

- أزمة الثقة العميقة بين المجتمع والأحزاب: وهي نتيجة فشل الأحزاب في تلبية مطالب الناس والاقتصار على الشعارات التعبوية الخادعة.

- عملية التخادم المنظمة بين الريع والفساد والاستبداد: فالدولة الريعية تميل إلى الفساد وانعدام الكفاءة في إدارة الاقتصاد أحادي الجانب المعتمد على ريع النفط. فالدخل الريعي الخارجي يغري النخب والزعامات الحاكمة باعتماد وسائل قمعية في مواجهة مطالب المجتمع.

- استشراء الفساد: حيث دلت الوقائع أن الأحزاب المتنفذة هي أكبر راعٍ للفساد والفاسدين، وأكثر من ذلك، حماية الفساد الذي أصبح منظومة متكاملة تهيمن على قطاعات واسعة في الدولة وتستولي على موارد اقتصادية ومالية ضخمة بطرق غير مشروعة. فالمكاتب الاقتصادية هي الأدوات التي تستخدمها الأحزاب من أجل فرض الإتاوات والاستيلاء على الأموال بوسائل سلمية وعنفية، ومنها التزوير.

- هيمنة المصالح الحزبية على المصالح الوطنية: فالأحزاب هيمنت ليس فقط على الموارد، بل وعلى المناصب الحكومية التي تؤمن لها الموارد. ولذلك اختارت العناصر غير الكفوءة لتولي المواقع العليا في

الدولة من أجل تنفيذ أجندة الأحزاب المتنفذة. ويمكن هنا الحديث عن نوعين من الموظفين: الموظف الحكومي/موظف الدولة، والموظف الحزبي. فالثاني يسيطر على الأول ويتحكم به بفعل ما يملكه من نفوذ حزبي.

- الصراع بين الأجيال داخل الأحزاب، خاصة الحاكمة منها: فالأجيال القديمة التقليدية تمارس عملية احتكار للسلطة الحزبية، في حين تطرح الأجيال الجديدة مقترحات وأفكاراً تتعلق بضرورة التجديد والتطوير المؤسسي والاعتماد على الكفاءات الشابة، دون أن نغفل وجود عدد من الكوادر الشابة التي تفكر بطريقة تقليدية وترفض التجديد والتطوير وتقف كابحاً أمامهما.

- الريعية والزبائنية: حيث نجد أن العديد من الأحزاب يعمل على شبكات مصالح ضيقة ومحاصصة داخل مؤسسات الدولة لضمان الولاءات. وتستخدم من أجل ذلك وسائل غير مشروعة، مثل الرشى لكسب الأعضاء عبر التعيين والتوظيف والتكليف بالمناصب مقابل الولاء أو المال، مما يضعف قدرتها على التأثير في المجتمع على المدى البعيد ويشوّه دورها ومهمتها الأساسية في التعبير عن المطالب والعمل على تحقيقها.

- الفصائل المسلحة)الميليشيات :(توجد لدى بعض الأحزاب أجنحة مسلحة لا تخضع للقانون ولا للدولة، وهي فواعل ما دون الدولة تمارس وسائل عنفية لتحقيق مصالحها السياسية والمالية والأيديولوجية، وتدين بالولاء إلى دول وجهات خارجية. يوجد في العراق أكثر من ٧٠ فصيلاً مسلحاً، والعديد منها بواجهات سياسية، مما أربك المجتمع والنظام السياسي.

التوظيف السياسي للرموز الدينية والقومية: ويتمثل في إذكاء المشاعر

والهويات الفرعية القومية والدينية والطائفية، وإشاعة خطاب الكراهية والاستعلاء والإقصاء، والتلاعب بالمشاعر والعواطف، واعتماد وسائل التعبئة لإثارة النعرات والميول والاتجاهات العنصرية والمذهبية وتغذية المخاوف من الآخر المختلف، وكل ذلك على حساب الهوية الوطنية المشتركة. وتزايدت هذه الميول بعد ٢٠٠٣، رغم أن أسبابها وجذورها تعود إلى ما قبل ذلك بكثير. وجوهر المشكلة الراهن هنا سياسي، تعتمده القوى المتنفذة لتمرير أجندتها الضيقة من أجل الكسب الآني والسريع.

- غياب البرامج التنموية والإصلاحية والاكتفاء بالشعارات المضللة: وتمارس الأحزاب نهج خداع المواطنين بمكاسب آنية وأموال وعطايا هزيلة، كشراء البطاقات الانتخابية وتوظيف المقدسات في التأثير على الناس وإجبارهم على الخضوع لمشاريعها.

كل هذه العوامل وغيرها أدت ليس فقط إلى انعدام ثقة المواطنين بالسياسة والسياسيين والأحزاب، بل وتزايد نزعات كره السياسة وأحزابها، واللامبالاة السياسية وضعف المشاركة السياسية، خاصة في الانتخابات.

وبدلاً من أن تكون الأحزاب السياسية ممثلة لقطاعات المجتمع، وتصوغ الأهداف والبرامج والخطط التي تعبّر عن مصالح المواطنين وتحولها إلى قوانين وسياسات إجرائية بالاستفادة من وجودها داخل مؤسسات الدولة، نجدها على العكس، توظف كل تلك الوسائل لمشروع بديل، وهو مصالحها الضيقة وأجندات زعاماتها التي تسعى للإمساك بالسلطة والاستمرار في هيمنتها. ولذلك نلمس تصاعد حالة من فقدان الثقة والتوازن السياسي بين النخب السياسية والمجتمع. وبالتالي، لا تكترث الزعامات السياسية لتلك الفجوة الواضحة بينها وبين المجتمع،

وتصر على إصدار تشريعات تلحق المزيد من الأضرار بالمواطنين. آخر الأمثلة وليس أخيرها، قرار خفض قيمة الدينار العراقي الذي اتخذته الحكومة في ٦ أكتوبر ٢٠٢٦، وقبل ذلك قانون الانتخابات الذي صُمم على مقاساتها بما يؤمّن ديمومة سيطرتها وإضعاف التنافس الحزبي العادل.

والملاحظ أن القوى المتنفذة تغيّر لهجة خطابها السياسي أثناء الحملات الانتخابية، فتكرر اعترافها بالأخطاء والفشل في الحكم والتعهد بالإصلاح، ولكنها سرعان ما تتناسى تلك الأحاديث وتعود إلى حقيقتها التي تتلخص بالحفاظ على مصالحها فقط.

وعندما انتفض الشعب في احتجاجات تشرين، اضطرت الأحزاب الحاكمة للخضوع إلى إرادة المحتجين، وخضعت لمطالبهم بتعديل قانون الانتخابات لسنة ٢٠٢١، ووصل إلى البرلمان أكثر من ٤٠ نائباً من خارج القوى التقليدية، ولكن سرعان ما تراجعت القوى المتنفذة وعادت إلى القانون القديم الذي يخدم مصالحها ويضمن سيطرتها كأغلبية، وهذا الذي جرى في انتخابات مجالس المحافظات ٢٠٢٣ وانتخابات مجلس النواب لسنة ٢٠٢٥.

وأدت تلك السياسة إلى تهديد النسيج المجتمعي وإضعاف التماسك الاجتماعي وإشاعة خطاب الكراهية، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي. ولذلك علينا الأخذ بنظر الاعتبار أن الأسباب التي أدت إلى احتجاجات تشرين لا تزال قائمة، وبالإمكان تكرارها رغم كل القمع والتضليل والخداع التي مارستها وتمارسها أحزاب السلطة. هذه إذن مظاهر وعناصر الفجوة التي تعتبر سمة لافتة في النظام السياسي وفي الأحزاب السياسية في العراق.

❖ ما أبرز الأسباب التي أدت إلى تراجع ثقة الشباب بالعملية السياسية وبالمؤسسات الحزبية؟

يتميز العراق بنسبة عالية من الشباب. ويشكل الشباب، الفئات العمرية الفتية، النسبة الأكبر من المجتمع الذي يعد مجتمعاً شاباً وفقاً لبيانات التعداد العام للسكان لسنة ٢٠٢٤. ومن أبرز مؤشرات الفئات العمرية أن الفئة الفاعلة (١٥-٦٤) سنة تبلغ حوالي ٢٨,٧ مليون نسمة بنسبة ٦٠,٤٪ من السكان، وهو ما يدل على دخول البلاد في مرحلة (الهبة الديموغرافية)، أي ارتفاع نسبة القادرين على العمل.

ولكن لم يجد الشباب، بما يمثلونه من نسبة في المجتمع، الفرص المناسبة لحجمهم، سواء على صعيد العمل أو الحضور الفاعل في الحياة السياسية والاجتماعية.

وبفعل تقلص الوعود والفرص الخدمية وانتشار البطالة والخدمات المتردية، نشهد تدهوراً حاداً في أوضاع الشباب. وزاد نظام المحاصصة الحزبية والسياسية من حدة ذلك التدهور، مع هيمنة الأحزاب الفاسدة وشبكات المحسوبية وغياب الحوافز للجيل الجديد.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن أعداد العاطلين تتجاوز الـ٥ ملايين، يضاف إليهم عشرات الآلاف من الخريجين المنتظرين للتعيين، لتصل نسبتهم إلى نحو ٣٥,٨٪ من السكان القادرين على العمل بحسب مؤشرات منظمة العمل الدولية.

علماً أن العراق يتميز بالزيادة السكانية العالية المستمرة ودخول أعداد كبيرة سنوياً إلى سوق العمل دون وجود برامج استيعاب فعالة، إضافة إلى ضعف ارتباط مخرجات التعليم باحتياجات السوق الفعلي، وتراجع مستويات التعليم من حيث النوعية والكفاءة، وغلبة المخرجات الكمية بفعل

كثرة الجامعات الأهلية (أكثر من ١٠٠ جامعة) التي تعتمد معيار الجانب المالي على حساب الميدان العلمي، وضعف قدرة القطاع الخاص على استيعاب ولو جزءاً من الأعداد الكبيرة من الخريجين.

وفي إقليم كوردستان العراق، يتعرض الشباب لأزمة بطالة متزايدة تدفع أعداداً كبيرة منهم نحو خيار الهجرة بحثاً عن سبل العيش، وتتراوح معدلات البطالة في الإقليم بين ١٢٪ و٢٠٪ ، لكنها تسجل مستويات كبيرة بين فئة الشباب والخريجين، رغم أن معدلات البطالة والفقر ما تزال أقل من بقية مناطق العراق. ويبقى ملف البطالة أحد أكثر الملفات حساسية.

هذه العوامل وغيرها أدت إلى تعميق الهوة بين الشباب والأحزاب السياسية، ويتجلى ذلك في عزوف الشباب عن الانخراط في العمل الحزبي أو المشاركة الفاعلة في النشاط السياسي. وتتضح مظاهر ذلك العزوف في الموقف المتفرج للشباب ولامبالاتهم إزاء السياسة والعمل السياسي والانتخابات، وعدم الرغبة في الانتماء للأحزاب السياسية بمختلف اتجاهاتها.

ويتجلى العزوف بشكل أوضح عند الشباب من النساء. ففي استطلاع للرأي أجراه مركز للدراسات والتخطيط في العام ٢٠٢٤، لم تظهر الإناث اهتماماً يذكر بالقضايا السياسية، مع أن الإحصاءات تشير إلى أن نسبة النساء في العراق تتجاوز الـ٤٩٪ . وهذا يعني أن نصف المجتمع لا يرغب بالتفاعل مع القضايا السياسية.

ورغم اتساع فئة الشباب، لا تزال الأحزاب السياسية، بما في ذلك المدنية، عاجزة عن استقطابهم. فغياب التنظيمات الجاذبة وافتقاد نموذج ناجح والقمع المنظم لاحتجاجاتهم في حراك تشرين ٢٠١٩، تركت أثرها السلبي على تفاعل الشباب مع السياسة. ومع ذلك، لا يزال قطاع من الشباب، وإن كان محدوداً، يواصل العمل والنشاط السياسي عبر أحزاب وجمعيات ومنظمات مجتمع مدني.

جدير بالذكر أن خيبات الأمل من تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية دفعت بعض الشرائح الاجتماعية للانتماء إلى الأحزاب الدينية، الإسلامية تحديداً، إما لأسباب اقتصادية أو للهروب من الواقع الصعب أو طلباً للحماية من التهديدات، مع العلم أن الأحزاب الدينية، في الغالب، لا تحفز الشباب على النشاط السياسي لخوفها من حضورهم ودورهم المحتمل، واكتفت بسياسة التجهيل والتضليل ونشر الأوهام ودفعهم للإحباط واليأس.

كما نلمس أن أعداداً من الشباب، وإن بدرجة أقل، انضموا للحركات المتطرفة وحتى الإرهابية. وأكدت التقارير أن آلاف الشباب العراقيين شاركوا بصفة مقاتلين في الحرب الروسية الأوكرانية مع الطرفين لأسباب مادية.

وفي ضوء ما مر ذكره، تكون ظاهرة تراجع ثقة الشباب بالسياسة والسياسيين ما هي إلا تحصيل حاصل ونتيجة النهج الذي اعتمدته أحزاب السلطة تحديداً، ويعد هذا مؤشراً خطيراً، سواء راهناً أو مستقبلاً.

ومع تراجع دور الأحزاب وفشل النظام السياسي في استيعاب الطاقات الشابة التي يتراكم سخطها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع الإفقار المتزايد، نشهد تواصل الإضرابات شبه اليومية المطالبة بالحق في العمل والتعيين.

إن هذه القضية الخطيرة بمثابة نار تحت الرماد، قابلة للاشتعال مع أي منعطف. وعدم حلها سيؤدي إلى انفجار بركان الغضب الشعبي، وتحديداً الشبابي.

ولا يلوح في الأفق استعداد الطبقة الحاكمة وأحزابها لأي مسعى جاد لمعالجة هذه القضايا، مما ينذر بمخاطر جدية على صعيدي النظام السياسي والمجتمع.

❖ كيف تقيمون دور الأحزاب في تعزيز المواطنة العراقية؟ وهل نجحت في بناء هوية وطنية جامعة؟

- تلعب الأحزاب السياسية دوراً مهماً في التأثير على مبدأ المواطنة كعلاقة قانونية بين الفرد والدولة، آخذين بالاعتبار أن العراق دولة تتميز بالتنوع القومي والديني والمذهبي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

ويرتبط مبدأ المواطنة وثيقاً بموضوع الهوية الوطنية التي تعني الانتماء إلى الوطن الواحد، وهي الإطار الجامع الذي يلتقي فيه المواطنون بغض النظر عن أصولهم المختلفة وقومياتهم ومناطقهم. وتتجسد الهوية في مجموعة من الخصائص والرموز المشتركة التي تعبر عن الدولة والمجتمع، مثل التاريخ المشترك واللغة والذاكرة والعلم والنشيد الوطني، إلى جانب منظومة من القيم والمبادئ التي تقوم عليها المواطنة والعيش المشترك.

ولا تعني الهوية الوطنية إلغاء الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والقومية والدينية، كما لا تعني صهر الجميع في قالب واحد، بل تستند إلى فكرة إدارة التنوع بصورة سليمة في ظل دولة النظام والقانون، التي تعتمد على بناء علاقات شخصية ومصالح مباشرة مع الأفراد والجماعات من أجل تأمين ولائهم، حيث يتم تقديم امتيازات ومكاسب متنوعة مقابل الدعم السياسي والانتخابي.

بعد هذا التناول النظري السريع، لنلتفت إلى حالنا في العراق. انطلاقاً من الواقع، علينا الإقرار بأن الأحزاب السياسية في التجربة العراقية بعد ٢٠٠٣ لم تقم بدورها المطلوب في تحقيق دولة المواطنة المتساوية، ولم تسعَ إلى بناء الهوية الوطنية المشتركة، بل وأكثر من ذلك، عملت على تغذية وتسويق الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية لأسباب سياسية، ولذلك نرى اعتماد مصطلح «المكونات» في الدستور النافذ لسنة ٢٠٠٥.

وارتباطاً بذلك، يمكننا الإشارة إلى مجموعة قضايا وظواهر تتعلق بإشكاليات الهوية والمواطنة في الحالة العراقية:

- التوظيف السياسي للهويات الفرعية: واستثمارها كمادة انتخابية وموضوع سياسي للتأثير في المجتمع. وأصبح التجاذب الهوياتي سمة لافتة للنشاط السياسي بعد ٢٠٠٣، وصولاً إلى التنافر والصدام. وما يؤكد ذلك استخدام الهويات الفرعية، القومية والطائفية والحزبية، كأدوات للتعبئة والتحريض وإشاعة خطاب الكراهية.

- التنافر بين الأحزاب الدينية والعلمانية: والصراع بين الاتجاهين اعتمد ممارسات سلبية تقوم على التكفير والإقصاء والتشويه والتضليل. ولذلك نرى أن القوى الدينية المتطرفة قامت بعمليات قتل منظمة ضد فئات عديدة في المجتمع. وللتذكير هنا، نشير إلى تفجير المراقد الدينية في ٢٠٠٥ وجرائم داعش في قتل المسيحيين والإيزيديين.

- فوضى التعددية السياسية والحزبية: التي تجسدها ليس فقط ظاهرة الكم الكبير من القوى السياسية، بل وطبيعة هذه القوى وسياساتها ونشاطاتها والبيئة التي تعمل فيها. ومن المعروف أن خصائص الحزب السياسي تتركز في التنظيم الوطني الدائم، والسعي للوصول إلى السلطة، والعمل من أجل الحصول على التأييد الشعبي، وتبني فكر أو أيديولوجية معينة بما تمثله من مبادئ وأهداف ووسائل. والملاحظ هنا أن الكثير من الأحزاب التي تشكلت بعد ٢٠٠٣ تفتقد إلى واحدة أو أكثر من هذه الخصائص. يضاف إلى ذلك أن الكثير من هذه الأحزاب لا يلتزم بالقانون، فيما يظهر الكثير الآخر في الموسم الانتخابي ويختفي بانتهائه.

- غلبة الأحزاب الهوياتية والمناطقية : وهي الأحزاب القومية والمذهبية والمناطقية التي يتركز نشاطها في مناطق محدودة، مقابل قلة الأحزاب

الوطنيـة العابـرة للهويـات الفرعيـة. فالحـدود بـين الفئـات الاجتماعيـة وخطـوط التقسـيم السياسـي تتجلـى بوضـوح في سياسـة وعمـل الأحـزاب الهوياتيـة. ولا نبالـغ حـين نقـول إن العـراق ينقسـم سياسـياً وحزبيـاً إلـى مقاطعات أو كانتونـات محـددة الـولاء السياسـي. فباسـتثناء العاصمـة بغـداد وعـدد قليـل جـداً مـن المحافظـات المختلطـة، نجـد تسـع محافظـات وسـطى وجنوبيـة تبـرز فيهـا الأحـزاب الطائفيـة الشـيعية، وأربـع محافظـات تهيمـن عليهـا الأحـزاب السـنية، وأربـع محافظـات في إقليـم كوردسـتان تهيمـن عليهـا الأحـزاب الكورديـة، إضافـة إلـى أحـزاب صغيـرة للأقليـات.

هـذه التقسـيمات تضعـف الهويـة الوطنيـة وتكـرس الهويـات الفرعيـة التـي تسـعى لإظهـار الخصوصيـات، وهـذا مشـروع بالطبـع علـى أن يتكامـل مـع الهويـة الوطنيـة وألا يكـون بديـلاً عنهـا. كمـا تركـز هـذه الأحـزاب علـى اسـتقطاب الدعـم الشـعبي بنـاءً علـى الانتمـاءات الفرعيـة القوميـة والطائفيـة، وتعمـل في أحيـان كثيـرة علـى تغذيـة الخلافـات بـين الهويـة الوطنيـة والهويـات الفرعيـة، أو بـين الهويـات الفرعيـة ذاتهـا، ممـا يـؤدي إلـى التنافـر والكراهيـة.

وتوجـد أحـزاب عابـرة للهويـات الفرعيـة لكنهـا محـدودة التأثيـر، مثـل الحـزب الشـيوعي العراقـي والتيـار الديمقراطـي. كمـا توجـد قوائـم انتخابيـة مثـل «القائمـة العراقيـة» التـي تراجـع دورهـا تدريجيـاً لصالـح الهويـات المغلقـة.

- انتشـار الأحـزاب الزبائنيـة: التـي تقـوم علـى علاقـات شـخصية ومصالـح مباشـرة مـع الأفـراد أو الجماعـات مـن أجـل تأمـين ولائهـم، مقابـل تقـديم امتيـازات ورشـى ومكاسـب متنوعـة مقابـل الدعـم السياسـي والانتخابـي، ممـا يسـاهم في نشـوء قواعـد انتخابيـة بعيـدة عـن البرامـج وتخـدم أفـراداً وفئـات محـددة.

كل تلك الظواهر والخصائص جاءت كنتيجة لطبيعة النظام السياسي وإدارته للعملية السياسية التي بدأت على يد الاحتلال الأمريكي في ٢٠٠٣. فقد تم تشكيل «مجلس الحكم» على أساس التقسيمات القومية والمذهبية، مما ولّد أزمة ثقة في الحياة السياسية وما رافقها من توترات أدت إلى أن تفقد الأحزاب السياسية قدرتها على تمثيل جمهور واسع، مما جعلها تنكفئ داخل محيطها الهوياتي الضيق.

ويؤكد هذا السلوك الحزبي أن قرارات الفاعلين لا تقوم على المصالح الوطنية، بل على الهويات الفرعية التي يحملونها، مع تراجع البرامج والخطط الشاملة التي ترفع من شأن المواطنة. وأكثر من ذلك، نجد حالة من التشظي السياسي والاجتماعي داخل الهوية الواحدة، مما خلق مزيداً من الحواجز النفسية داخل المجتمع الواحد.

وانعكس كل ذلك في نشوء مشكلات بنيوية تتجلى في ضعف المشاركة السياسية والافتقار إلى موقف وطني موحد إزاء القضايا المصيرية. وهذا يؤدي، إضافة إلى ما مر ذكره، إلى انتشار الفساد وتراكم المشكلات وتراجع الثقة بالدولة والمؤسسات والأحزاب السياسية، وإضعاف الشعور بالمواطنة والهوية الوطنية.

والحصيلة أننا نلمس في التجربة العراقية حالة التحول في مواقف الأحزاب السياسية عند وصولها إلى السلطة؛ إذ إنها تفتقد لتصور مؤسسي عن الدولة التي تريد بناءها. والمشكلة تبدأ من الخطاب السياسي الذي يركز على المظلومية والتهميش ليصبح المجتمع مقسماً بين «نحن» و«هم»، ثم من الممارسة السياسية التي تميل إلى التعبئة أكثر من بناء السياسات والمؤسسات، وهذا النهج هو الذي يقوض فرص إقامة دولة المواطنة المتساوية والهوية الوطنية المشتركة.

❖إلى أي مدى أسهم نظام المحاصصة السياسية في إضعاف الدولة وتحويل الأحزاب إلى أدوات لتقاسم السلطة والموارد؟

- تعد المحاصصة السياسية «نظاماً» يقوم على تقسيم المناصب والموارد بين أحزاب السلطة بناءً على الانتماءات الطائفية والقومية والحزبية، وليس على أساس الكفاءة والنزاهة.

وهذه التوجهات هي نسخة تطبيقية مشوهة من سياسة التوافقات التي طرحها أرند ليبهارت حول التسويات والحلول السياسية في مجتمعات التعدد، والتي طُبقت بنجاح في العديد من البلدان الأوروبية، في حين تم تجريدها من مضمونها الأساسي في الحالة العراقية وتحويلها إلى سياسة الصفقات والامتيازات.

فالتوافقية، بوصفها سياسة عملية للمجتمعات المنقسمة، والتي أطلق عليها ليبهارت «الديمقراطية التوافقية»، تقوم على تشكيل حكومة ائتلافية تضم ممثلي النخب السياسية، على نحو يضمن درجة من الاستقرار السياسي ومنع الانزلاق نحو الحرب الأهلية، بما يؤمن قدرة النخب على استيعاب المصالح والمطالب للجماعات، وتجاوز الانقسامات والانضمام إلى جهود مشتركة تعزز تماسك النظام واستقراره عبر التسويات السلمية.

في الحالة العراقية، اختُزلت التوافقية في سياسة المحاصصة الإثنية - الطائفية التي تبناها الاحتلال الأمريكي في ٢٠٠٣، وأيدتها واعتمدتها القوى السياسية الحاكمة، وامتدت إلى كل تفاصيل الحياة السياسية والاجتماعية.

ومن أبرز ملامح نهج المحاصصة ونتائجها:

- إضعاف مؤسسات الدولة وانتشار الفساد في أجهزتها.

- إذكاء الصراعات بين القوى السياسية، بما في ذلك الحاكمة.

- انتشار السلاح المنفلت وبروز جماعات العنف وعرقلة مبدأ احتكار الدولة للسلاح.

- هدر المال العام وتعطيل التنمية والاستقرار.

- صعود موجات التشدد الديني والطائفي والعنصري.

- إقصاء وتهميش الكفاءات وتهجير العقول، والاعتماد على معايير الولاء والانتماء الضيق في اختيار الكوادر لتولي المناصب.

- إشاعة ثقافة التكاره والتناحر ونزعة اللامبالاة السياسية، وإضعاف التكامل والتضامن الاجتماعي والتسامح.

- الفشل في تلبية متطلبات وحاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الأساسية.

- تقوية النزعة العشائرية وقيمها، ومعها نزاعات الثأر والتخاصم.

- انتشار شبكات الجريمة المنظمة والتزوير والاختطاف والمخدرات.

- تعمق الاستقطاب الاجتماعي والسياسي والطائفي والقومي، وإضعاف الهوية الوطنية المشتركة وتقوية الولاءات الفرعية.

- تزايد دور المال السياسي في شراء الذمم والولاءات والمواقف، وتمويل الجيوش الإلكترونية ووسائل الإعلام التي تغذي وتسوق الأخبار المضللة والدعايات الكاذبة.

- تغول المكاتب الاقتصادية الناهبة للمال العام، والحصول على ثروات ضخمة بطرق غير مشروعة، واعتماد المحسوبية والزبائنية السياسية والاقتصادية لضمان ولاء الأتباع.

- توفير الغطاء للدول الأجنبية، خاصة دول الجوار، للتدخل في الشأن العراقي والتأثير على مسار الأوضاع وتوجهات الدولة.

هذه النتائج تدل على مستويات الخراب في الدولة العراقية وتدهور

القيم وتسويق النزعات الاستهلاكية، كما تكشف لنا حجم الضرر الناتج عن تطبيق السياسات القائمة على المحاصصة السياسية والحزبية التي تتعامل مع الدولة ومواردها كغنيمة تتناهبها، بل وتفترسها، القوى المتنفذة.

ولعل الانتخابات البرلمانية للدورة السادسة في ٢٠٢٥ أوضح الأمثلة التطبيقية على نتائج سياسة المحاصصة التي وفرت الغطاء المناسب لقوى الفساد لتتحكم بقواعد ونتائج العملية الانتخابية من خلال المال السياسي والقوة المسلحة والترهيب والتخويف وشراء الذمم، حيث باتت ثروات العراق غنيمة تستأثر بها القوى المتنفذة.

وجاءت التحقيقات التي أُعلن عنها بعد اعتقال بعض رموز الفساد، مثل وكلاء وزارتي النفط والكهرباء، إضافة إلى عدد من نواب البرلمان، لتكشف حجم المليارات المسروقة وكيفية الاستفادة منها في تمويل الحملات الانتخابية.

ومن هنا نفسر سبب التكالب الحاد بين الأحزاب للمشاركة في الحكومة. فهذه المشاركة ليست من أجل خدمة المجتمع، وإنما لأنها توفر البيئة المناسبة للفساد والسرقات الضخمة.

ومن هنا يتجلى دور المحاصصة في فساد الأحزاب الحاكمة ومستويات استغلال المال العام وغياب العدالة والمساءلة. ونذكر بتصريح الدكتور حيدر العبادي، رئيس الوزراء الأسبق، في أيلول ٢٠٢٦: (إن القضاء على الفساد يعني انهيار العملية السياسية) ، ليعبر عن الحجم الهائل للفساد ومستويات مشاركة القوى السياسية الفاعلة فيه.

وهكذا تتعدد أبعاد المحاصصة من السياسي إلى الاجتماعي، ومنه إلى الاقتصادي وصولاً إلى الثقافي. وتبدأ الأزمة عندما تتحول الجماعة إلى سلطة، حيث تنتقل تلك الجماعة، خاصة المسلحة منها، من المنافسة

على السلطة إلى امتلاك أدوات مستقلة عن الدولة. وبذلك تتحول من فاعل داخل الدولة إلى مركز سلطة داخل الدولة. هذه الفواعل الهجينة التي تعمل داخل الدولة وخارجها تصنع القوة الموازية للدولة والناهبة لمقدراتها.

ولذلك نجد أن ضعف الدولة الوطنية يقترن بأزمة شرعية تتعلق بالأسس التي تشكلت منها الدولة العراقية. ويقول الباحث حارث حسن، في هذا الصدد، إن هذه الأسس (أوجدت فراغات في السلطة وأزمات هوياتية، خلقت سياقاً مواتياً لنمو مشروعات بديلة قائمة على روابط فوق وطنية، إثنية أو دينية أو مذهبية، صارت هي نفسها تعمق أزمة الدولة).

(حارث حسن، العلاقات الشيعية فوق الوطنية والدولة الوطنية في العراق)، مجلة سياسات عربية، العدد ٣٤، أيلول ٢٠١٨،ص ٢٤.

ما ذكرناه يمثل أحد العوائق الرئيسية أمام عملية إعادة بناء الدولة الوطنية. ولذلك يصبح التحدي الأساسي في اتجاهين:

الأول ـ القضاء على المحاصصة كنهج لإدارة الدولة والمجتمع وتصفية آثارها.

الثاني ـ بناء دولة القانون والمؤسسات، فاعتماد وتطبيق مبدأ سيادة القانون والعدالة ومبدأ المحاسبة والمساءلة، وتفعيل قاعدة (من أين لك هذا؟)، يمثل ركناً أساسياً في عملية الإصلاح.

ومن هنا نطرح التساؤل التالي: هل يستطيع العراق بناء دولة مستقرة في ظل نظام المحاصصة؟

كل ما سبق ذكره يؤكد صعوبة بناء الدولة على أسس خاطئة. ولذلك بات ضرورياً إصلاح الدولة من خلال تغيير قواعد النظام السياسي نفسه، والخطوة الأولى تبدأ عبر التخلص من المحاصصة.

كما أن النظم الحزبية القوية بإمكانها بناء إطار مؤسسي يمثل المصلحة العامة بدل المصلحة الذاتية، إضافة إلى قدرتها على تنظيم عملية تعاقب القيادات على السلطة من خلال آليات ديمقراطية دستورية، واستيعاب الجديد في إطار النظام السياسي بما يضمن الاستقرار ومعالجة المشكلات. هذا بالتحديد ما نفتقده في الحالة العراقية، مما يضعف دور المؤسسات الحزبية ويجعلها أدوات معيقة للتنمية والاستقرار.

❖ هل يمكن القول إن بعض الأحزاب العراقية انتقلت من العمل السياسي إلى إدارة شبكات نفوذ اقتصادية وإدارية؟ وما تداعيات ذلك على الدولة؟

- في البدء نشير إلى أن الأحزاب السياسية، الحاكمة تحديداً، تعمل بدأب من أجل إدارة شبكات النفوذ متعددة الاتجاهات، لكنها لم تترك ساحة العمل السياسي لأنها أفضل غطاء لتلك الشبكات وأحسن وسيلة لحمايتها.

وتتم السيطرة على المال العام عبر شبكات نفوذ حزبية تعرف بالمكاتب الاقتصادية، والتي تستمد قوتها ونشاطها من منظومة المحاصصة السياسية. وتستخدم شبكات النفوذ الاقتصادية والإدارية للأحزاب آليات ووسائل متنوعة ومتعددة، بما فيها استخدام القوة المفرطة، بغية السيطرة على موارد الدولة وتحويلها لخدمة مصالحها الحزبية والشخصية، وهو ما يعرف في العلوم السياسية بالزبائنية السياسية (Political Clientelism). ويقدر خبراء اقتصاديون وجود نحو ٤٠ شبكة مالية مرتبطة بالأحزاب السياسية، إضافة إلى ٢٠٠ خلية نفوذ داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية والمصارف ومجالس

المحافظات، وكذلك أكثر من ١٠٠٠ شركة فعلية ووهمية كواجهات لتنفيذ العقود، وتستحوذ على نحو ١٠٪ من الموازنة العامة بما يعادل ١٥ مليار دولار سنوياً.

وقد كشف وكيل وزارة النفط لشؤون المصافي عدنان الجميلي، المعتقل بتهم الفساد، عن تورط ضخم في سرقة أموال الدولة، وعن وسائل متنوعة لتمويل الأحزاب والجماعات من المال العام في صفقات فساد متعددة الأساليب والتوجهات.

وأكدت تلك العمليات أن النظام السياسي يعاني من خلل بنيوي، حيث إن المؤسسات التي من المفترض أن تراقب الفساد وتحاسب عليه، مثل البرلمان، أصبحت مشلولة وتخضع لسلطة الأحزاب، وأكثر من ذلك وجود عدد من النواب متورطين في الفساد، ومن بينهم من كان عضواً في هيئة النزاهة البرلمانية، وصدرت بحقهم مختلف الأحكام القضائية.

وتمتد شبكات الفساد إلى جميع القطاعات الحيوية في الدولة العراقية، خاصة الاقتصادية منها، مثل قطاعات الطاقة والنفط والصناعات الاستخراجية والمنافذ الحدودية والجمارك والضرائب والعقود الحكومية.

وتتم عمليات النهب المنظم من خلال:

- اقتصاد الظل : فالمكاتب الاقتصادية تمثل المركز المالي غير المعلن.

- المشاريع الوهمية : وهي ظاهرة لافتة، حيث تخصص أموال بتخمينات عالية لمشاريع غير موجودة على أرض الواقع، ولكنها مكتوبة فقط على الورق، وتسرق جميع الأموال المخصصة لها. ونوع آخر من التخمينات العالية لمشاريع فعلية، ولكن تخميناتها تتم بكلف مضاعفة.

- تحويل النفوذ إلى أموال : من خلال استغلال المناصب الحكومية

وتحويل الموارد إلى حصص مالية للأحزاب.

- الغطاء السياسي: الذي توفره الأحزاب المتنفذة، وتحديداً الحاكمة، من حماية وحصانة لهذه الشبكات، بما في ذلك إعاقة حملات مكافحة الفساد.

- الاقتصاد الفضائي: يتم تعيين موظفين وهميين، غير موجودين، وتخصص لهم درجات وظيفية ورواتب من قطاع الدولة، وتتم سرقة الأموال المخصصة لهم كرواتب.

- التشريعات والقوانين: التي تمنح أكثر من راتب للشخص الواحد، كرواتب السجناء السياسيين وسجناء رفحاء والشهداء الحقيقيين وغير الحقيقيين وغيرهم.

وقد وصفت جريدة «المدى» العراقية، في عددها الصادر في ٢٤ تموز ٢٠٢٦، المكاتب الاقتصادية بالتالي: (إمبراطورية الظل التي ابتلعت مؤسسات الدولة .)

وتشير التقارير إلى أن هذه المكاتب لم تكن مجرد أدوات لجمع الأموال، بل أصبحت جزءاً مؤثراً في توزيع العقود وتوجيه الإنفاق العام وإنتاج رجال أعمال وشركات واجهة، إلى جانب بناء شبكات من الوسطاء والموظفين داخل مؤسسات الدولة.

ومن خلال هذه الشبكات تتم عملية إخفاء المستفيدين الحقيقيين من العقود والعمولات، وإبقاء الإجراءات الرسمية سليمة من الناحية الشكلية، وتؤمن إيصال الأموال إلى جهات غير ظاهرة في الوثائق.

والجدير بالإشارة هنا أن وعي المجتمع بات مشبعاً بأمثلة ونماذج وحالات وظواهر من الفساد والشبكات التي تديرها. ويتناول الناس حكايات عن سرقة القرن وسرقات أخرى مماثلة.

وللتذكير هنا نشير إلى رسالة الدكتور علي عبد الأمير علاوي،

وزير المالية الأسبق، المنشورة في آب/أغسطس ٢٠٢٢ عن استشراء الفساد، وجاء فيها: (إن هذه الشبكات محمية من قبل الأحزاب السياسية الكبرى والحصانة البرلمانية وتسليح القانون وحتى القوى الأجنبية..... لقد وصل هذا الأخطبوط الهائل من الفساد والخداع إلى كل قطاعات اقتصاد الدولة ومؤسساتها، ويجب تفكيكه إذا كان مقدراً لهذا البلد أن يبقى على قيد الحياة).

وتناولت الرسالة قضايا وتوصيفات مهمة مثل: (اختطاف الدولة) و(الوحش ذو الرؤوس المتعددة كمنظومة عميقة وواسعة).

لكن تلك الرسالة، ورغم أهميتها، تم التعتيم عليها والتضييق على آثارها من قبل القوى المتنفذة، وبالتالي ضاعت في أدراج بيروقراطية الدولة العميقة التي أتقنت الخداع، لينتهي الأمر باستقالة الوزير علاوي من منصبه دون أدنى معالجة للمشكلات وتحدياتها.

والمهم هنا تداعيات ما ذكرناه على الدولة. فالفساد لم يعد مجرد تجاوزات إدارية أو مخالفات مالية، بل أصبح منظومة متكاملة تمس بنية الدولة، حسب وصف التقارير الدورية لمنظمة الشفافية الدولية، خاصة عندما يتقاطع الفساد المالي والإداري وشبكاته المتعددة مع النفوذ السياسي والاقتصادي والسلاح المنفلت والجريمة المنظمة، بما يؤدي إلى نشوء شبكات مصالح متغولة وقادرة على التأثير في أجهزة الدولة وتعطيل الرقابة والمساءلة.

ونتوقف هنا عند التداعيات متعددة الجوانب لهذه الشبكات على الدولة بما يلي:

١- التداعيات السياسية: اختراق مؤسسات الدولة وإفراغها من محتواها وجوهر عملها، وإضعاف سيادة القانون، واختزال العملية إلى مجرد صفقة لتقاسم المغانم.

٢- التداعيات الاقتصادية: التدهور في الأوضاع الاقتصادية وتخلف التنمية ونهب الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط بدرجة أساسية، وإهمال القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة، وتراجع الاستثمار.

٣- التداعيات الاجتماعية: تعميق التفاوت وازدياد معدلات الفقر وتدهور الطبقة الوسطى وهجرة الكفاءات وانتشار الجريمة المنظمة والمخدرات.

٤- التداعيات الثقافية: إشاعة نزعة اللامبالاة وتسويق قيم التسليع والثقافة الاستهلاكية وتدهور التعليم وانتشار التفاهة في حياة وسلوك المجتمع.

٥- التداعيات الخارجية: ضعف مكانة ودور الدولة الخارجي، وزيادة فرص خرق السيادة، وتراجع النشاط على صعيد العلاقات الدولية، وتزايد مستويات التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي.

كل ما ذكرناه يؤدي إلى إضعاف الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي وقدراتها على مواجهة التحديات، وتعرضها لضغوط متنوعة بما يتيح الفرصة لتلك الشبكات بالإيغال في نهجها التخريبي.

ورغم المحاولات التي سعت إليها حكومة علي الزيدي، رئيس مجلس الوزراء، في محاربة الفساد، التي بدأت في ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠٢٦ تحت شعار حملة «صولة الفرسان»، التي شهدت مداهمات واعتقالات طالت مسؤولين كباراً في الدولة، إلا أن الصعوبات والعوائق أمام تلك الحملة لا تزال كبيرة ومؤثرة، مع وجود السلاح خارج نطاق وسيطرة الدولة، وكذلك الدور الكابح لمحاربة الفساد الذي تعتمده القوى السياسية الحاكمة، والتي تضغط على رئيس الحكومة من أجل التوقف عن مكافحة الفساد وألا تصل الحملة إلى كبار السياسيين.

وها نحن نرى أن هذه المنظومة، كما يقول تقرير نشرته جريدة

«الشرق الأوسط» في تموز/يوليو ٢٠٢٦، لم تعد وسيلة للاستحواذ على المال العام، بل جزءاً من آلية تشكيل السلطة وتوزيع النفوذ السياسي والاقتصادي.

لذلك، فإن طريقة التعاطي مع هذا التحدي تحدد حاضر ومستقبل العراق وآفاق تطوره. ودون العودة إلى القضاء العادل والنزيه واعتماد إجراءات رادعة ومحاكمة الفاسدين بغض النظر عن مواقعهم السياسية، ودعم المجتمع النشط لتلك التوجهات، سنبقى ندور في حلقة مفرغة تستنزف الدولة ومواردها والمجتمع واستقراره.

❖ كيف تنظرون إلى تأثير البنى العشائرية والطائفية والقومية في تشكيل المشهد الحزبي العراقي؟

- تشكل البنى التقليدية ركائز أساسية في تركيبة المجتمع العراقي وتوجيه سلوكه الاجتماعي والسياسي، إلى جانب سلطة الدولة. وتتحول أحياناً إلى سلطة فوق القانون أو بديلة عن مؤسسات الدولة، مما يعيق سيادة القانون.

ويرى الباحث فالح عبد الجبار، «أن فهم الدولة العراقية لا يكتمل من خلال دراسة مؤسساتها الرسمية أو أنظمتها القانونية فحسب، بل ومن خلال علاقتها بالمجتمع الذي أنشأها وكيف أعادت هي تشكيله». فالدولة العراقية لم تتكون من تحت إلى فوق، كما في البلدان الأوروبية، بل فرضت (من فوق إلى تحت) في سياق ريعي استعماري، كما يقول فالح عبد الجبار في كتابه (الدولة، اللوياثان الجديد). فالعراق الحديث لم يتأسس من إرادة طبقات وقوى مجتمعية، بل من صفقة استعمارية نخبوية فرضت مؤسسات الدولة

على مجتمع تقليدي لم يتكون سياسياً، لتنتج (دولة فوق المجتمع) لا (دولة مجتمع). وبدلاً من أن تكون الدولة تعبيراً عن القوى الاجتماعية وحيزاً لصراعاتها، أصبحت أداة للسيطرة والهيمنة وإعادة تشكيل المجتمع في ظل غياب المجتمع المدني. ولعل هذا يفسر لماذا بقيت الأحزاب السياسية ضعيفة والنقابات خاضعة للدولة.

وبفعل ذلك أصبح الريع النفطي هو الحلقة الرابطة بين الدولة والمجتمع دون وجود عقد اجتماعي ينظم هذه العلاقة. وبالتالي تحولت السلطة إلى موزع للثروة يمنح الرشى ويشتري الولاءات دون الخضوع للرقابة والمساءلة، مما أضعف مفهوم المواطنة.

وهذا الواقع أنتج علاقات ولاء عمودية عشائرية أو طائفية أو حزبية بدلاً من العلاقات الأفقية التي يقوم عليها المجتمع المدني.

ولذلك فالدولة العراقية منذ التأسيس عانت ولا تزال من غياب ثلاثة شروط أساسية للتحول الديمقراطي الناجح: مؤسسات سياسية قوية قادرة على إدارة الانتقال، وتوافق وطني حول قواعد الحكم في الدولة، ونخب سياسية متمرسة في الحوار والتسويات.

وعندما غابت هذه العناصر تحولت الساحة السياسية إلى صراع على السلطة بين فصائل متعددة، مما خلق فراغاً سياسياً وأمنياً امتلأ بالعنف والتدخلات الخارجية، إضافة إلى هويات وفواعل وولاءات ما دون الدولة، وأعاد بالتالي إنتاج الاستبداد بأشكال جديدة.

ولكل جانب تأثيره الخاص، فالعشائرية ببعدها الاجتماعي تختلف عن تأثير الطائفية التي تعتمد على تسييس الطائفة. كما أن للقومية مفعولها الخاص في ظل تراكم الاضطهاد خلال عقود طويلة، والشعب الكوردي مثال على ذلك، مما يؤدي إلى إبراز الهوية كإحساس بوعي الذات.

إن هذه التأثيرات تلتقي في مستويات انعكاسها على المشهد الحزبي العراقي، إيجاباً في التعبير عن المصالح، وسلباً في إبراز دور الهويات الفرعية وفواعل ما دون الدولة على حساب الهوية الوطنية ومبدأ المواطنة المتساوية، وفي التوظيف السياسي والانتخابي لهذه البنى.

وهذا الذي تجلى بوضوح في الدورات الانتخابية، حيث يلجأ المواطن إلى من يحميه في ظل ضعف الدولة، وتصبح المشاريع الفرعية التقليدية، المذهبية والقومية والعشائرية، وسائل حماية وتعبئة فاعلة.

ولذلك نجد أن الكيانات المتعددة تحولت إلى أطر اجتماعية وثقافية وإلى لاعبين سياسيين ينافسون الدولة في أدوارها السيادية ويؤثرون على طريقة تعاملها مع التحديات المختلفة.

لقد كان التصور السائد أن هذه البنى ستضعف مع التغيير السياسي الذي تحقق في ٢٠٠٣، حيث تم النظر إليها بوصفها ظواهر من الحقبة الماضية ورد فعل على سياسة حكم البعث التسلطي، في حين أكد الواقع أن هذه البنى قادرة على إعادة إنتاج نفسها، وأنها لا تعيش فقط في وعي الناس، بل وفي العلاقات الاجتماعية وفي عمليات توزيع السلطة والثروة وشبكات الانتماء والحماية. ومن هنا نلحظ أن تنامي هذه الروابط غالباً ما يكون على حساب الدولة ومكانتها وتأثيرها.

فالعشيرة، على سبيل المثال، عادت بقوة في ظل ضعف الدولة لتؤدي وظائف الحماية والوساطة والتسوية والتمثيل وحل النزاعات، والناس يلجؤون إليها ليس فقط بسبب التخلف والروابط الاجتماعية التقليدية، وإنما أيضاً لعجز الدولة عن أداء وظائفها. ولهذا امتد وتوسع تأثير العشيرة من البعد الاجتماعي إلى الإطار السياسي.

كما أن القومية لم تكن مسألة طارئة، بل ترتبط بإرث من

الاضطهاد والإقصاء الذي مارسته السلطات الحاكمة ضد الشعب الكوردي. وبالمقابل، فإن القومية يمكن أن تتحول إلى أداة ووسيلة لسلطة جديدة ولبناء شبكات تسلط وفساد وهيمنة حزبية وعائلات سياسية وصراعات على المصالح داخل المجتمع الكوردي ذاته.

أما الطائفية فهي ليست ظاهرة دينية، بل بنية اجتماعية سياسية تستغل الدين والهويات لتوزيع السلطة أو إعادة توزيعها. إنها نمط من الانتماء يربط الدين بالسلطة والهوية بالموقع الاجتماعي. وبهذا الصدد يرى الدكتور برهان غليون: (أن الطائفية بنية سياسية واجتماعية حديثة نشأت نتيجة تفكك الدولة الوطنية الحديثة، وهي شأن سياسي لا ديني. وبالتالي لا علاقة للطائفية بتعدد الطوائف والديانات). (برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠).

ودلت التجربة العراقية بعد ٢٠٠٣ على فشل النظام الطوائفي في إنتاج دولة فاعلة. فالإعلام السياسي تبنى الخطاب الطائفي بصورة علنية، وتحولت بعض الممارسات إلى نوع من الثأر السياسي والمذهبي بدلاً من بناء دولة المواطنة.

والمهم هنا في تناولنا لهذه البنى، أنه ليست كل هوية ظاهرة سلبية أو أداة قمع، وإنما كيف تستخدم هذه البنى، وكيف يجري توظيفها سياسياً، وكيف تتحول من انتماء اجتماعي إلى أداة لإعادة إنتاج الهيمنة. حيث تمت ترجمة ذلك في أحزاب سياسية متنافسة، بل وأحياناً متصارعة، ليس فقط على صعيد الهويات والبنى المذكورة، بل وداخل كل هوية، وصولاً إلى استشراء العصبيات الدينية والعشائرية والطائفية والقومية.

لذلك من الضروري التأكيد على أن الحل يكمن في دولة القانون

والمساواة والمواطنة، فهي الشروط الضرورية للتعايش السلمي، لكي تتم عملية إدارة التنوع بصورة سليمة ويتحول التنافر الهوياتي إلى صورة جمالية للتنوع. وهذا يتطلب استراتيجية ثقافية وسياسية تقوم على الاعتراف بالآخر، بحقوقه وبخصوصياته وبالتزاماته، على طريق الهوية الوطنية المشتركة الضامنة للحقوق والحامية للمجتمع من الآثار السلبية للعصبيات.

❖ ما العوامل التي حالت دون نشوء أحزاب عابرة للهويات الفرعية وقادرة على تمثيل جميع العراقيين؟

- منذ عشرينيات وثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، تأسست في العراق العديد من الأحزاب الوطنية العابرة للهويات الفرعية، ومنها: الحزب الوطني (جعفر أبو التمن، ١٩٢٢)، وحزب النهضة (محمد الصدر، ١٩٢٢)، والحزب الشيوعي العراقي (١٩٣٤)، والحزب الوطني الديمقراطي (كامل الجادرجي، ١٩٤٦)، وحزب الاتحاد الوطني (عبد الفتاح إبراهيم، ١٩٤٦)، وغيرها. واستطاعت هذه الأحزاب تحقيق نجاحات لافتة في النضالات الوطنية ضد الاستعمار البريطاني والحكم الملكي، وشكّلت تحالفات وجبهات وطنية معارضة قبل ثورة تموز ١٩٥٨.

في المقابل، تأسست أحزاب قومية عربية وكردية وطائفية في بيئة سياسية تناحرية بفعل طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة، ومن أهمها: الحزب الديمقراطي الكردستاني (١٩٤٦)، وحزب الاستقلال (١٩٤٦)، وحزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٥٢)، وحزب الدعوة الإسلامية (١٩٥٧) .

وكان من أبرز التحالفات الوطنية (جبهة الاتحاد الوطني) لسنة ١٩٥٧، التي ضمت أربعة أحزاب وطنية إضافة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، وشكّلت القاعدة السياسية لثورة تموز ١٩٥٨.

وبعد مجيء حزب البعث للسلطة عام ١٩٦٨ واعتماده حكم التسلط والقمع، انحسرت الحياة الحزبية، لكنها لم تنتهِ بل اتجهت في الغالب نحو السمة المكوناتية، دينية وقومية، عربية وكردية، إضافة إلى طابعها السري. كما اتجهت الأحزاب الكردية إلى الكفاح المسلح، ومعها بعض الأحزاب الوطنية كالحزب الشيوعي العراقي خلال الفترة (١٩٧٩–١٩٨٨) بعد فشل (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية (١٩٧٣-١٩٧٩ ، التي انفرطت لتفرّد حزب البعث الحاكم وخطأ تقديرات الحزب الشيوعي.

وبعد عام ٢٠٠٣ والانفتاح الجديد في الحياة السياسية، انتشرت التعددية بشكل غير مسبوق وظهرت مئات الأحزاب الغالبية منها دينية ومناطقية وطائفية، ومنها قومية وليبرالية ووطنية، لكنها لم تتخلص من إرث الماضي القريب - تأثيرات حكم نظام صدام حسين - وجسّدت الهويات والانتماءات الفرعية أكثر مما عبّرت عن الهوية الوطنية المشتركة.

وهنا يبرز السؤال المهم واللافت: ما سبب غياب الدور الفاعل للأحزاب العابرة للهويات الفرعية؟

يعود ذلك إلى أسباب بنيوية وسياسية واجتماعية تراكمت على مدى سنوات طويلة وتبلورت بوضوح بعد ٢٠٠٣، مما جعل تشكيل قوى سياسية وطنية جامعة أمرًا بالغ الصعوبة، ومن أبرز هذه الأسباب:

- قوة الولاءات الفرعية وتراجع الهوية الوطنية: جراء ضعف الدولة وسياستها ونهج المحاصصة الإثنوطائفية الذي تكرّس على يد

الاحتلال الأمريكي وإدارة الحاكم المدني بول بريمر، بقبول ودعم من النخب الحاكمة إذ شُكّلت بنية النظام السياسي على أساس مكوناتي، وتُرجم في تقاسم السلطة بدءًا من مجلس الحكم الانتقالي.

- اعتماد العرف السياسي في إدارة الدولة: جرى توزيع المناصب السيادية بين المكونات الرئيسية عُرفًا (رئيس الجمهورية كردي، ورئيس مجلس النواب من العرب السنة، ورئيس مجلس الوزراء من العرب الشيعة)، وامتد هذا التقسيم إلى بقية المناصب وفق نهج «السلطة–الغنيمة»، رغم أن الدستور يمنح كل مواطن عراقي مؤهل حق الترشح لمنصب رئيس الجمهورية بغض النظر عن انتمائه. وقد غذّت هذه المحاصصة الانقسامات بين المكونات، وكذلك داخل الهوية الواحدة حول المناصب والامتيازات، مقدّمةً مثالًا لفشل إدارة التنوع الثقافي.

- شبكات الزبائنية والفساد والريع النفطي: فالأحزاب الهوياتية الحاكمة استحوذت على مؤسسات الدولة واحتكرت الثروات ووزعتها وفق قاعدة ربط المصالح بالمعتقد. وبُنيت شبكات ريعية زبائنية تمنح الامتيازات والوظائف الحكومية والمناصب العليا وفقًا للولاء لا الكفاءة. قاد ذلك إلى تشوّه صلة المواطن بالدولة كرابطة قانونية، ودفعه للبحث عن بدائل تؤمن حاجاته لدى القوى المتنفذة الطائفية والقومية، مما أضعف رغبته في التوجه نحو البديل المدني العابر للهويات العاجز عن تلبية تلك المطالب لبُعده عن مراكز السلطة.

- الخطاب التعبوي التحشيدي: مارست النخب الحاكمة سياسة التخويف من الآخر وشيطنة الخصوم، مستندة في حملاتها الانتخابية إلى إثارة النزعات الطائفية والقومية لتحويل التنافس إلى صراع وجودي يحمي هيمنتها واستمرارها في الحكم؛ فزعامات الشيعة

يوظفون الشعائر لادامة التعبئة، والزعامات الكردية تستثمر الشعارات القومية، بينما يطرح قادة السنة حقوق المناطق المتضررة من التهميش.

- السلاح المنفلت وعسكرة الحياة الاجتماعية: مع انتشار فصائل مسلحة خارج سيطرة الدولة، وسلاح العشائر، وإرهاب داعش، باتت حياة المواطنين محكومة بالخوف الدائم. وتستغل القوى المتنفذة هذه البيئة العنفية لفرض واقع يخدم مصالحها ويمنع أي حضور فاعل للقوى المدنية، كما تجلّى في القمع الدامي لاحتجاجات تشرين ٢٠١٩ التي رفعت شعار «نريد وطن» وقوبلت بعنف أودى بحياة أكثر من ٨٠٠ متظاهر سلمي.

العامل الخارجي: الذي رسّخ مبدأ «فرّق تسد» منذ حقبة الاستعمار، وصولًا إلى احتلال ٢٠٠٣ الذي حوّل هذا المبدأ إلى واقع دستوري وسياسي عبر نظام المحاصصة.

ولّدت هذه العوامل أزمة ثقة وتنافرًا مجتمعيًا عميقًا؛ فبات لكل مكون سرديته الخاصة وغاب القاسم المشترك، كما تؤكد وسائل التواصل الاجتماعي والدراسات المنهجية التي تشير إلى تراجع أولوية الهوية الوطنية لدى قطاع واسع من المواطنين لصالح التعصب الفرعي، ما يعزز بدوره استمرار منظومة الفساد وتدوير نظام المحاصصة عبر الانتخابات المتعاقبة.

يمثل هذا التمزق الهوياتي وتنامي الصراعات المكوناتية بعد ٢٠٠٣ أحد أخطر التحديات التي تهدد وحدة الدولة والتعايش السلمي. ورغم استفادة القوى المتنفذة آنيًا من هذا التفكك، إلا أنه يرتد سلبًا على استقرار المجتمع والدولة وعلى هذه القوى ذاتها، لا سيما مع تنامي وعي الناس بمخاطر هذا النهج وتأثيراته التدميرية على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

❖ في قراءتكم للمشهد السياسي، كيف تفسرون استمرار الأزمات الحكومية رغم تعدد الانتخابات وتداول السلطة؟

- تتنوع الأزمات الحكومية وتمتد إلى جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهي انعكاس لأزمة النظام وعجزه عن مواجهة التحديات؛ لأنه، في الأساس، وُلد مأزوماً، وقام على مبادئ وآليات لا تقود إلى الاستقرار منذ التغيير في عام ٢٠٠٣.

فالاقتصاد أحادي الجانب، ويقوم على الريع النفطي. وقد انعكست الآثار السلبية لهذه الأحادية بوضوح مع تداعيات الحرب الأمريكية على إيران منذ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٦ حتى الآن. وحسب تصريح رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، بلغت خسائر العراق في القطاع النفطي نتيجة الحرب ٦٠ مليار دولار. كما أن الدولة متضخمة من حيث عدد الموظفين، إذ يبلغ مجموع الرواتب التي تدفعها الدولة نحو ثمانية ملايين راتب شهرياً، فضلاً عن فساد واسع تحوّل إلى منظومة متكاملة، وسلاح منفلت خارج سيطرة الدولة، ومجتمع استهلاكي خامل لا يشارك بفاعلية في صنع السياسة، ومؤسسات وهياكل بيروقراطية فاشلة، وتأثيرات خارجية سلبية في الغالب.

ومن الجدير بالذكر أن إخفاقات النظام السياسي المتكررة وعجزه عن تقديم معالجات ملموسة أدّيا إلى تنامي ظاهرة الحنين إلى الماضي، أي عهد الدكتاتورية والدولة القمعية القوية. والمؤسف أن النظام السياسي لم يبدد هذه المخاوف والظواهر.

كل هذه السمات للدولة العراقية ونظامها السياسي تقود إلى الأزمات، وتجعل عجلة التطور متوقفة عن النمو.

فالفرضيات النظرية تؤكد الترابط بين مبادئ وآليات الديمقراطية من جهة، والممارسات السياسية والتطبيقات العملية من جهة أخرى، من خلال الانتخابات والتعددية والتداول السلمي للسلطة.

لكن الواقع في العراق يشير إلى أن هذه المبادئ والآليات لم تحقق المرجو منها، والسبب لا يكمن في الديمقراطية ومبادئها، بل في المخرجات التي صدرت عنها؛ حيث تحولت الانتخابات من آلية لتحقيق الديمقراطية إلى وسيلة لتقويضها، بفعل ممارسات أحزاب السلطة التي صاغت قوانين انتخابية على مقاساتها، واعتمدت الفساد والمال السياسي لشراء الأصوات الانتخابية.

ولم تدرك الأحزاب المتنفذة، رغم مرور أكثر من عقدين من الزمن على التغيير السياسي، أن الديمقراطية حالة ثقافية لا تلقينية. إنها تفترض تأطير النوازع السلطوية البدائية وكبحها، في حين وجدنا غالبية الزعامات منفصلة عن الواقع، وتعتقد بأنها أبدية.

كما أن موضوع التداول السلمي للسلطة وُلد هو الآخر بعملية قيصرية عسيرة، وليس بطريقة سلسة. وما يؤكد ذلك تكرار حالات التأخر في تشكيل الحكومات بعد الانتخابات، بسبب الخلافات بين القوى المتنفذة، لا على الدولة وسيادتها أو الحكومة وبرنامجها، بل على المغانم والمناصب الحكومية وتوزيعها. ففي العراق، جرت الانتخابات في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، لم تُستكمل الكابينة الحكومية. وفي إقليم كوردستان، جرت الانتخابات في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، ولم تتشكل الكابينة الحكومية حتى كتابة هذه الدراسة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦.

وكرّست هذه الأوضاع عقلية السلطة الغنائمية في إدارة الدولة وتشكيل الحكومات. وآخر الأمثلة، وليس أخيرها، ما جرى في عملية

استكمال الكابينة الحكومية برئاسة علي الزيدي في مجلس النواب، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، من تقاسم للحصص، بإضافة أربعة نواب لرئيس الحكومة واستحداث ثلاث وزارات جديدة، إرضاءً لمصالح حزبية ضيقة، رغم التدهور الحاد في الأوضاع المعيشية، وانخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع معدلات التضخم.

وهأنحن نرى حالة الفوضى التي نعيشها في العراق على صعيد العملية السياسية والحياة الحزبية وإدارة الدولة والحكم. فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم لا تخضع لقواعد قانونية واضحة، بل لمواقف سياسية ضيقة. كما أن المؤسسات لا تقوم على الفاعلية، بل على التبعية.

ويشكل الصراع الراهن على السلطة في العراق استمراراً لأزمة النظام السياسي وعدم قدرته على ضمان العدالة في توزيع الثروة والموارد، بسبب اعتماده على المحسوبية والفساد والطائفية السياسية. مما عمّق التناقض بين الأحزاب الثيوقراطية والأحزاب المدنية حول بناء دولة المؤسسات. حيث اتسمت الحياة السياسية بشمولية دينية ـ مذهبية وإقصائية ـ تكفيرية، وتم تجاهل حيادية المؤسسات. ومن هنا نتلمس طبيعة الاختلالات في النظام الدستوري وتأثيرها في فشل الحياة السياسية والاقتصادية، وما أنتجته من أزمات واستعصاءات مزمنة.

كما أن الطابع الشكلي للمؤسسات الدستورية وضعف تكوينها وفاعليتها يسهم بدوره في حالة التدهور. وبهذا الصدد، نشير إلى ما يقوله الدكتور صادق الأسود حول (الترابط الوثيق بين المؤسسات من جهة، والعقلية السائدة في المجتمع من ناحية أخرى لأن المؤسسات تنشأ في وسط اجتماعي حضاري معين، ولا يمكن أن تقوم بوظائفها على الوجه الأكمل إلا إذا تلاءمت مع عقلية الأفراد والجماعات الذين يعيشون في هذا الوسط) (د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي ـ

أسسه وأبعاده، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص. ٢٨٠).

وبالتالي، فالمؤسسات السياسية هي التي تحدد بنية النظام السياسي وتكوينه.

وتتشابك في الحالة العراقية عدة نماذج من الأنظمة، دون مستوى كافٍ من الرقابة والأداء، مثل النظام السياسي والنظام الحزبي والنظام الديني والنظام الثقافي وغيرها، في خلطة عجيبة من المتناقضات. ولذلك تبرز مجموعة كبيرة من التحديات التي فشل النظام السياسي في القدرة على حلها، ومنها:

- قضايا التشريعات والقوانين: لا تزال نحو ٥٠ مادة دستورية معلقة لعدم صدورها بقوانين، وإن صدرت القوانين فتبقى معلقة.

- المؤسسات والسلطات والعلاقة بينها: وخاصة المؤسسة التشريعية الأولى، أي البرلمان، الذي تأتيه الأوامر من هيئات غير دستورية، مثل الإطار التنسيقي الذي يضم القوى الشيعية الحاكمة.

- احتكار الدولة للسلاح: مع وجود السلاح المنفلت والفصائل المسلحة التي لا تريد حصر السلاح بيد الدولة، بل تريد حصر الدولة بيد السلاح.

- علاقة الحكومة الاتحادية بحكومة إقليم كوردستان: فيما يتعلق بالصلاحيات الدستورية، والمناطق المتنازع عليها وفق المادة ١٤٠، وقانون النفط والغاز، وإدارة الثروة، وغيرها.

- الحقوق والحريات وحقوق الإنسان والأقليات: التي تعيش في حالة من القلق الدائم والخوف وغياب الثقة بالنظام السياسي.

- منظومة الفساد: التي تغذيها محاصصة المغانم، والتي أنهكت الدولة واستنزفت مواردها، وانعكس ذلك في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ونقص الخدمات.

- العلاقات الخارجية الإقليمية والدولية: وتزايد مستويات تأثر العراق بأوضاع المنطقة، وتحوله في أحيان كثيرة إلى ساحة لتصفية حسابات الأطراف الدولية المتخاصمة، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

كل تلك التحديات وغيرها الكثير تؤكد مأزق النظام السياسي وعجزه، وعجز نخبه الحاكمة عن الاستجابة للمهام المناطة بها، فتتسع الهوة بين المجتمع وأحزاب السلطة. وهذا بدوره أدى إلى زيادة حالة عدم الرضا المجتمعي، مما يفقد الأحزاب السياسية والنظام السياسي والعملية السياسية شرعيتها ومشروعيتها.

ودون إدراك حجم الأزمة والتحديات، فإن الدولة ونظامها السياسي وأحزابها الحاكمة مهددة بانفجار شعبي قد يكون أكثر قوة مما جرى في احتجاجات تشرين ٢٠١٩، التي عبّرت عن مستويات عالية من السخط الشعبي.

ولذلك، بات من الضروري دراسة العوامل والأسباب التي أدت إلى هذه الأوضاع، لفهم طبيعة الإخفاقات وأبعادها في النموذج السياسي والاقتصادي بعد نحو ربع قرن من التغيير السياسي في عام ٢٠٠٣، وكذلك العجز في الانتقال الدستوري، ودراسة المشكلات الطائفية والمحاصصة السياسية ومخاطرهما على الدولة ونظامها السياسي، إضافة إلى السلم المجتمعي.

❖ ماهو تقييمكم لقانون الأحزاب السياسية الحالي؟ وهل يوفر بيئة مناسبة لبناء أحزاب ديمقراطية ومؤسسية؟

- جاء أول تنظيم لعمل الأحزاب السياسية بعد عام ٢٠٠٣ وفق القرار رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤، الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة

برئاسة الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، الذي اعتُبر بمثابة قانون للأحزاب السياسية.

وبالإضافة إلى الدستور النافذ لسنة ٢٠٠٥، يمثل قانون الأحزاب رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥ التنظيم القانوني الأساسي للحياة الحزبية، وهو خطوة مهمة على طريق تنظيم الحياة الحزبية والسياسية في الدولة العراقية.

ومن أهم إيجابياته:

- تنظيم التعددية السياسية والحزبية بوصفها أحد مبادئ الديمقراطية وآلياتها، والتأكيد على حق المواطنين العراقيين في تأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات والروابط السياسية والاجتماعية وفق القانون.

- كفالة الحقوق والحريات، وحرية الرأي والتعبير والتظاهر والنشاط السلمي، من خلال الأحزاب والمنظمات.

- إضفاء الشرعية القانونية على وجود الأحزاب السياسية، وضمان ديمومة العملية الانتخابية من خلال وجود أحزاب تشارك فيها.

منع تأسيس أحزاب سياسية بأذرع مسلحة أو ميليشيات أو أي تشكيل عسكري مسلح. وجاء في الفقرة ثالثاً من المادة ٨ من القانون: (أن لا يكون تأسيس الحزب وعمله متخذاً شكل التنظيمات العسكرية أو شبه العسكرية، كما لا يجوز الارتباط بأية قوة مسلحة). وكذلك جاء في المادة ٣٢، أولاً ـ د، أنه يجوز حل الحزب في حال استخدام العنف في ممارسة نشاطه السياسي.

- وضع الضوابط والقيود على مصادر تمويل الأحزاب، وخاصة التمويل الخارجي.

- الرقابة والإشراف على تطبيق القانون، من حيث البرامج واللوائح

والإجازات والحسابات المالية وعقد المؤتمرات. وتتم المتابعة من دائرة شؤون الأحزاب والمحاكم المختصة.

- حماية حق المواطن في الانتماء السياسي. وجاء في الفقرة خامساً من المادة ٤ من القانون: (لا يجوز تمييز مواطن أو التعرض له أو مساءلته أو المساس بحقوقه الدستورية بسبب انتمائه لحزب مؤسس وفق القانون).

- منع مزاولة الأعمال التجارية بقصد الربح، كما جاء في المادة ٣٨، وبالتالي منع إنشاء مكاتب اقتصادية تابعة للأحزاب السياسية.

ومن أبرز سلبيات القانون:

- تعقيد الإجراءات المتعلقة بإجازة الحزب، من حيث التسجيل والمتابعة.

- ضعف المتابعة لمدى التزام الأحزاب السياسية بنصوص القانون، إذ إن عدم التنفيذ والمتابعة يوفران الفرص للأحزاب للتلاعب بنصوصه.

- عدم وجود آليات ملموسة ومحددة لمحاسبة الحزب المسلح أو الذي يملك قوات مسلحة خارج القانون، وهي ظاهرة موجودة وواضحة.

- إغفال القانون موضوع الديمقراطية في الحياة الداخلية للحزب، وعدم إعطائها الاهتمام الكافي، خاصة ما يتعلق بالقضايا التنظيمية لعمل الأحزاب الواردة في المادة ١٧.

وعندما ننطلق من القانون إلى الواقع الملموس، نجد أن هناك حالات غير قليلة تحولت فيها بعض الأحزاب إلى عبء على المجتمع. والأمثلة كثيرة، منها ظاهرة فساد الأحزاب المتنفذة، وخاصة زعاماتها، وتزويرها المستمر للانتخابات من خلال استخدام المال السياسي. وفي إقليم كوردستان، وخلال السنتين الأخيرتين بعد انتخابات برلمان الإقليم لدورته السادسة التي جرت عام ٢٠٢٤، لم تجرِ، حتى يومنا

هـذا، عمليـة تفعيـل البرلمـان ولا تشـكيل الكابينـة الحكوميـة العاشـرة.

وانطلاقـاً مـن هـذا التنـاول، ينبغـي العمـل مـن أجـل تعديـل قانـون الأحـزاب لكـي يكـون أكثـر فاعليـة ويسـتجيب للمتغيـرات الكثيـرة التـي جـرت بعـد صـدوره علـى شـتى الصعـد، إضافـة إلـى الحاجـة إلـى ضوابـط أكثـر صرامـة ووضوحـاً فيمـا يتعلـق بالتطبيـق، خاصـة في قضيـة ارتبـاط الحـزب السياسـي بـالأذرع المسـلحة.

ومـن أبـرز التحديـات التـي تواجـه الأحـزاب السياسـية في العـراق، في ضـوء تجربـة العمـل السياسـي العلنـي خـلال السـنوات التـي أعقبـت التغييـر عـام ٢٠٠٣، مـا يأتـي:

- الفجـوة الهائلـة بـين الشـعار والممارسـة، مـن حيـث الوعـود الكبيـرة وضعـف تنفيذهـا، ممـا أحبـط المواطنـين، وأضعـف رغبتهـم في الانتمـاء والمشـاركة في العمـل الحزبـي، وولّـد حالـة مـن عـدم الثقـة بـين المواطنـين والأحـزاب السياسـية.

- الفسـاد المستشـري في صفـوف الأحـزاب السياسـية الحاكمـة وزعاماتهـا، والتفـاوت الاجتماعـي، ممـا جعـل المواطنـين ينظـرون إلـى الأحـزاب بوصفهـا أدوات لتحقيـق الامتيـازات الخاصـة، وليـس لخدمـة الصالـح العـام.

- خطابـات الإقصـاء والكراهيـة والشـعبوية التـي تمارسـها الكثيـر مـن الأحـزاب في نشـاطها السياسـي والإعلامـي، ممـا زرع اليـأس لـدى قطاعـات واسـعة مـن المجتمـع.

- سـوء تصرفـات الزعامـات الحزبيـة مـن حيـث سـلوكها وامتيازاتهـا وتعاليهـا علـى المجتمـع وعزلتهـا عنـه.

الحمـلات الانتخابيـة الممولـة بالمـال السياسـي لـدى الأحـزاب الحاكمـة، التـي تسـتخدم فيهـا الوسـائل المشـروعة وغيـر المشـروعة.

ضعـف البرامـج السياسـية، إن لـم نقـل غيابهـا، والاكتفـاء بالخطابـات

الحماسية والتحريضية والتعبوية والعاطفية، مما يضعف مصداقية الحزب السياسي أمام جمهوره.

- غياب الهوية الوطنية عن نشاط الأحزاب السياسية وعملها وبرامجها، خاصة الأحزاب المتنفذة، التي باتت محصورة في نطاق ضيق يمثل طائفة أو قومية أو جماعة أو منطقة محددة، دون التعاطي مع الفضاء الوطني العام.

لذلك كله، ينبغي توفير البيئة السليمة لتأسيس الأحزاب السياسية وممارسة نشاطها، وإعادة الاعتبار للحياة الحزبية واستعادة ثقة المواطنين بها، واعتماد الضوابط والقواعد المؤسساتية في عملها، بدلاً من النزعات الفردية لزعاماتها، لأهمية الأحزاب في تحقيق الديمقراطية، وكونها ضمانة فاعلة لحماية الحقوق والحريات ونجاح الانتخابات.

فالأحزاب السياسية أدوات مهمة للتحديث السياسي، ويمكن أن تكون عائقاً له في حال اختزالها بالزعامة الحزبية أو عندما تقوم بخرق قواعد الديمقراطية ومبادئها.

وفي العراق، نحتاج اليوم إلى حياة حزبية سليمة ومعافاة من الأخطاء السابقة والنواقص المتراكمة، لكي يشعر المواطن بحقوقه الدستورية، بما يحفزه على رفع مستوى مشاركته في الحياة السياسية. فالديمقراطية، كما يقول البروفيسور روبرت دال، تشترط المشاركة الفاعلة والفهم المستنير.

وبذلك، تحقق التعددية السياسية والحزبية أهدافها بوصفها إحدى ركائز الديمقراطية على صعيدَي الدولة والمجتمع. هذه هي خارطة الطريق السليمة التي يمكن للدولة العراقية ونظامها السياسي اعتمادها للوصول إلى بر الأمان.

❖ كيف ترون العلاقة بين الفساد السياسي وبين ضعف الأداء الحزبي والإداري في العراق؟

- يُعدّ الفساد السياسي أحد أهم المشكلات والتحديات التي تواجه الدولة والمجتمع، بما أنتجه من ظواهر ونتائج انعكست سلباً على بنية الأداء الإداري في الدولة والممارسة الحزبية في المجتمع. فالفساد، بكل أشكاله، يعمل على كبح مقومات بناء دولة قوية ونظام سياسي مستقر.

وأكدت التجربة العراقية أن مفهوم الفساد تجاوز التعريف التقليدي بوصفه إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق منفعة خاصة، ليمتد إلى شبكة منظمة تدير عمليات النهب بطرق ووسائل غير مشروعة. ومن أبرز المؤشرات التي تساعد على ارتفاع معدلات الفساد من حيث الفاعلية: طبيعة إدارة الدولة، وسوء استخدام السلطة، والمحسوبية، والامتيازات الفاحشة، والمحاصصة السياسية، وضعف التشريعات المتعلقة بهذا الجانب وضعف تطبيقها.

لذلك، أصبح الفساد عبئاً ليس فقط على الدولة والمجتمع، بل أداة لتقويض الثقة بالمؤسسات وفاعليتها وقدرتها على إنجاز المهام المناطة بها.

علينا الاعتراف بأن الفساد بأشكاله المختلفة، السياسي والمالي والإداري والاجتماعي والأخلاقي، أصبح متجذراً في بنية الدولة عبر آليات متنوعة توغلت في نسيج المجتمع وسلوك الأفراد، مما ترك ويترك آثاراً سلبية جسيمة على جميع قطاعات الحياة. والفساد لا يقتصر على نهب المال العام بطرق غير مشروعة، بل أصبح علاقة اجتماعية تنتهك المصلحة العامة، ليتحول تدريجياً إلى جزء من الثقافة العامة

السياسية والإدارية. وبات معلوماً، على سبيل المثال، مستوى تحكم الأحزاب السياسية النافذة في مزاد العملة، وتوظيف المزاد وأرباحه لمصالحها الخاصة، إضافة إلى المكاتب الاقتصادية للقوى المتنفذة.

فالفساد السياسي، المتعلق بالانحرافات والمخالفات للقواعد والأحكام المنظمة لعمل المؤسسات السياسية في الدولة، يتجلى بوضوح ليس فقط في نهب المال العام، وإنما أيضاً في تشويه مبادئ الديمقراطية وآلياتها، كالانتخابات واستخدام المال السياسي.

أما الفساد الإداري، الذي يتركز في الانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية، وفي منظومة التشريعات والقوانين والقيم، فيتضح جلياً في الأداء السلبي في العمل، والمحسوبية والموالاة في طريقة توزيع المناصب، واعتماد الولاءات الحزبية والشخصية بديلاً عن الكفاءة والنزاهة.

ودون الخوض في التفاصيل المتعلقة بأساليب الفساد ونماذجه ومستويات تأثيره بوصفه منظومة مترابطة تمتد من الأعلى عمودياً، نقف سريعاً عند آثاره على الأداء الحزبي، مع الأخذ بالاعتبار أن الأحزاب الحاكمة والمتنفذة في العراق، بما في ذلك في إقليم كوردستان، أصبحت الأدوات الفاعلة للفساد والمستفيد الأول منه. ونلحظ بعض القضايا والظواهر في هذا المجال، ومنها:

- تحول الأحزاب إلى شركات لتقاسم الثروة والنفوذ: تتنافس على تقاسم المناصب والموارد بدلاً من الدفاع عن مصالح المواطنين. فالمكاتب الاقتصادية للأحزاب أصبحت ليس فقط قوة اقتصادية، بل سياسية مؤثرة في صناعة القرار السياسي والاقتصادي للدولة.

- المحاصصة الحزبية: أدت إلى تحول المناصب الحكومية إلى غنائم يتم توزيعها بين قوى النفوذ وفق حصص تتناسب مع موازين القوى. وأصبح الولاء والانتماء والطائفية والقومية من بين أهم المعايير

المعتمدة في العمل والتوظيف واختيار المسؤولين في الحكومة، فيما تتراجع معايير الكفاءة والخبرة والمصلحة العامة.

- هيمنة المحسوبية الحزبية على حساب الكفاءة والمهنية: تكرّس سيطرة الأحزاب السياسية على فرص وأدوات العمل، وتوفر الظروف لدكتاتورية الأحزاب، وتزيد من وسائل تحكمها بمصائر الناس. وبالتالي، يصبح الفساد وسيلة للوصول إلى المكانة الاجتماعية والمحافظة عليها. ولعل الأمثلة الأخيرة لحالات الفساد التي كُشف عنها في وزارتي النفط والكهرباء في الحكومة الاتحادية، وحجم الأموال المنهوبة وطرق الرشوة في شراء الذمم، تؤكد جوهر المحسوبية الحزبية ومستويات تأثيرها والأدوار التي تقوم بها.

- تمويل السياسة والزبائنية وشبكات النفوذ: في ظل غياب الرقابة والمحاسبة على الصفقات التي تقوم بها الزعامات الحزبية وأتباعها، وعدم تطبيق مواد قانون الأحزاب السياسية النافذ، يصبح المال السياسي الذي تحصل عليه الأحزاب أو تديره بطرق غير مشروعة محمياً، ويتحول إلى مصدر مهم لنشاط الأحزاب وفاعليتها وتأثيرها في المجتمع.

- تجاوز الأحزاب على مؤسسات الدولة وأملاكها: تمارس الأحزاب هذا التجاوز بمختلف الوسائل السلمية والعنفية. وأصبحت الأحزاب الحاكمة وتحالفاتها، مثل الإطار التنسيقي، مؤسسة بديلة غير رسمية وغير دستورية عن أجهزة الدولة، تصدر القرارات والتوجيهات للسلطات الرسمية وتتحكم بعملها.

- تحول الفساد إلى وسيلة لإدارة التحالفات: من خلال استخدام الوظائف والعقود والمشاريع الاقتصادية لضمان الولاء السياسي، ليصبح الفساد جزءاً من آلية بناء التحالف الحاكم.

أما على صعيد تأثير الفساد على الأداء الإداري، فيمكننا الإشارة إلى ما يأتي:

- تفشي مظاهر الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية، وضعف الأداء الوظيفي والإنتاجية في العمل، وغياب المحاسبة والرقابة.

- الأداء السيئ في المهام الوظيفية، والفشل في تنفيذ الخطط والبرامج، وكبح محاولات الإصلاح الإداري وتطويره، وخلق العقبات أمام مكافحة الفساد. وجدير بالإشارة هنا أن أساليب الفساد في الالتفاف على إجراءات الحكومة لمكافحته أسرع وأكثر فاعلية من قدرة الأجهزة والمؤسسات الرسمية المعنية بمكافحته. وأكثر من ذلك، لاحظنا اختراق قوى الفساد لتلك الأجهزة واستمالة بعض العاملين فيها.

- إضعاف كفاءة المؤسسات باختيار عناصر غير كفوءة، وتفتقد إلى الخبرة والمعرفة والتخصص، لتولي المناصب، بحيث يكون معيار التكليف بإدارة تلك المؤسسات مقترناً بالولاء الحزبي والسياسي.

- هدر المال العام وتبديد الموارد وتعطيل مسار التنمية الإدارية والاقتصادية.

- إحباط محاولات اعتماد الحوكمة الرشيدة في الإدارة وتنظيم العمل، وربط الإدارة بالتكنولوجيا والتحول الرقمي، وعرقلة أتمتة الإجراءات في إنجاز المعاملات.

من كل ذلك، نلحظ أن الفساد في العراق أصبح الرئة التي تتنفس منها الطبقة السياسية الحاكمة، مما أدى إلى تغوله على الدولة، وأصبح الوجه الآخر لجماعات الدولة الموازية التي تفرض نفسها بقوة السلاح والنفوذ السياسي. ومما يؤسف له أننا نتلمس وجود مستويات معينة من التقبل الاجتماعي والسياسي والثقافي للفاسدين، في حين يصرحون إعلامياً ضد الفساد ويمارسونه عملياً.

وهنا نصل إلى أن الفساد في العراق يشكل اليوم تحدياً للدولة ونظامها السياسي، بما يرافقه من عواقب وآثار على مجمل ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومع تنامي ظاهرة تحول الأحزاب السياسية المتنفذة إلى واجهات علنية للفساد، جرت إعاقة التنمية والإصلاح، وأُبقيت الدولة في دوامة الأزمات وغياب الاستقرار السياسي.

هذه القضايا التي تبلورت بوضوح بعد عام ٢٠٠٣، رافقت الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار مؤسسات الدولة والفراغ الأمني وغياب المساءلة والرقابة القانونية، وقادت إلى تكيف الفساد وتحوله وتجذره ليكون أداة قوية بيد أحزاب الطبقة الحاكمة.

ورغم بعض المحاولات الرسمية للتصدي للفساد، ومنها (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام ٢٠٢٥–٢٠٣٠)، فإن ذلك لم يمنع استمرار الظاهرة، بل تزايدها. فقد سجل العراق في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٥ نحو ٢٨ درجة من أصل ١٠٠، وجاء في المرتبة ١٣٦ من أصل ١٨٢ دولة.

وتركز حكومة علي الزيدي على موضوع مكافحة الفساد عبر آليات مهمة، منها:

- رصد المحسوبية الحزبية بوصفها أحد أهم بوابات التوظيف والنفوذ وتوزيع المناصب والامتيازات.
- ربط الفساد بضعف المؤسسات، وليس بسوء سلوك الأفراد فقط، فالفساد هنا يوصف بأنه أزمة حوكمة.
- رفض المحاسبة والمتابعة والرقابة الانتقائية ضد الفساد، حيث يتحول الفساد أحياناً إلى أداة لإضعاف الخصوم السياسيين.

هذه الانتقائية تضعف الردع، وتؤكد أن القانون لا يُطبّق بالمستوى نفسه على الجميع.

ولا نتحدث هنا عن تفاؤل أو تشاؤم بشأن إمكانية تحقيق هذه التوجهات وغيرها الكثير، مما يمتد إلى مجالات أخرى من أوجه الفساد، ولكن ذلك يقترن، دون شك، بالتطبيق ونقل الشعار من البرامج إلى الواقع. وهذا بحاجة إلى العمل الدؤوب والإسناد المجتمعي، وهو ما لم يتوفر، للأسف، بدرجة كافية.

والمطلوب اليوم يتلخص في العمل المؤسسي الرسمي والضغط المجتمعي من أجل تحرير الثروة والموارد من يد الطبقة السياسية الحاكمة، وإخضاعها لسيطرة الدولة ومؤسساتها الرسمية الخاضعة للمحاسبة والمساءلة. وكذلك حصر السلاح بيد الدولة، ووقف عسكرة الحياة السياسية، ودفع الحوار خارج مظلة الإكراه والعنف.

وفقط آنذاك يمكننا الحديث عن مقدمات ناجحة وفاعلة في مواجهة تحدي الفساد.

❖ ما أثر التدخلات الإقليمية والدولية على استقلالية القرار السياسي العراقي وعلى مسار تطور الأحزاب؟

- يحيط بالعراق أربع دول عربية، إضافة إلى تركيا وإيران. وتتدخل هذه الدول الست في الشأن العراقي بأشكال مباشرة وغير مباشرة، وفي المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، هذا عدا الوجود الأمريكي السياسي والعسكري والاقتصادي.

تركت هذه التدخلات، في الغالب الأعم، تأثيرها السلبي على الاستقرار السياسي، وتقويض القرار الوطني، وتشويه عمل الأحزاب السياسية ونشاطها، من خلال تحويلها من مشاريع وبرامج لخدمة المجتمع والدولة إلى أدوات تابعة لنفوذ وصراع الأجندات الأجنبية.

ويتجلى تأثير التدخلات على استقلالية القرار السياسي في:

- إضعاف السيادة أو فقدانها: إذ تفقد الدولة والنظام السياسي قدرتهما على اتخاذ قرارات مستقلة في الشؤون الداخلية والخارجية.

- التبعية للخارج: حيث يتخذ صناع القرار سياساتهم ومواقفهم وفق مصالح القوى والدول الأجنبية، التي تقوم بدورها بمساندة أتباعها في العراق، خاصة خلال الحملات الانتخابية، فتقدم التمويل المالي للمرشحين وأحزابهم السياسية، وهو ما تفعله بعض دول الخليج.

- الصفقات والتسويات والحلول السياسية المفروضة من الخارج، دون مراعاة المصلحة الوطنية العليا.

- تحويل الدولة العراقية وأراضيها إلى ساحة لتصفية الصراعات بين الدول المتخاصمة: فقد أصبحت الساحة العراقية ميداناً للصراع الأمريكي الإيراني، بينما لا مصلحة للعراق وشعبه في هذا الصراع. وأكثر من ذلك، فإن الصراع بين تلك الأطراف أفقد العراق قدرته على التعامل مع هذه الأوضاع، نتيجة الانقسامات السياسية بين مؤيد لهذا الطرف أو ذاك، ولهذه الدولة أو تلك.

- الوجود العسكري والأمني على الأراضي العراقية، كما هو الحال بالنسبة إلى القواعد والقوات الأمريكية والتركية، والحضور العسكري والأمني الإيراني بصفات وصور مختلفة، من مستشارين وخبراء، علناً وسراً.

هذا الخليط من التدخلات المتشابكة ترك، ولا يزال يترك، آثاره السلبية، ليس فقط على القرار السياسي العراقي ومستويات استقلاليته، بل امتد ذلك إلى توجهات الدولة وسياساتها، وإلى مواقف الزعماء السياسيين المؤثرين الذين يأتمرون بأوامر هذه الدولة أو تلك.

ويُطرح السؤال عن مستويات تأثير التدخلات الخارجية على سياسة الأحزاب السياسية وتطورها ومواقفها.

يمكننا التوقف عند عدد من المجالات، من بينها:

- أحزاب الوظيفة: حيث تؤدي مهمة الموظف الخاضع لتوجهات الدولة الأجنبية وتوجيهاتها، وتتحول إلى واجهات سياسية لدول وسياسات أجنبية، بدلاً من تمثيل المصالح الاجتماعية والسياسية الوطنية.

- تراجع البرامج والمشاريع الوطنية : لدى عدد من الأحزاب، واعتمادها خطابات وآليات عمل طائفية، ودفاعها عن سياسات خارجية بدلاً من مواجهة التحديات الداخلية.

- أزمة الشرعية : إذ تفقد الأحزاب مصداقيتها أمام الناخبين بسبب ارتباطاتها المالية والسياسية بالخارج.

- الانقسام الحاد: حيث تؤدي التبعية والولاءات الخارجية إلى تغذية الصراعات الداخلية بين الأحزاب السياسية، وتشغلها عن إنجاز المهام المناطة بها.

- أحزاب التبعية: تعتمد بعض الأحزاب في سياستها الداخلية على الدعم والتوجيهات الخارجية، بوصفهما قاعدة إسناد ودعم لحضورها الداخلي ومواقفها السياسية، كالاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية أو تركيا أو إيران أو بعض دول الخليج. ولكن هذا الاعتماد غير ثابت، لأنه يرتبط بمصالح محددة يمكن أن تزول أو تنتهي أو تتبدل وفق الظروف السياسية وتغير موازين القوى.

- تكريس صراع الزعامات: إذ تنعكس مستويات الولاء للخارج في انقسامات بين النخب، وفقاً للمصالح الأنانية والذاتية والتنافس على مستوى التبعية للخارج.

- العزلة السياسية عن المجتمع: وهي نتيجة للتبعية للخارج، بما يؤدي إلى مزيد من الابتعاد عن الواقع الاجتماعي وفقدان الثقة بمواقف تلك الأحزاب وسياساتها.

ويمكننا التوقف سريعاً عند آليات ووسائل التدخل الخارجي في الأحزاب المحلية، من خلال:

- التمويل المالي: المستخدم في شراء الذمم وكسب العملاء والموالين وإسنادهم وتمويلهم بالأموال الطائلة، بما في ذلك أثناء الحملات الانتخابية.

- الدعم الإعلامي: عبر توظيف الشبكات ووسائل التواصل الاجتماعي والفضائيات لتسويق زعامات وأحزاب معينة أو شيطنة أخرى، وذلك من خلال وسائل التضليل والديماغوجيا.

- التدخل المباشر: من خلال تقديم دعم عسكري أو أمني أو لوجستي لأشخاص وفصائل مسلحة وأحزاب سياسية.

وتتداخل في علاقة الأحزاب العراقية بالخارج عوامل عديدة ومؤثرات متنوعة. وأصبحت العلاقات بمستوياتها المختلفة مع الدول والقوى الخارجية من الوسائل والأساليب المعتمدة للتأثير على موازين القوى الداخلية في العراق.

فالأحزاب الكوردية، على سبيل المثال، تمتلك خبرة طويلة وغنية في التعاطي مع الدول والمنظمات والقوى الخارجية، خاصة الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني، اللذين تميزا بالتنظيم والقدرة على جذب الدعم الخارجي للتأثير في الوضع الداخلي.

ويعود ذلك إلى أسباب عدة، منها غياب الاستقرار الداخلي في العراق، والمظلومية التي تعرض لها الشعب الكوردي، وتقارب مصالح بعض الدول الكبرى مع مواقف هذين الحزبين في مراحل معينة من المواجهة السياسية والعسكرية بين أنظمة الحكم في العراق والدول العظمى أثناء الأزمات، إضافة إلى براغماتية هذه الأحزاب في علاقاتها

مع دول الجوار، وإيران مثالاً، رغم التقلبات التي شهدتها هذه العلاقة.

والأمثلة هنا كثيرة، ومنها الموقف الفرنسي الداعم لقضية الشعب الكوردي أثناء الهجرة المليونية عام ١٩٩١، وصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨ في ٥ أبريل ١٩٩١، واتفاقية واشنطن لوقف الاقتتال بين الحزبين الكورديين عام ١٩٩٨، والموقف الأمريكي والأوروبي والأممي الداعم لحقوق الشعب الكوردي أثناء عام ٢٠٠٣ وبعده.

لكن ذلك لا يجعلنا نغفل حالات معاكسة أكدت فيها هذه الدولة أو تلك، وخاصة الولايات المتحدة، التخلي عن مواقفها تجاه الأحزاب الكوردستانية أو التراجع عنها، أو التراجع عن مواقفها من القضية الكوردية عموماً.

أما القوى السياسية الشيعية، فإن القوى الرئيسية منها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإيران قبل عام ٢٠٠٣ وبعده، وتتفاوت فيما بينها في درجة الولاء لإيران. فالفصائل المسلحة، وغالبيتها، تدين بالولاء المطلق لها، بل إنها تمنح هذا الولاء أحياناً الأولوية على حساب بلدها العراق. كما يوجد عدد من الأحزاب والشخصيات التي ارتبطت بعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية قبل عام ٢٠٠٣، وشاركت في الخطط الأمريكية للتغيير السياسي في العراق.

وبالنسبة إلى القوى السياسية السنية، فهي حديثة العهد، وقد تشكلت غالبيتها العظمى بعد عام ٢٠٠٣، باستثناء عدد محدود، مثل الحزب الإسلامي العراقي، الذي ارتبط بعلاقات قوية مع تركيا والولايات المتحدة. واستطاعت هذه القوى والشخصيات الجديدة إقامة علاقات وثيقة مع عدد من بلدان الجوار، مثل تركيا والأردن والسعودية والإمارات وقطر، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى بعض هذه القوى أقامت علاقات مع إيران.

وتمتد هذه العلاقات لتشمل بقية الأحزاب والقوى المنتمية إلى القوميات والأقليات الأخرى، مثل التركمان، الذين ترتبط معظم أحزابهم مباشرة بتركيا، خاصة الجبهة التركمانية، والأحزاب الكلدوآشورية السريانية التي تواصلت مع البلدان الأوروبية والمنظمات الدولية. وحتى الحزب الشيوعي العراقي كانت له علاقات متميزة مع الاتحاد السوفياتي حتى انهياره عام ١٩٩١.

والحصيلة أننا أمام ظاهرة تشير إلى أن التجربة الحزبية في العراق ارتبطت تاريخياً بعلاقات خارجية، سواء كان ذلك الارتباط إيجابياً تقتضيه المصلحة السياسية، كما في القرار ٦٨٨، أم سلبياً بوصفه شكلاً من أشكال التدخل والتأثير على مسار الأوضاع الداخلية.

ومن هنا، تصبح هذه العلاقات وأبعادها علامة فارقة في تجربة الأحزاب السياسية في العراق.

❖هل يمتلك العراق اليوم مقومات بناء سياسة خارجية مستقلة ومتوازنة بعيداً عن الاستقطابات الإقليمية؟

- خضع العراق، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، لمؤثرات متعددة على جميع الصعد، أعاقت بناء سياسة خارجية مستقلة، رغم المحاولات المتواضعة التي بُذلت في هذا الاتجاه.

وبالتأكيد، يمتلك العراق مقومات تحقيق سياسة خارجية مستقلة ومتوازنة، ولكن المشكلة تكمن في جانبين: الأول، غياب الإرادة السياسية وضعف الزعامات والنخب الكفوءة والمتمكنة والقادرة على إدارة هذا النشاط؛ والثاني، يرتبط بمستوى الضغوط والمؤثرات والتدخلات الخارجية التي تحول دون تحقيق ذلك.

وعلينا ألا نغفل حقيقة وجود حالة من عدم الانسجام والتوازن في السياسة الخارجية، نتيجة نقص الخبرة والضعف، فضلاً عن التأثر بالنفوذ الخارجي والتنافس الإقليمي والدولي وانعكاساته على العراق.

ويبرز ذلك بوضوح في السنوات التي أعقبت التغيير عام ٢٠٠٣، في ظل نظام سياسي شديد التصدع، ووجود قوى متنافرة، بما في ذلك القوى التي تسيطر على السلاح خارج نطاق الدولة.

وتضعف هذه الديناميات احتكار الدولة للقوة، وتجعلها عرضة لمزيد من الانغماس في الصراعات الإقليمية بالوكالة، مما يعيق سعي الدولة والحكومة إلى تجنب التورط في تلك النزاعات، ويجعل العراق ساحة لتصفية حسابات الأطراف المتخاصمة.

إن هذا المدخل التشخيصي المهم، الذي ينطلق من فرضية أن السياسة الخارجية العراقية رهينة الصراعات الداخلية، يدعونا إلى المعالجة الجادة والبحث عن مقومات دبلوماسية نشطة تسهم في إخراج العراق من أزمته، وتساعد على تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي والتوازن في السياسة الخارجية.

أولاً: أسس السياسة الخارجية العراقية المستقلة والمتوازنة ومقوماتها

إن إقامة سياسة خارجية مستقلة ومتوازنة تعتمد على توافر عدد من الأسس والمقومات، يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

١/ المقومات الجيوسياسية والدبلوماسية

- مبدأ العراق أولاً: أي تقديم المصلحة الوطنية العليا بوصفها أولوية ثابتة لا تخضع للمساومات أو الصفقات. فالسياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية، في ظل أوضاع تتسم بجملة من التعقيدات المتنوعة.
- الدبلوماسية الوقائية : وتعني التنبؤ بالمتغيرات واحتمالاتها،

والاستعداد لمواجهة تفاعلاتها وتداعياتها على الدولة.

- الوساطة والحوار: إبعاد العراق عن أن يكون ساحة للصراعات، واعتماد الحوار وسيلة لتحقيق ذلك، من جهة، والقيام بدور الوساطة بين أطراف الصراع لغرض تسوية النزاعات سلمياً، من جهة أخرى.

- التوازن الدبلوماسي: بناء علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف المتصارعة، دون أن تكون الدولة العراقية طرفاً في الصراع أو الصدام العسكري أو السياسي.

- المبادرات السلمية: تقديم المبادرات وفق آليات محددة للتعاون وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم، مع توفير مقومات نجاحها بالشراكة مع الدول الأخرى.

- تسوية النزاعات مع الدول المجاورة: وضع خطة متكاملة لحل النزاعات الحدودية والخلافات المتعلقة بالموارد، بحيث لا تكون هذه الخطة خاصة بالحكومة وحدها، بل تندرج ضمن نهج الدولة في إدارة الخلافات وتسويتها بالطرق السلمية والدبلوماسية.

٢/ المقومات الاقتصادية والثقافية

يمتلك العراق قدرات اقتصادية وموارد متنوعة، ولا سيما في مجال الطاقة، فضلاً عن تاريخه الحضاري والثقافي، بما يؤهله لتحقيق سياسة خارجية مستقلة وفاعلة. ومن أبرز هذه المقومات:

- الموقع الجيوسياسي: الذي يمكن أن يجعل العراق حلقة وصل بين الشرق والغرب، وجسراً للتعاون المشترك.

- مشاريع التنمية والربط التجاري والنقل: اعتماد مشاريع التنمية وربط شبكات النقل والتجارة بين العراق والبلدان الأخرى، ومنها مشروع التنمية. ولا ينبغي الاكتفاء بإطلاق المشروع، بل يجب إعداد البرامج والخطط التسويقية اللازمة من قبل الجهات الحكومية

المختصة، والاستفادة من تجارب الدول وخبرات الشركات الكبرى ومؤهلاتها.

- تنويع الشراكات الاقتصادية: عدم الاعتماد على سوق واحدة، وتقليص التفاوت بين الصادرات والواردات، وتطوير القطاعات الإنتاجية.

- الربط الإقليمي : تطوير مشروعات الربط الكهربائي والمائي، ووسائل النقل الجوي والبري والبحري، دون الارتهان لطرف واحد.

٣/ المقومات الأمنية والعسكرية

- توفير البيئة الآمنة: يُعد الاستقرار السياسي والمجتمعي من أهم مقومات الأمن عموماً، ومن المتطلبات الأساسية للتطور الاقتصادي والتنمية وجذب الاستثمارات من الدول والشركات خصوصاً.

- حصر السلاح بيد الدولة: تقوية المؤسسات الرسمية وضمان عدم وجود أجندات محلية أو إقليمية عابرة للحدود تعمل خارج إطار الدولة.

- التعاون الأمني والعسكري: تعزيز التعاون المشترك مع الدول المجاورة على الصعيدين الأمني والعسكري، بما يضمن تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومنع التهريب وتجارة المخدرات، ومكافحة الإرهاب.

- ضبط الحدود: منع التسلل والتهريب، وحصر إدارة المنافذ الحدودية بيد الدولة.

٤/ المقومات المجتمعية والإدارية

- الاستقرار السياسي الداخلي: تحقيق التوافق الوطني واعتماد سياسة خارجية مستقلة وموحدة، لا متعددة الرؤوس كما هو الحال عليه الآن، وفق برنامج واضح المعالم ينال ثقة البرلمان.

- تعزيز الهوية الوطنية المشتركة: إعلاء الهوية الوطنية والانتماء

الوطني، دون إلغاء الخصوصيات، بما يعبر عن المصالح الوطنية العليا ويضمن الحقوق للجميع.

- تأهيل الكوادر الدبلوماسية: إعداد كوادر دبلوماسية كفوءة وقادرة على إدارة الملفات المهمة التي تواجه الدولة، ووضع مصلحة الوطن أولاً، وفق ضوابط وآليات تبعدها عن التبعية والخضوع لمصالح الدول الأخرى.

ثانياً: التحديات التي تواجه بناء سياسة خارجية مستقلة ومتوازنة

تواجه هذه الآراء والمقومات والمنطلقات مجموعة كبيرة من التحديات، من بينها:

- الوضع الأمني وتعدد مصادر السلاح: ولا سيما وجود فصائل مسلحة تعمل خارج سيطرة الحكومة والدولة، وتأتمر بأوامر خارجية.

- الاقتصاد الريعي أحادي الجانب: الذي يعتمد كلياً على إيرادات النفط، في ظل استيراد الغاز والكهرباء والسلع الأساسية.

- التبعية والولاءات الخارجية: إذ ترتبط ولاءات بعض الزعامات وصناع القرار بدول خارجية وإملاءاتها، من خلال شبكات ظل موازية لمؤسسات الدولة، الأمر الذي يضعف الدولة وهيبتها، ويقوض دبلوماسيتها، ويؤدي إلى تشتت المواقف السياسية وإضعافها.

المحاصصة الحزبية والطائفية والقومية: التي انعكست سلباً على نشاط الدبلوماسية العراقية وأدائها، سواء من حيث التأثير والتفاعل والامتداد الخارجي، أم من حيث اختيار الكوادر المناسبة.

- تدخل الجهات غير الحكومية: في توجيه مسار الدبلوماسية العراقية والتأثير في قراراتها ومواقفها.

ختاماً، وانطلاقاً مما تقدم، فإن المعالجة الفاعلة لإشكالية السياسة الخارجية العراقية، وتحويلها من حالة الضعف إلى القوة، ترتبط بالإصلاح المؤسسي الشامل الذي يحتاج إليه العراق داخلياً وخارجياً، بما يعزز استقلالية قراره الوطني، ويقوي مؤسسات الدولة، ويمكّنه من انتهاج سياسة خارجية متوازنة قائمة على المصالح الوطنية العليا، بعيداً عن الضغوط والتدخلات الخارجية.

❖ كيف تقيمون تجربة الاحتجاجات الشعبية، ولا سيما احتجاجات تشرين، بوصفها تعبيراً عن أزمة النظام الحزبي والسياسي؟

- تمثل احتجاجات تشرين ٢٠١٩ حركة احتجاجية شعبية واسعة، انطلقت تعبيرًا عن الرفض والسخط الشعبيين إزاء نظام المحاصصة والفساد وسوء الخدمات والبطالة وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد جسدت هذه الاحتجاجات محطة بارزة في التاريخ العراقي المعاصر، وشكلت تحديًا لافتًا للنظام السياسي.

ففي ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٩، خرج آلاف الشباب في العاصمة بغداد والمدن الوسطى والجنوبية في تظاهرات واحتجاجات سلمية للمطالبة بالإصلاح، رافعين شعار «نريد وطنًا». ومثل حراك الشباب نقطة تحول في عراق ما بعد ٢٠٠٣، إذ بدأ بالمطالبة بالإصلاح ورفض المحاصصة والفساد، وصولًا إلى شعار (الشعب يريد إسقاط النظام).

والجدير بالذكر أن هذه الاحتجاجات جاءت امتدادًا للتظاهرات التي سبقتها، والتي بدأت في شباط/فبراير ٢٠١١، بالتزامن مع احتجاجات الربيع العربي، وتواصلت في نهاية عام ٢٠١٢ وبداية عام ٢٠١٣، ثم

تظاهـرات تموز/يوليـو ٢٠١٥ التـي رفعـت شـعار «الخبـز والحريـة والدولـة المدنيـة»، وصـولًا إلـى ذروتهـا في تشـرين الأول/أكتوبـر ٢٠١٩.

وقـد تميـزت احتجاجـات تشـرين بكونهـا حـراكًا شـعبيًا واسـعًا، قـاده الشـباب مـن الجنسـين، وحظـي بأهميـة سياسـية واجتماعيـة كبيـرة. ويمكـن الوقـوف عنـد أبـرز الأسـباب التـي أدت إلـى هـذا الحـراك الاجتماعـي المتميـز، فضـلًا عـن أهميتـه السياسـية والاجتماعيـة والحقوقيـة.

أولًا: أسباب احتجاجات تشرين ٢٠١٩

١- الأسباب الاقتصادية:

يعانـي العـراق وشـعبه مـن مشـكلات اقتصاديـة مزمنـة، مثـل الفقـر، الـذي وصلـت نسـبته إلـى ٢٢٪ في العـام ٢٠١٩/٢٠١٨، وبلـغ في بعـض المحافظـات الجنوبيـة ٤٠٪. وأعلنـت وزارة التخطيـط العراقيـة، اسـتنادًا إلـى نتائـج مسـح وتقويـم الفقـر لعـام ٢٠١٨، أن ٣١٪ مـن السـكان يعيشـون في وضـع سـيئ. أمـا البطالـة، التـي اتسـمت بارتفـاع معدلاتهـا، فقـد أشـارت تقديـرات رسـمية إلـى وجـود نحـو خمسـة ملايـين عاطـل عـن العمـل مـن خريجـي الجامعـات.

وقـد تفاقمـت هـذه المشـكلات بسـبب نقـص الخدمـات الأساسـية وارتفـاع مسـتويات الفسـاد، في دولـة تتميـز بمواردهـا الضخمـة، إذ تجـاوزت الأمـوال المهـدورة في العـراق خـلال تلـك الفتـرة ٤٥٠ مليـار دولار.

٢- الأسباب السياسية:

أدى الانغـلاق السياسـي وتراجـع قـدرة المؤسسـات السياسـية علـى اسـتيعاب المطالـب الاجتماعيـة إلـى انتقـال الفعـل السياسـي إلـى الشـارع، بوصفـه وسـيلة بديلـة للتغييـر. فقـد اقترنـت معـدلات الفسـاد المرتفعـة بتراجـع مسـتوى المشـاركة السياسـية وفقـدان المجتمـع ثقتـه بالنظـام السياسـي، نتيجـة فشـل النخـب الحاكمـة في تحقيـق المطالـب الاجتماعيـة،

والتزوير في الانتخابات، ودور المال السياسي في تغذية الزبائنية، وتنامي الدور السياسي للسلاح المنفلت، فضلًا عن انتهاكات حقوق الإنسان على مختلف الصعد.

٣- الأسباب الاجتماعية والثقافية:

كان الشباب الفئة الأكثر حضورًا وفاعلية في الحراك الاحتجاجي، لما يتميزون به من وعي وثقافة ومتابعة للتطور العلمي والتكنولوجي، في حين لا يتناسب حضورهم في المجالين الاجتماعي والسياسي مع حجمهم في المجتمع.

وقد ارتبطت الاحتجاجات بعامل الإنهاك البنيوي، كما يقول الباحث حارث حسن، الناجم عن عجز البنية الاجتماعية والسياسية القائمة عن التعامل مع التحولات الاجتماعية السريعة، فضلًا عن توافر فرص وأدوات للتعبئة المضادة للوضع القائم.

٤- التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية:

أصبحت التدخلات الخارجية، بمختلف أنواعها، ظاهرة مؤثرة في الشأن العراقي، حيث لعبت الأجندات الخارجية دورًا فاعلًا في تدهور الأوضاع، وتغذية النزاعات الداخلية، وتسويق خطاب الكراهية والأحقاد ونزعات الثأر.

فبعض الدول تعمل أساسًا ضد فكرة الدولة الوطنية في العراق، وتمول قوى ما دون الدولة، فيما تسعى دول أخرى إلى احتواء الدولة واختراقها والعمل على تحديد توجهاتها. وهكذا تلتقي الدول المتدخلة عند نتيجة واحدة، هي إضعاف العراق.

ولذلك، جاءت الاحتجاجات لترفض التدخلات الخارجية بكل أشكالها ومصادرها. ومن بين الشعارات التي رُددت في التظاهرات: (إيران برّه برّه، بغداد تبقى حرّة).

ثانيًا: أهمية احتجاجات تشرين ٢٠١٩

يمكن تلخيص أهمية احتجاجات تشرين في مجالين رئيسيين: المجال السياسي والوطني، والمجال الاجتماعي والحقوقي.

١- الأهمية السياسية والوطنية:

- كسر حاجز الخوف والمطالبة بالإصلاح: أسهمت الاحتجاجات في كسر حاجز الخوف وتعزيز القدرة على التعبير السلمي والمطالبة بالإصلاح السياسي، كما عبرت عن ذروة السخط الشعبي تجاه النظام السياسي، وكشفت عمق الفجوة بينه وبين المجتمع.

- الكشف عن أزمة الشرعية السياسية: كشفت احتجاجات تشرين عن عمق أزمة الشرعية السياسية وفشل النظام السياسي في تلبية المطالب المجتمعية المشروعة التي أعلنت عنها الاحتجاجات. فالاحتجاجات لم تكن موجهة ضد الدولة، وإنما سعت إلى إعادة صياغة علاقتها بالمجتمع.

- التأثير في السلطة التنفيذية : أدى الضغط الشعبي وحجم المشاركة الفاعلة إلى إجبار حكومة عادل عبد المهدي على الاستقالة، وإعادة النظر في آليات التعامل مع الأزمات.

- تغيير النظام الانتخابي وإجراء انتخابات مبكرة: أُقر قانون جديد للانتخابات، جرى بموجبه تغيير الدوائر الانتخابية لتكون أكثر تمثيلًا للناخبين، واعتماد النظام الفردي في الترشيح، مما أتاح الفرصة لفوز فاعلين جدد، ولا سيما من التشرينيين والمستقلين. كما أُجريت انتخابات مبكرة عام ٢٠٢١، أُفرز عنها برلمان جديد.

- تعزيز الوعي السياسي الجمعي: تميزت احتجاجات تشرين بطابعها الوطني العابر للهويات الفرعية. ومن الأمثلة التي تؤكد ذلك الشعارات

التي تصدرت ساحة الحبوبي في الناصرية، ومنها: «الخائفون لا يصنعون الحرية»، و«نموت عشرة، نموت مية، يبقى صوت الناصرية». وقد ردد طلاب جامعة الأنبار الشعار الأخير تضامنًا مع متظاهري الناصرية، في دلالة على اتساع التضامن الوطني بين مناطق العراق المختلفة.

٢- الأهمية الاجتماعية والحقوقية:

- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية: كانت احتجاجات تشرين من أبرز الحركات التي تجاوزت الطابع النخبوي والقطاعي لتشمل شرائح واسعة من المجتمع، بمختلف توجهاتها وانتماءاتها. وبذلك، أسهمت في كسر الصورة النمطية التي أُريد لها أن تختزل حقيقة ما يجري في العراق، وارتفع الصوت الشعبي مؤكدًا أن مطلب الناس الأساسي هو العيش الآمن والكريم، وهو ما لا يتحقق ما لم يستعيدوا مكانتهم ودورهم في المجال العام، الذي احتكرته منذ عام ٢٠٠٣ نخب وزعامات وأحزاب ادعت أنها الممثل الحقيقي لمكونات الشعب العراقي.

- كشف انتهاكات حقوق الإنسان: أوضحت الاحتجاجات حجم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكشفت عن الممارسات القمعية التي تتعارض مع أحد مبادئ الديمقراطية، وهو الحق في التظاهر، المكفول بموجب الدستور العراقي النافذ، وتحديدًا المادة ٣٨ منه.

- الدور البارز للشباب: برز الشباب بوصفهم قوة فاعلة ومؤثرة في المطالبة بالحقوق والعدالة، على الرغم من أن هذه الشريحة، التي تشكل نحو ٦٠٪ من المجتمع بحسب التقديرات الواردة في هذا السياق، تعاني من تراجع فرصها في الحصول على حقوقها الاجتماعية والسياسية.

- المشاركة الواسعة للنساء: اتسع نطاق المشاركة الشعبية، وكان للمرأة، ولا سيما طالبات وطلاب الجامعات، دور فاعل في الاحتجاجات، وإسعاف الجرحى، وتوفير المستلزمات الطبية والخدمية، فضلًا عن المشاركة في النشاطات الثقافية والفنية. وتميزت هذه المشاركات بطابعها السلمي ومطالبها الوطنية.

- التضحيات الجسيمة: قدم المحتجون تضحيات كبيرة، إذ يُقدَّر عدد الشهداء بنحو ٨٠٠ شهيد، فيما تجاوز عدد الجرحى ٢٠ ألفًا.

- استنكار المنظمات الدولية للانتهاكات: طالبت منظمة العفو الدولية بوقف الانتهاكات في ٣ تشرين الأول ٢٠١٩. كما أعلنت منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، في ١١ تشرين الثاني ٢٠١٩، أن القوات الحكومية استخدمت العنف المفرط ضد المتظاهرين، بما في ذلك القتل. وأدان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٩.

- تضامن النقابات ومنظمات المجتمع المدني: تجلى التضامن مع المحتجين في مواقف عدد من النقابات والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني؛ إذ امتنعت نقابة المحامين عن الترافع أمام المحاكم العراقية، وشارك الأطباء والعاملون في المهن الصحية في إسعاف الجرحى داخل الساحات، فيما أعلنت نقابة المعلمين إضرابًا عامًا لمدة أسبوع.

ثالثًا: الحصيلة العامة لاحتجاجات تشرين وتحدياتها

مثلت احتجاجات تشرين بوضوح فكرة الانتقال من الخاص إلى العام، ومن المطالب المناطقية والقطاعية المحدودة إلى المطالب الوطنية الشاملة، وهو ما تجلى في شعاراتها، مثل «نريد وطنًا» و«نازل آخذ حقي». وبذلك، أصبحت من أبرز التحديات الداخلية التي واجهت

النظـام السياسـي العراقـي منـذ عـام ٢٠٠٣.

كما أن تطور أشكال الاحتجاج وامتداده إلى مناطق مختلفة من العراق يؤكدان أنه لم يعد محصورًا في رقعة جغرافية أو شريحة اجتماعية محددة. وإلى جانب تنوع أساليبه، اعتمد الحراك وسائل إعلامية ورقمية متعددة، كالوسوم الإلكترونية والصور والرسوم ووسائل التواصل الرقمي، فضلًا عن معارض الكتب، مما زاد من فاعليته واتساع تأثيره.

ومع ذلك، أخفقت احتجاجات تشرين في استكمال أهدافها لأسباب عديدة، منها القمع الشديد الذي مارسته السلطة الحاكمة، وضعف التنظيم والتنسيق بين المنظمات المشاركة فيها، والاختراقات التي حدثت في صفوفها.

ورغم ذلك، ستبقى احتجاجات تشرين، بما قدمته من تضحيات وما أحدثته من تحولات في الوعي السياسي والاجتماعي، حدثًا فارقًا في المشهد السياسي العراقي. كما أن الأسباب التي أدت إلى قيامها لا تزال حاضرة، فيما لا يزال النظام السياسي القائم على المحاصصة يمضي في هدر حقوق العراقيين وكرامتهم.

❖ هل استطاعت القوى السياسية الناشئة المنبثقة عن الاحتجاجات أن تقدم مشروعاً بديلاً للأحزاب التقليدية؟

- نجحت احتجاجات تشرين في تقديم مشروع بديل يعبّر عن مصالح غالبية العراقيين، ويقوم على رفض المحاصصة والفساد، وإقامة حكم ديمقراطي فيدرالي مدني يحقق التنمية والعدالة، ويؤسس لدولة المواطنة المتساوية. لكنها أخفقت في تحقيق هذا الهدف عملياً بسبب نقص الآليات والوسائل السياسية التي اعتمدتها.

كما نجحت تشرين في جذب قطاعات واسعة من المجتمع إلى المشاركة في الاحتجاجات، كمّاً ونوعاً، ولا سيما فئة الشباب، لكنها أخفقت في بلورة تنظيم موحد لهذا الحراك المجتمعي الواسع، يتولى قيادة الاحتجاجات وفق رؤية متكاملة. ونجحت أيضاً في صياغة مطالب عقلانية وواقعية استقطبت جمهوراً انتخابياً واسعاً، وأسهمت في فوز أكثر من أربعين نائباً من التشرينيين والمستقلين في البرلمان، بمن فيهم ممثلو حركة «امتداد» التي حصلت على تسعة مقاعد. غير أنها أخفقت في وضع آليات وأساليب كفيلة باستدامة تأثيرها وتطويره، بما يتيح استكمال الخطوات اللاحقة لتحقيق أهدافها .فمع أن تشرين امتلكت قوة احتجاجية كبيرة ،الا انهالم تستطع أن تنتج تمثيلاً سياسياً قوياً يتناسب مع حجمها الإجتماعي وقدرتها على التعبئة .مما اعاق تحول الإحتجاجات الى مؤسسات سياسية منظمة .

وعلى مستوى التعبئة الشعبية، نجحت الاحتجاجات في مراحل تطورها المختلفة في توسيع المشاركة الجماهيرية وتشكيل العديد من التنسيقيات التي أسهمت في زيادة زخم الحراك، لكنها أخفقت في تحقيق التنسيق المطلوب بين قواها، وفي الاتفاق على أشكال التعاون ومجالاته. كذلك نجحت في فضح العنف الذي مارسته السلطات بحق المتظاهرين، واستقطبت إدانات واسعة للقمع، لكنها لم تواصل جهودها في حشد المجتمع الدولي، فظل التضامن محدوداً ولم يرتقِ إلى مستوى الضغط الفاعل على الحكومة العراقية.

وإذا توقفنا عند الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق احتجاجات تشرين أهدافها، والمآل الذي انتهت إليه، أمكننا تناول الأسباب الآتية:

١- القمع والعنف المفرط: مارست قوى السلطة الحاكمة والميليشيات التابعة لها القتل والعنف المفرط بحق المتظاهرين العزّل. وتلخص نهج

أحزاب السلطة في مسارين أساسيين: احتواء زعامات تشرين أو قتلهم.

٢- ضعف التنظيم والتخطيط: اتسم الحراك، في بداياته، بالعفوية من حيث التخطيط والتحشيد، ولم يستكمل تنظيم صفوفه وفق خطط علمية مدروسة، الأمر الذي أضعف قدرته على الاستمرار وتحقيق أهدافه.

٣- صعوبات الانتقال من الاحتجاج إلى العمل السياسي المؤسسي: واجه الانتقال من الفعل الاحتجاجي في المجال العام إلى الفعل السياسي عبر المؤسسات والآليات الدستورية عقبات وإخفاقات جدية أفرغت المشروع من بعض مضامينه. كما أسهم نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية في إتاحة الفرصة للخصوم لممارسة الضغوط وإضعاف فرص نجاحه.

٤- حملات التشويه والتضليل والاختراق: مارست قوى السلطة حملات تشويه بحق المتظاهرين وتنسيقيات الاحتجاج، من خلال الدعاية والتضليل والحملات الإعلامية والاختراقات والاندساسات، فضلاً عن ترويج الأكاذيب بشأن أخلاقيات المشاركين في الحراك الاحتجاجي. كما أسهم شراء ذمم بعض ضعاف النفوس في إضعاف زخم الاحتجاجات، التي افتقرت إلى الخبرة الكافية في مواجهة هذه الأساليب.

٥- احتواء الحراك والتراجع عن الإصلاحات: اعتمدت قوى السلطة وسائل متعددة لاحتواء الزخم الشعبي وامتصاص النقمة المتصاعدة، من بينها التراجع المؤقت والقبول ببعض الإصلاحات والتغييرات. ومن أبرز الأمثلة قانون الانتخابات الذي طُبّق لمرة واحدة، قبل أن تتراجع القوى السياسية عنه سريعاً في الدورات اللاحقة، وتعود إلى قانون سانت ليغو والعرف التوافقي القائم على تقاسم المغانم، بما يضمن مصالح القوى المتنفذة.

٦- التدخلات الخارجية : أسهم تدخل بعض الدول في مساندة الجهات المسؤولة عن قتل المتظاهرين، وتزويدها بأساليب ملاحقة المعارضة، في تسهيل ملاحقة الناشطين، في حين جرت مساعدة بعض المتورطين في قتل المتظاهرين على الهروب.

والحصيلة أن الأحزاب التقليدية لم تتردد في الانقضاض على حراك تشرين بعد انحسار موجته الأولى، مستخدمةً مختلف الوسائل المتاحة، بما فيها الوسائل العنفية، للحفاظ على هيمنتها بالأسلوب ذاته المعتمد منذ عام ٢٠٠٣. وقد أكد ذلك أن هذه القوى لا تسمح بكسر هيمنتها، حتى لو اقتضى الأمر تجاوز الدستور والمؤسسات.

وظلت الزعامات الحاكمة مرتبكة وخائفة، بل وحاقدة على الحراك. وسرعان ما تراجعت عن قانون الانتخابات وغيّرته بعد أن أخفقت في احتواء الحراك الشعبي. ولا تزال القوى الحاكمة تنظر إلى تشرين بوصفها تهديداً لنفوذها، وقد أطلقت عليها أسوأ الأوصاف والنعوت، مثل «المؤامرة» و«أبناء السفارات» وغيرها.

وفي هذا السياق، جاء تصريح أحد رموز السلطة، السيد هادي العامري، في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، بعد مرور نحو سبع سنوات على اندلاع احتجاجات تشرين، إذ وصفها بأنها «فتنة». وقد قوبلت تصريحاته باستهجان ورفض واسعين.

وحتى عندما تلجأ قوى السلطة إلى الممارسات الديمقراطية، كالانتخابات، فإنها لا تفعل ذلك بالضرورة إيماناً منها بالديمقراطية وآلياتها، بل تتخذ خطوات محدودة تضمن استمرار هيمنتها وحصولها على الأغلبية، وتمنحها شرعية تستخدمها لتبرير سيطرتها.

وهانحن نرى أسلوب عمل «الإطار التنسيقي» في إدارة الدولة والحكم، وما يثيره من إشكاليات دستورية وقانونية. ويتجلى ذلك في

الانغلاق الواضح للنظام السياسي في مخارجه الاجتماعية والسياسية والإنتاجية، واعتماده نهج الدفاع عن مصالحه الذاتية والزبائنية، من خلال السيطرة على الموارد وتقاسم مصالح الدولة الريعية وثرواتها، وتسويق أوهام عاطفية مضللة بشأن العدو الخارجي، والتوظيف السياسي للدين والتستر به، فضلاً عن الادعاء بالحفاظ على المكونات، التي غالباً ما تكون الضحية الأولى لهذا النهج.

وبفعل هذا النمط من الاستئثار بالسلطة، سيبقى النظام السياسي مأزوماً، وستستمر عزلة الطبقة السياسية عن الجمهور، ما دامت العوامل التي أدت إلى اندلاع احتجاجات تشرين قائمة، بل ومتفاقمة، بفعل إمعان قوى السلطة في نهج المحاصصة والفساد. ولن يكون تجاوز هذه الأزمة ممكناً من دون إصلاح النظام السياسي وإحداث تغييرات جوهرية في بنيته، بمشاركة المجتمع، على النحو الذي دعت إليه تشرين.

فالوضع الراهن يكشف عن مأزق حكم قائم على الصفقات النخبوية، بقدر ما يكشف عن استعصاء ولادة البديل الجديد. ومن دون التوصل إلى إدارة منفتحة للسياسات التمثيلية، وإرساء آلية عادلة للسياسات التوزيعية، سنبقى ندور في دوامة الإخفاقات والأزمات وإعادة إنتاجها.

ورغم الإخفاق وحالة التأرجح التي آلت إليها احتجاجات تشرين، لا يمكن القول إنها انتهت؛ لأن أسباب نشوئها وعناصرها ومستلزمات تجددها لا تزال قائمة، بل تتزايد بفعل إمعان قوى السلطة في نهج المحاصصة والفساد. ومن ثم، فإن استمرار هذه العوامل يبقي احتمالات تجدد الاحتجاجات قائمة، ما لم تُعالَج الأسباب البنيوية للأزمة السياسية، وتُفتح آفاق حقيقية أمام التغيير والإصلاح.

❖ كيف تنظرون إلى مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في ظل التحديات الدستورية والسياسية القائمة؟

- تُعدّ إشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان واحدة من أهم التحديات التي واجهت الدولة العراقية منذ تأسيسها، وقد برزت هذه الإشكالية بقوة بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣. ولا يمكن فهم أبعادها واستشراف مستقبلها من خلال النظر إلى الحاضر وحده، بل لا بد من العودة إلى الماضي، وتحليل تطورات الحاضر، واستخلاص الدروس والعبر التي تساعد على تحديد ملامح المستقبل بصورة أفضل.

وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على مجموعة من الثوابت التي ينبغي عدم تجاهلها عند تناول العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان. أولها أن الكورد شعب عريق له الحق في تقرير المصير، استنادًا إلى المواثيق والعهود الدولية، أما كيفية ممارسة هذا الحق فتعود إلى الشعب نفسه، وفقًا للظروف الملموسة. وثانيها أن الشعب الكوردي تعرض للظلم والقمع والحرمان في ظل الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة الحديثة، وقدم تضحيات جسيمة من أجل نيل حقوقه القومية المشروعة. وقد أكدت تجربة الدولة العراقية منذ عام ١٩٢١ أن الاستقرار السياسي والاجتماعي لا يمكن أن يتحقق بصورة مستدامة من دون معالجة عادلة للقضية القومية الكوردية.

كما أثبتت التجربة التاريخية أن الحلول العنفية والعسكرية لا يمكن أن تكون علاجًا للمسألة الكوردية في العراق؛ فاللجوء إلى القوة على مدى عقود طويلة لم يؤدِّ إلى احتواء هذه القضية أو تجاوزها، بل أسهم في تعميق الأزمات وتوسيع دائرة المعاناة. كذلك، فإن التعويل

على العامل الخارجي وحده لتقديم حلول مستدامة وحاسمة لا يؤدي إلا إلى استمرار المشكلات وتعقيدها، من دون إنكار ما قدمه المجتمع الدولي من مواقف ومساعدات إنسانية، ومن ذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨ الصادر في ٥ نيسان ١٩٩١، عقب الهجرة المليونية للشعب الكوردي.

وانطلاقًا من هذه الثوابت، فإن الحل السلمي العادل، القائم على ضمان الحقوق المشروعة ضمن دولة اتحادية ديمقراطية، يمثل المدخل الأساسي لمعالجة الإشكالية. ويتطلب ذلك بناء دولة المواطنة المتساوية، مع مراعاة الخصوصية القومية للكورد وسائر القوميات والأديان والأقليات، وفق مبدأ تأمين المصالح وتطمين المخاوف، وترسيخ نظام سياسي ديمقراطي دستوري يحترم الحقوق والحريات ويضمن التوازن بين مكونات الدولة.

ومن هذا المنطلق، فإن حل المشكلات والقضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، سواء ما يتعلق بالصلاحيات الدستورية أو الموارد والثروات أو المناطق المتنازع عليها، ينبغي أن يتم وفقًا للدستور، وعلى أساس التوازن السليم بين الحقوق والواجبات، وبما يضمن عدم فرض إرادة طرف على آخر، وفق قاعدة «لا غالب ولا مغلوب». ولا يقتصر أثر هذا النهج على معالجة القضية الكوردية، بل يمتد إلى تحقيق الاستقرار السياسي والازدهار في العراق عمومًا.

ماذا يقول التطبيق؟

بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣، شارك الكورد بفاعلية في بناء النظام السياسي الجديد، وأُقرّ قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٤، ثم صدر الدستور الدائم عام ٢٠٠٥، الذي حظي بتأييد واسع من الشعب الكوردي. وقد شكّلت هذه التطورات اللبنات

الأساسية للعراق الجديد، الذي شهد للمرة الأولى في تاريخه الحديث قيام إقليم اتحادي دستوري. ونصت المادة الأولى من الدستور على اعتماد النظام الاتحادي، فيما تناولت المواد ١١٦ و١١٧ و١٢٠ و١٢١ الأسس الدستورية للإقليم وحقوقه وصلاحياته. ومن المهم الإشارة إلى أن الشعب الكوردي اختار الفيدرالية منذ انتخابات أول برلمان في إقليم كوردستان عام ١٩٩٢.

غير أن التطبيق العملي بعد عام ٢٠٠٣ كشف عن جملة من التعقيدات، تمثلت بدايتها في صعوبة استيعاب مفهوم الفيدرالية بعد أكثر من ثمانين عامًا من الحكم المركزي. ولا تزال هذه الإشكالية قائمة رغم مرور أكثر من عشرين عامًا على نفاذ الدستور، نتيجة عوامل داخلية وخارجية حالت دون ترسيخ الممارسة الاتحادية على أسس دستورية سليمة.

وعلى الرغم من أن الدستور يتضمن حلولًا مقبولة وعادلة لجوانب عديدة من الإشكالية، فإن عدم تطبيق عدد من مواده طوال السنوات الماضية أضاف مزيدًا من الصعوبات والتعقيدات إلى المشهد السياسي، وألقى بظلاله على العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم. فقد عملت قوى وزعامات سياسية حاكمة على عرقلة تنفيذ بعض الاستحقاقات الدستورية عمليًا، على الرغم من إدراجها في برامج الحكومات المتعاقبة. وحتى فكرة إنشاء أقاليم اتحادية أخرى، التي أقرها الدستور والقانون، لم تُطبّق، فلم يشهد العراق قيام إقليم اتحادي آخر إلى جانب إقليم كوردستان.

وفي المقابل، لا يمكن تحميل الحكومة الاتحادية وحدها مسؤولية تعثر التجربة الاتحادية؛ إذ تتحمل القيادات الكوردية الرئيسية أيضًا جانبًا من المسؤولية عن إهمال التفاعل الإيجابي مع الشأن العراقي

العام، وعدم إيلاء قضية الديمقراطية في العراق الاهتمام الكافي.

فقد اعتمدت نهج المحاصصة والصفقات السياسية مع القوى الحاكمة، ووصل الأمر في بعض الحالات إلى ممارسات يمكن وصفها بسياسة التخادم، عندما أيدت أو ساهمت في تمرير تشريعات تتعارض مع حقوق الإنسان، ومن أمثلتها تعديل قانون الأحوال الشخصية.

ويمثل ذلك تحولًا عن التوجهات التي تبنتها الأحزاب الكوردستانية في مراحل سابقة، حين ربطت بين تحقيق الديمقراطية في العراق وضمان الحقوق القومية للشعب الكوردي. ويجسد هذا الترابط الشعار المعروف الذي طرحه الحزب الديمقراطي الكوردستاني منذ عقود طويلة: «الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكوردستان». وكان هذا الشعار يعبر عن إدراك أن الديمقراطية في العراق ليست مسألة منفصلة عن الحقوق القومية الكوردية، بل تمثل أحد الشروط الأساسية لضمانها واستدامتها.

ومن العوامل الأخرى التي أسهمت في تعقيد العلاقة، حالة التشتت والانقسام داخل البيت الكوردي، سواء من خلال الصراعات والتنافس السياسي اللذين وصلا إلى الاقتتال، كما حدث في الحرب الأهلية الكوردية بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨، أو من خلال الاختلالات التي أصابت الحياة السياسية والاقتصادية وإدارة الإقليم. وقد انعكست هذه الانقسامات على الصراع على السلطة، وأعاقت عمل المؤسسات الرسمية، وأسهمت في إطالة أمد الأزمات المتعلقة بإدارة الموارد والثروات.

ويبرز هذا الخلل بوضوح في تعثر العملية السياسية داخل الإقليم، ومن مظاهره تأخر عقد جلسات البرلمان وتشكيل الكابينة الحكومية، رغم مرور أكثر من سنتين على انتخابات الدورة البرلمانية السادسة

التي جرت عام ٢٠٢٤، فضلًا عن ضعف القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والإدارية، وعدم التوصل إلى آليات مستقرة لإدارة الموارد والثروات بما يحقق المصلحة العامة.

ولا يمكن إغفال دور العوامل الخارجية والتدخلات الإقليمية في تعقيد الأوضاع، ولا سيما تدخلات دول الجوار، وفي مقدمتها إيران وتركيا، اللتان تنظران بحساسية إلى التجربة الفيدرالية في إقليم كوردستان، خشية انعكاساتها المحتملة على أوضاع الكورد في الدولتين. وقد تحول بعض أشكال التدخل السياسي والاقتصادي والعسكري، التي ينبغي التمييز بينها وبين التعاون الطبيعي، إلى عائق أمام تطور العلاقات على أسس من الاحترام المتبادل والسيادة الوطنية. فتركيا تقيم قواعد عسكرية في الأراضي العراقية، فيما تعرضت مناطق في إقليم كوردستان لهجمات إيرانية بالصواريخ والطائرات المسيّرة. ويشير النص، في هذا السياق، إلى أكثر من ألف هجوم أو استخدام للطائرات المسيّرة منذ اندلاع الحرب الأمريكية على إيران في ٢٨ شباط ٢٠٢٦، وهو رقم وتاريخ يستلزمان التحقق من مصادرهما قبل اعتمادهما في الصيغة النهائية للدراسة.

إن استعراض الماضي والحاضر يساعد على فهم الاحتمالات المستقبلية للعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، ويمكن في هذا الإطار تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية.

يتمثل السيناريو الأول في نجاح الطرفين في مواجهة التحديات والتوصل إلى فهم مشترك لأهمية حل المشكلات العالقة. وتستند إمكانية تحقق هذا السيناريو إلى أن غالبية الخلافات القائمة ذات طبيعة سياسية، وليست مستعصية على الحل من الناحية العملية أو القانونية. كما أنه لا توجد مشكلة جوهرية بين الشعبين العربي والكوردي، على الرغم

من محاولات بعض الأطراف الزج بالمجتمع في الخلافات السياسية. ومن ثم، فإن فرص نجاح هذا المسار تظل قائمة متى توافرت الإرادة السياسية لدى الأحزاب والقوى المتنفذة في بغداد وأربيل، واستعدت للتعامل مع الخلافات بمنطق الشراكة الدستورية والمصلحة المشتركة.

أما السيناريو الثاني، فيتمثل في استمرار الأزمات واللجوء إلى الحلول الوقتية تحت ضغط الظروف الطارئة، ثم الإخفاق في تنفيذ الاتفاقات والعودة إلى المشكلات والصراعات والتوترات والمنازعات والحملات الإعلامية وخطاب الكراهية، وصولًا إلى بعض حالات العنف. وقد أثبتت التجربة أن هذا النهج لا يؤدي إلا إلى مزيد من التدهور والخسائر والأضرار التي تلحق بجميع الأطراف، فضلًا عن إتاحة المجال أمام الدول والقوى الخارجية لمزيد من التدخل في الشؤون الداخلية العراقية.

ويتمثل السيناريو الثالث في استمرار الوضع القائم، بما يتسم به من مد وجزر، والتوصل بين حين وآخر إلى اتفاقات آنية وتسويات مؤقتة تصطدم بعقبات التنفيذ. وفي ظل هذا المسار، تستمر الصفقات المرحلية وأنصاف الحلول التي تجمع بين بعض قواعد الشراكة والتوازن والتوافق من جهة، والمستجدات والخلافات السياسية من جهة أخرى، من دون العودة الجادة إلى النصوص الدستورية أو وضع آليات ملزمة لتنفيذها.

وأرجح، في الوقت الراهن، السيناريو الثالث، بفعل دوامة الأزمات التي يعيشها العراق، مع ترجيح إمكانية الانتقال مستقبلًا إلى السيناريو الأول، إذا نضجت مواقف الأطراف الفاعلة وأدركت مخاطر التحديات الداخلية والخارجية.

ويتطلب ذلك ترسيخ المؤسسات، وتوفير القناعة الكاملة بضرورة

التعايش المشترك، والابتعاد عن تبادل الاتهامات وإلقاء اللوم، والعمل على بناء الثقة وفق أسس ومعايير دستورية وقانونية واضحة. كما يستلزم إشراك المجتمع بفاعلية في تنفيذ التوجهات المتفق عليها، من خلال آليات تتسم بالشفافية والوضوح والمساءلة.

وفي هذا الإطار، ينبغي للقوى السياسية الحريصة على التعايش السلمي والاستقرار أن تعمل بجدية على تعزيز المقومات الإيجابية، وتعبئة الرأي العام لدعمها، وتنظيم الأنشطة الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تؤكد أهمية التآخي والتضامن والتعاون بين القوميات والأديان والثقافات، وترفض العنصرية والشوفينية والتطرف.

وللتذكير، فقد شهدت المراحل السابقة لعام ٢٠٠٣ العديد من الأنشطة التي نظمها إقليم كوردستان لتعزيز التآخي العربي الكوردي، كما شُكّلت جمعيات سعت إلى تطوير العمل في هذا الاتجاه. ويمكن الاستفادة من هذه التجارب وإعادة تفعيل المبادرات المماثلة، بما يسهم في تعزيز الثقة بين مكونات المجتمع العراقي، والحد من محاولات تحويل الخلافات السياسية إلى صراعات قومية أو دينية.

ويقتضي ذلك أيضًا وضع خارطة طريق واضحة ومقبولة لحل القضايا العالقة، وفي مقدمتها تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، والتوصل إلى تشريع ينظم قطاع النفط والغاز، وتسوية الخلافات المتعلقة بالموازنة والرواتب، إلى جانب معالجة بقية الملفات المالية والإدارية. ولا بد، بالتوازي مع ذلك، من تطمين الأقليات القومية والدينية من خلال الإقرار بحقوقها وضمان حمايتها ومشاركتها الفاعلة في الحياة العامة.

وخلاصة التجربة السياسية الممتدة لأكثر من عقدين على التغيير الذي شهدته البلاد عام ٢٠٠٣، أن العراق بحاجة إلى إصلاح سياسي

ومؤسسي شامل، يتطلب صياغة عقد اجتماعي وسياسي جديد ينظم العلاقة بين مكوناته بصورة متوازنة، ويضع أسسًا تستجيب للتحديات القائمة، وتلبي مطالب المجتمع، وتحقق الاستقرار والتكامل المجتمعي في إطار قواعد دستورية ومؤسسية فاعلة. فعدم الاستقرار المؤسسي يمثل إحدى السمات البارزة للدولة العراقية منذ نشأتها الحديثة، ولا يمكن تجاوز هذه المشكلة من دون معالجة أسبابها البنيوية والسياسية.

إن تحقيق هذه الأهداف يظل ممكنًا متى توافرت الإرادة السياسية، وتعززت الثقة المتبادلة، وأُبعدت الأطراف المعرقلة عن التأثير في مراكز القرار، واعتمدت المصداقية والشفافية والوضوح في التعامل مع القضايا المطروحة. وأؤكد أن المسؤولية في هذا المجال تقع على عاتق الطرفين، أي الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم والقوى السياسية المنضوية فيهما، مع الإقرار بوجود تفاوت في حجم المسؤولية من قضية إلى أخرى. وعندئذ، يمكن للعراق أن يقدم نموذجًا ناجحًا لحل الخلافات بصورة عقلانية ومقبولة، تقوم على احترام الدستور وتحقيق المصالح المشتركة.

ومن الجدير بالإشارة أن الفترات الأخيرة شهدت بعض التطورات الإيجابية في مستويات العلاقة والتعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان، على أكثر من صعيد، من بينها التنسيق الأمني، وإدارة المنافذ الحدودية، وتطبيق نظام «الأسيكودا» المتعلق بالتجارة الخارجية والإجراءات الجمركية. ويمكن البناء على هذه التطورات لتطوير التعاون المؤسسي، شريطة ألا تبقى خطوات جزئية أو ترتيبات مؤقتة، بل أن تتحول إلى مسار مستدام يستند إلى الدستور، ويعزز الشراكة الاتحادية، ويمهد لحل القضايا العالقة بصورة عادلة ونهائية.

❖ بعد أكثر من عشرين عاماً على إقرار الدستور، ما تقييمكم لتجربة النظام الاتحادي (الفيدرالي) في العراق؟

- يعد الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ الوثيقة الأساسية المحددة لأركان الدولة ونظامها السياسي بوصفه المصدر الأول للتشريعات، والمرجع الذي يرسم هوية الحكم، وينظم عمل السلطات العامة، ويكفل الحقوق والحريات. وقد جاء إقرار هذا الدستور بعد مخاض عسير أعقب التحول السياسي عام ٢٠٠٣ وإسقاط النظام الشمولي السابق، بعد عقود من المركزية الصارمة التي قادت البلاد نحو الحروب والأزمات المتلاحقة.

عُرضت مسودة الدستور على استفتاء شعبي في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، بمشاركة بلغت ٦٣ ٪ ممن يحق لهم التصويت، وحازت الموافقة نسبة ٧٨,٤٪ من مجموع المشاركين. غير أن قراءة متأنية لخريطة التصويت تظهر تفاوتاً حاداً بين المحافظات؛ فبينما بلغت نسبة التأييد في أربيل ٩٩,٣٦٪ وفي البصرة ٩٦,٢٪ ، انحدرت في الأنبار إلى ٣,٤ ٪، وهو مؤشر عكس مقاطعة ورفضاً واسعاً في المحافظات الغربية، فرضته سياقات ودوافع سياسية بالدرجة الأولى.

على مستوى المكاسب، حقق الدستور نقلة نوعية في بنية النظام السياسي إذ نقل العراق من نموذج استبدادي إلى نظام جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي اتحادي يقوم على التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع، فضلاً عن تكريس الفصل بين السلطات لكفالة الرقابة والتوازن. كما خصص بابه الثاني لحزمة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية، وأرسى تمثيلاً للمرأة لا يقل عن ٢٥ ٪ في السلطة التشريعية عبر نظام الكوتا. وإلى جانب ذلك، أقر

الفيدرالية لأول مرة في تاريخ العراق الحديث، مانحاً إقليم كوردستان شرعيته الدستورية بعد أن كان قائماً كأمر واقع منذ عام ١٩٩٢.

في المقابل، اعترت الوثيقة الدستورية ثغرات بنيوية وصياغية نجمت عن الاستعجال وضغط الاحتلال الأمريكي، فضلاً عن نقص التجربة العملية في صياغة الدساتير، وانعدام الثقة بين المكونات، وغلبة التوافقات الحزبية على حساب الرأي الدستوري التخصصي. تجسدت هذه الثغرات في ازدواجية بعض النصوص وتناقضها، كما في المادة الثانية وتجاذبها بين مرجعيتي الشريعة الإسلامية ومبادئ الديمقراطية، واعتماد عبارات حمالة أوجه تم ترحيل أزماتها التفسيرية إلى المستقبل. يضاف إلى ذلك ترحيل أكثر من خمسين قضية ملحة إلى قوانين لاحقة لم يشرع الكثير منها حتى الآن، والتداخل في صلاحيات السلطة التنفيذية بين رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء.

كما فرض الدستور جموداً تشريعياً معقداً إذ قيدت المادتان ١٢٦ و١٤٢ آليات التعديل بشرط يتيح لثلثي المصوتين في ثلاث محافظات إسقاط أي تعديل، ما عطل مراجعة الدستور رغم نص المادة ١٤٢ على بدء المراجعة بعد أربعة أشهر من نفاذه. ولم تسلم النصوص الملزمة بتوقيتات حاسمة من الإهمال فالمادة ١٤٠ التي حُدد تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ سقفاً لإنجاز مراحلها لم تُنفذ، مما أفرز جدلاً سياسياً يدعي سقوطها بالتقادم خلافاً للمنطق الدستوري السليم. كما أثقلت الديباجة بأدبيات الماضي والمظلوميات بلغة طائفية ودينية، مغفلة مفاهيم محورية مثل ،المواطنة كأساس جامع للمساواة والحقوق.

تتجلى هذه الإشكاليات بوضوح في التجربة الفيدرالية التي أرستها المادة الأولى، ناقلة العراق من دولة بسيطة إلى دولة اتحادية مركبة تتوزع فيها السلطات دستورياً بين المركز والأقاليم، على غرار تجارب

عالمية بارزة كالولايات المتحدة وكندا وسويسرا وروسيا. وقد بُنيت الفيدرالية العراقية على أساس ثنائي (قومي وإداري) اعترف بالأول لإقليم كوردستان بحدوده القائمة، وأتاح للثاني تشكيل أقاليم جديدة عبر اتحاد محافظتين أو أكثر. ورغم أن هذا الخيار كان ضمانة لمواجهة الاستبداد المركزي وإدارة التنوع القومي والديني، إلا أنه ظل نظاماً انتقالياً غير مكتمل تشوبه تحديات هيكلية؛ كغموض النصوص المنظمة للثروات والمسؤوليات المشتركة، وغياب الإرادة السياسية، وعدم تشريع قانون «مجلس الاتحاد» بوصفه الغرفة التشريعية الثانية الضامنة لحقوق الأقاليم والمحافظات.

تفاقمت هذه الأزمة نتيجة ترسبات الثقافة المركزية لدى السلطة الاتحادية، ونقص استيعاب الإقليم للقيود الدستورية بعد عقود من شبه الاستقلال، ما قاد إلى تصاعد التوترات والانقسامات بدلاً من ترسيخ الاستقرار. ومما زاد المشهد تعقيداً أن الفيدرالية لم تترسخ كثقافة مجتمعية بعد إذ لا يزال الشارع متأثراً بخطابات تروج بأن الاتحاد هو مدخل للتقسيم، في ظل غلبة الديمقراطية الشكلية على الممارسة الفعلية.

إن الفيدرالية نظام سياسي ديناميكي خاضع للتطور وفق الواقع الاجتماعي والاقتصادي، ومعالجة اختناقاتها الراهنة تتطلب تفعيل المواد الدستورية العالقة، وإشراك المحكمة الاتحادية العليا كمرجع محايد لحل النزاعات، والشروع الجاد بإصلاحات مؤسسية وقانونية توازن بين المركزية واللامركزية.

بعد مرور أكثر من عقدين على صياغة الدستور، بات ملحاً تبني مراجعة نقدية شجاعة تستند إلى حوار وطني شامل حوار يتجاوز الإقصاء والتخوين، ويكرس دولة المواطنة العادلة، بما يحمي وحدة البلاد ويوظف التنوع كعنصر قوة واستقرار.

❖ ما الدور الذي ينبغي أن تؤديه الجامعات ومراكز البحوث والنخب الأكاديمية في إصلاح الحياة السياسية وبناء ثقافة ديمقراطية راسخة؟

- يتطلب الخوض في هذا الموضوع الحيوي تفكيك إشكالية معقدة ومتعددة الأبعاد فالمؤسسات التعليمية والأكاديمية والبحثية في العراق تشهد تراجعاً ملحوظاً في بعدها العلمي والمعرفي من جهة، وفي دورها الثقافي والتنويري من جهة أخرى. ولا يمكن الحديث عن معالجات حقيقية دون الإقرار بالتخلف عن مواكبة التحولات المتسارعة في مجالات العلم والتكنولوجيا وتطبيقاتها العملية. إن حالة النكوص هذه تمتد كحلقة متصلة من المدرسة إلى الجامعة، لتشمل المناهج، والتدريسيين، والطلبة، والإدارات، والبنى التحتية، والدعم المالي والتقني، وصولاً إلى قواعد البيانات المعتمدة وهو ما يفسر — دون أن يبرر — إخفاق المنظومة وغياب المنجزات العلمية الرصينة، باستثناء محاولات فردية محدودة.

لقد طغى التوسع الكمي على حساب الجودة والنوعية، مما أخرج الجامعات العراقية من مؤشرات التصنيف العالمية حيث خلا تصنيف شنغهاي لأفضل ١٠٠٠ جامعة من أي تمثيل عراقي. والمفارقة الصادمة أن هذه النتيجة مرت مروراً عابراً دون أن تثير القلق والمسؤولية لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو الجهات المعنية، في حين تستوجب وقفة نقدية جادة وإرادة حقيقية للتغيير. يضاف إلى ذلك الدور السلبي الذي مارسته معظم الجامعات الأهلية، حيث ساهمت في تدني الرصانة العلمية بتحويل التعليم إلى تجارة ربحية، ليتكرس تناقض صارخ: مجتمع يفيض بحملة الشهادات، وتتراجع فيه في الوقت نفسه القدرة على التفكير النقدي وحل المشكلات وتقديم حلول نوعية

لتحديات التنمية.

ورغم التاريخ العريق للتعليم الجامعي — إذ تأسست جامعة بغداد عام ١٩٥٧ — وتوسع رقعته ليضم أكثر من ٥٠ جامعة حكومية وما يزيد على ١٠٠ جامعة وكلية أهلية . (وقد وافقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاتحادية على إستحداث ١٦ جامعة وكلية أهلية في العراق خلال شهر تشرين الأول /اكتوبر ٢٠٢٦) ، إلا أن هذه المؤسسات بقيت عاجزة عن ربط مخرجاتها بحاجات الدولة وسوق العمل، مكرسةً أساليب التلقين والحفظ بدلاً من التفكير الإبداعي. فالجامعة يفترض ألا تكون مجرد «مصنع للشهادات»، بل بيئة حقيقية لـ «صناعة العقول» وتوليد المعرفة، وتنمية قيم المشاركة، وسيادة القانون، واحترام الرأي والاختلاف، والمواطنة الواعية التي تتجاوز الولاءات التقليدية والهويات الفرعية.

ومن هنا يبرز السؤال الجوهري : ماذا نريد من الجامعات؟

يبدأ الجواب من ضرورة مراجعة شاملة لفلسفة التعليم العالي، مستلهمين التجارب الدولية الرائدة — وفي مقدمتها تجربة سنغافورة التي انطلقت نهضتها الشاملة من بوابة إصلاح التعليم. ولتحقيق ذلك، تبرز متطلبات بنيوية وتشريعية لا غنى عنها:

ضمان الاستقلالية والحريات الأكاديمية: رفع القيود وتفكيك البيروقراطية الإدارية، وتحديث التشريعات الحاكمة، إذ لا يزال العمل سارياً بقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم ٤٠ الموروث منذ عام ١٩٨٨، وهو قانون لم يعد يواكب روح العصر ومتطلبات إدارة المعرفة الحديثة.

إعادة الاعتبار لدور النخب البحثية: تمكين الكفاءات الأكاديمية من أداء دورها كجسر بين الرؤى النظرية والتطبيق العملي، عبر إعداد

الدراسات التشخيصية وتقديم الاستشارات الرصينة لصناع القرار لتجاوز الأزمات الاقتصادية والمجتمعية.

ترسيخ المعرفة النقدية والعصف الذهني: تحويل الجامعة إلى فضاء حر يطرح الأسئلة الجوهرية حول قضايا المجتمع، وبناء المؤسسات، والحكم الرشيد، وتطوير الممارسات الديمقراطية.

رفد مؤسسات الدولة بالكفاءات: تأهيل قيادات قادرة على تحويل المعرفة إلى فعل ملموس يخدم التنمية المستدامة.

إن معالجة أزمة التعليم في العراق هي قضية وطنية بامتياز، بحكم الترابط العضوي بين المنظومة الأكاديمية والواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ويبقى التساؤل قائماً: هل هذا التحول ممكن في العراق اليوم؟

المؤكد أن الإجابة بالإيجاب، شريطة توفر الإرادة السياسية والمجتمعية، فالإصلاح التعليمي ركيزة جوهرية لا تنفصل عن مسار الإصلاح الشامل للدولة. ويمتلك العراق — بما في ذلك إقليم كوردستان — طاقات وكفاءات علمية رصينة قادرة على تجاوز هذه الفجوة والنهوض بالتعليم العالي نحو المعايير والمكانة العالمية المستحقة.

❖ لو طُلب منكم وضع مشروع إصلاحي شامل للحياة السياسية العراقية، فما الخطوات العاجلة والاستراتيجية التي ترون أنها ضرورية لإنقاذ النظام الحزبي واستعادة ثقة المواطنين بالدولة وبالعملية الديمقراطية؟

- يتعيّن علينا أولاً الإقرار بأن النظام السياسي يعاني حالة من الانسداد الشامل والأزمات الدورية، ناجمة عن فشل نهج المحاصصة

والتسويات والصفقات الظرفية في تقديم حلول حقيقية، ما أدى إلى ترحيل التناقضات وتراكم المشكلات في بيئة يسودها العجز والإحباط، تحت وطأة خطابات دينية وشعبوية تخلط التاريخ بالدين والسياسة، وتستثمر في شعارات (المظلومية) والتعبئة الطائفية والقومية.

وفي ضوء هذا التوصيف، تتحدد المعالجات المطلوبة بالانطلاق من مسار إصلاح النظام السياسي, فرغم وجود طروحات أكثر راديكالية تدعو إلى تغييره بالكامل بدعوى استنفاد قدرته على إدارة التحديات، فإن هذا الخيار يظل الأقل حظاً بالقبولين الداخلي والخارجي. ويقتضي مشروع الإصلاح العمل عبر مسارين متكاملين: مسار عاجل لمواجهة الأزمات الراهنة، ومسار استراتيجي بعيد المدى لإعادة بناء الدولة.

أولاً: المسار العاجل (مواجهة الأزمات)

يتضمن تدابير فورية لا تحتمل التأجيل لمعالجة الاختناقات القائمة، وتتمثل في:

١- حصر السلاح بيد الدولة: اتخاذ إجراءات رادعة لإنهاء أي مظهر أو استخدام للسلاح خارج نطاق المؤسسات الرسمية, إذ كان يُفترض أن يتزامن ذلك مع استحقاق الانسحاب الأمريكي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، غير أن تحفظات بعض الفصائل المسلحة لاعتبارات خاصة وبتأثير علاقتها مع إيران، رحّلت الموعد إلى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٧ .

٢- تفكيك منظومة الفساد: اعتماد آليات استباقية وقائية، والبدء بالقطاعات الأكثر حيوية ونزفاً للمال العام (الطاقة، المنافذ الحدودية، وعقود البناء والإعمار). ومع تحول الفساد إلى بنية مؤسسية وشبكات تمويل مرتبطة بقوى متنفذة، فإن الملاحقات الجارية لن تحقق غايتها مالم تمتد بحزم لتطال رؤوس الزعامات السياسية الفاسدة دون استثناء.

٣- إصلاح البيئة الانتخابية والحزبية: تعديل قانون الانتخابات لضمان التمثيل العادل، وضبط استخدام المال السياسي ومحاسبة القوى التي توظفه للتلاعب بالنتائج، مع التفعيل الصارم لقانون الأحزاب بحظر مشاركة أي قوى تمتلك أجنحة أو تشكيلات مسلحة، وإخضاع مصادر التمويل الحزبي لرقابة مشددة.

٤- تحييد المؤسسات الرقابية والقضائية: فك ارتهان البرلمان وأجهزة الرقابة وهيئة النزاهة للمحاصصة السياسية، وتكريس استقلال القضاء ورفع أي ضغوط أو عوائق تعترض عمله.

٥- تفكيك عُرف (التوافقية) بالمناصب: تقويض المحاصصة الحزبية في إشغال المواقع التنفيذية العليا، واستبدالها بمعايير صارمة قائمة على الكفاءة والنزاهة والتدرج المهني.

٦- معالجة الملفات العالقة مع إقليم كوردستان: التوصل إلى تسوية عادلة وشفافة دستورية الطابع، تُكرّس مبدأ المساواة الكاملة بين مواطني الإقليم ومواطني سائر أنحاء العراق في الحقوق والواجبات.

٧- حماية حقوق الأقليات: تفعيل الضمانات الدستورية لمكونات الشعب العراقي، وإزالة آثار الإرهاب والقمع والتمييز، وتبديد مخاوفهم المشروعة عبر إجراءات واقعية.

٨- خطة طوارئ خدمية وتعليمية: تأمين الاحتياجات الأساسية العاجلة في قطاعات الكهرباء والمياه والرعاية الصحية وتطوير جودة التعليم، بالتوازي مع برامج تشغيل سريعة لامتصاص البطالة.

٩- السلم المجتمعي ومواجهة الكراهية: تجريم خطاب التحريض والكراهية، وبناء جسور الثقة المتبادلة بين المكونات، وبلورة مسار مجتمعي يعزز المشاركة المدنية والواعية في الشأن العام.

ثانياً: المسار الاستراتيجي (إعادة بناء الدولة والحوكمة)

يتضمن إجراءات بنيوية هيكلية تهدف إلى استعادة ثقة المجتمع بالدولة ومؤسساتها:

١- ترسيخ دولة المواطنة: الانتقال الجذري والنهائي من نظام المحاصصة الطائفية والإثنية إلى فضاء المواطنة المتساوية أمام القانون.

٢- التعديلات الدستورية: تشكيل لجنة من الخبراء والمختصين لصياغة مشروع تعديل دستوري متكامل لمعالجة الثغرات البنيوية، وعرضه على البرلمان تمهيداً للاستفتاء الشعبي.

٣- إنهاء الفراغ التشريعي وتطبيق المواد المعطلة: تشريع القوانين الأساسية التي نص عليها الدستور (مثل قانون مجلس الاتحاد، وقانون النفط والغاز)، وتفعيل المواد الدستورية العالقة وفي مقدمتها المادة ١٤٠.

٤- التحول الاقتصادي والإنتاجي: مغادرة النمط الريعي القائم على الارتهان للنفط نحو اقتصاد إنتاجي متنوع يرتكز على الزراعة والصناعة، وتمكين القطاع الخاص ليقود قاطرة التنمية وتوليد فرص عمل مستدامة للخريجين والشباب.

٥- الحوكمة الرقمية والتحول الإلكتروني: أتمتة المؤسسات الحكومية لتبسيط المعاملات، وتقليص البيروقراطية، وسد منافذ الفساد الإداري والمالي.

٦- استعادة الثقة المجتمعية والسياسات العامة: تجاوز حالة اللامبالاة والسخرية التي طبعت المزاج العام بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة الإحباط وفقدان الأمل، وتوسيع مفهوم المشاركة ليتعدى المواسم الانتخابية إلى صناعة القرار والتفاعل مع السياسات العامة، مع تحويل مطالب الشباب والخريجين إلى برامج تنفيذية ملموسة.

٧- دبلوماسية التوازن والسيادة: بناء علاقات متوازنة مع دول الجوار الإقليمي والمجتمع الدولي، تقوم على المصالح المشتركة والتعاون المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

إن هذا المشروع الإصلاحي كفيل بتحقيق التنمية والاستقرار، وتحصين النظام السياسي من الانهيار، إلا أن تحويله من نصوص نظرية إلى واقع ملموس مرهون بإرادة سياسية حقيقية تفرضها قوى الضغط والرقابة الشعبية فالعراق يمتلك طاقات بشرية وكفاءات علمية وموارد مالية وطبيعية هائلة تحتاج فقط إلى توظيف علمي ونزيه. ومن دون التزام متزامن بالمسارين (الآني والاستراتيجي) نحو الحوكمة الرشيدة والشفافية وسيادة القانون، سيبقى البلد أسيراً لحلقة مفرغة من الأزمات تستنزف أمنه ومستقبله، بينما يمثل انتهاج هذه الخارطة السبيل الوحيد للانتقال إلى دولة التنمية والرفاه.

القسم الثاني:

الأحزاب السياسية وأزمة الدولة في العراق

قراءة نقدية في أطروحات الدكتور مهدي جابر

يمثل هذا القسم دراسة تحليلية نقدية لأطروحات الدكتور مهدي جابر بشأن واقع الأحزاب السياسية في العراق المعاصر، من خلال الانتقال من وصف مظاهر الأزمة إلى تحليل جذورها البنيوية والتنظيمية والوظيفية. وينطلق من فحص التحولات التي طرأت على دور الأحزاب بعد عام ٢٠٠٣، ومدى ابتعادها عن وظائفها التمثيلية والبرامجية، في ظل تنامي شخصنة القيادة، وضعف المأسسة التنظيمية، وتأثير المصالح الاقتصادية والسياسية في أدائها.

وتعتمد هذه الدراسة منهجاً تحليلياً نقدياً يجمع بين استخلاص المرتكزات الأساسية لأطروحات الدكتور مهدي جابر، ومناقشتها في ضوء إسهامات علم الاجتماع السياسي والنظرية الدستورية وفلسفة السلطة، ثم اختبار مدى اتساقها مع طبيعة النظام السياسي العراقي وإمكانات إصلاحه. ولا تستهدف هذه المقاربة تأييد الأطروحات أو دحضها بصورة مطلقة، بل تسعى إلى تحديد جوانب قوتها، والكشف عن حدودها التفسيرية، وتطويرها بما يعزز دقتها وموضوعيتها وقيمتها العلمية.

أولاً: أزمة الأحزاب السياسية في العراق بوصفها أزمة بنيوية ووظيفية

يرى الدكتور مهدي جابر أن أزمة الأحزاب السياسية العراقية تتجاوز إخفاقاتها في إدارة الشأن العام إلى اختلالات أعمق تتصل ببنيتها التنظيمية، وآليات اتخاذ القرار داخلها، وطبيعة قيادتها، ومدى ارتباطها بالمجتمع. وتتجلى هذه الأزمة في ضعف التجديد الفكري والتنظيمي، ومحدودية الاستجابة للمطالب المجتمعية، واتساع الفجوة بين الخطاب السياسي والممارسة الفعلية، بما أسهم في تراجع ثقة المواطنين بقدرة الأحزاب على تمثيل مصالحهم وتحقيق تطلعاتهم.

وفي السياق العراقي، يتطلب تفسير استمرار هذه الأزمة النظر إلى تفاعل العوامل الداخلية والخارجية. فإلى جانب طبيعة القيادة والبناء التنظيمي، تؤثر في أداء الأحزاب قواعد النظام السياسي، والإطار القانوني المنظم للعمل الحزبي، وتوزيع الموارد الاقتصادية، وأنماط المصالح الاجتماعية، ومستويات المشاركة السياسية. لذلك، فإن ردّ الأزمة إلى إخفاق القيادات وحدها لا يوفر تفسيراً كافياً، ما لم يُربط سلوكها بالبيئة المؤسسية التي تعمل ضمنها والحوافز التي تؤثر في خياراتها.

ومن الناحية النظرية، يمكن الاستفادة من إسهامات ماكس فيبر في تحليل أنماط الشرعية والسلطة لفهم الفوارق بين التنظيم الذي يستند إلى قواعد مؤسسية مستقرة، والتنظيم الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الولاءات الشخصية أو المكانة الرمزية للقيادة. فالشرعية القانونية العقلانية تقوم على قواعد عامة وتحديد الاختصاصات والخضوع للإجراءات، بينما تستند الشرعية التقليدية إلى الأعراف والموروثات، وتقوم الشرعية الكاريزمية على الاعتقاد بالصفات الاستثنائية للقائد. وقد تتداخل هذه الأنماط داخل الحزب الواحد، إلا أن اختلال التوازن بينها قد يحد من استقلال المؤسسات التنظيمية ويجعل استمرارية الحزب مرتبطة بأشخاص بعينهم.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن تحديد الأزمة الحزبية في أربعة أبعاد مترابطة: البعد البنيوي المتعلق بتركيبة التنظيم وتوزيع الصلاحيات داخله؛ والبعد الوظيفي المرتبط بقدرته على تمثيل المصالح وصياغة البرامج؛ والبعد الشرعي المتصل بمدى قبول المجتمع لأدائه؛ والبعد المتعلق بالثقة، الذي يعكس الفجوة بين توقعات المواطنين والممارسات الفعلية للقيادات.

وبناءً على ذلك، فإن تجاوز الأزمة لا يتحقق بمجرد استبدال القيادات أو تعديل الخطاب السياسي، بل يتطلب إصلاحاً يعزز الديمقراطية الداخلية، ويوسع المشاركة في صنع القرار، ويربط المسؤوليات التنظيمية بالكفاءة والاستحقاق، ويعيد الاعتبار للبرامج بوصفها أساساً للتنافس السياسي والمحاسبة. فالمطلوب هو تطوير البنية التي تنتج الأداء الحزبي، لا الاكتفاء بمعالجة مظاهره الخارجية.

ثانياً: هيمنة الزعامة الفردية وإشكالية المأسسة الحزبية

يسلط الدكتور مهدي جابر الضوء على هيمنة الزعامة الفردية داخل عدد من الأحزاب العراقية، حيث تتركز سلطة اتخاذ القرار وتوجيه الموارد وتحديد الخيارات السياسية في يد القائد أو دائرة ضيقة تحيط به. ويؤدي هذا النمط إلى إضعاف استقلال الهيئات التنظيمية، وتضييق فرص النقد والمشاركة، والحد من ظهور قيادات بديلة، بما يجعل الولاء الشخصي عاملاً مؤثراً في تحديد المواقع والنفوذ داخل الحزب.

وتتضح الأبعاد التنظيمية لهذه الإشكالية في ضوء أطروحات روبرت ميشيلز بشأن «القانون الحديدي للأوليغارشية». فميل القيادة إلى احتكار السلطة لا ينشأ بالضرورة من الطموح الشخصي وحده، بل قد يتعزز بفعل امتلاك القيادات الخبرة التنظيمية، والسيطرة على المعلومات والموارد، والتأثير في اختيار المرشحين وتحديد مسارات الترقية الداخلية.

وعندما تتجمع هذه الأدوات في يد نخبة محدودة، قد تتحول القيادة من وظيفة تنظيمية إلى موقع يعيد إنتاج نفوذه ويحد من فرص المنافسة على السلطة داخله.

ومن زاوية أخرى، يتيح مفهوم السلطة الكاريزمية لدى ماكس فيبر فهماً لطبيعة الارتباط الشخصي بين القائد وقواعده الحزبية. فقد تسهم المكانة الاستثنائية التي يتمتع بها القائد في توحيد التنظيم وتعزيز قدرته على مواجهة الأزمات، ولا سيما في مراحل التأسيس والتحولات السياسية الكبرى. غير أن الاعتماد المفرط على هذه المكانة قد يجعل استقرار الحزب مرتبطاً باستمرار شخص القائد، بدلاً من رسوخ مؤسساته وقدرتها على أداء وظائفها بصورة مستقلة.

ويمكن استكمال هذه القراءة بالاستفادة من تصور حنّة آرنت للسلطة بوصفها مرتبطة بقدرة الأفراد على الفعل المشترك. فمن هذا المنظور، لا تستمد السلطة السياسية استقرارها من إرادة القائد وحده، بل من المشاركة التي تمنح العمل الجماعي معناه وفاعليته. وعند إسقاط هذا التصور على التنظيم الحزبي، تتحدد مشروعية القيادة بقدرتها على تنظيم المشاركة والحفاظ على مساحة للحوار والاختلاف، لا بمجرد قدرتها على فرض القرارات أو المحافظة على الولاء الشخصي.

ومن الناحية النقدية، يمكن تطوير أطروحة الدكتور مهدي جابر بالتمييز بين قوة القيادة وتركيز السلطة. فقوة القيادة تتجلى في القدرة على التنسيق واتخاذ القرار وتحمل المسؤولية، أما تركيز السلطة فيظهر عندما تتراجع استقلالية المؤسسات الداخلية ويصبح القائد قادراً على تعطيل القواعد التي يفترض أن تنظّم عمله. وهذا التمييز ضروري لتجنب الخلط بين الحاجة التنظيمية إلى القيادة وبين الممارسات التي تضعف الديمقراطية الداخلية.

وعليه، فإن الحد من هيمنة الزعامة الفردية يتطلب إصلاحاً مؤسسياً يقوم على تحديد مدد تولي المواقع القيادية وآليات

تجديدها، وضمان نزاهة الانتخابات الداخلية، وتوزيع الصلاحيات بين الهيئات التنظيمية، وتعزيز استقلال أجهزة الرقابة، وإتاحة المعلومات للأعضاء، وحماية حقهم في النقد والاعتراض. كما تبرز أهمية اعتماد إجراءات واضحة لاختيار المرشحين للمناصب العامة، بما يقلل من تأثير الولاءات الشخصية ويعزز معايير الكفاءة والاستحقاق.

إن الانتقال من «حزب الزعيم» إلى «حزب المؤسسة» لا يتحقق بمجرد تغيير الأشخاص، بل بإقامة قواعد تضمن أن تكون القيادة وظيفة محددة الصلاحيات، خاضعة للمساءلة، وقابلة للتداول. فجوهر الإصلاح يتمثل في بناء تنظيم قادر على الاستمرار وتجديد قياداته واتخاذ قراراته وفق قواعد مستقرة، بحيث لا تتوقف فاعليته على وجود فرد بعينه، ولا تتحول سلطته الداخلية إلى امتياز يصعب مراجعته أو تغييره.

ثالثاً: الثقافة السياسية وإعادة إنتاج النخب الحزبية

يرى الدكتور مهدي جابر أن الثقافة السياسية السائدة في العراق تؤدي دوراً مؤثراً في إعادة إنتاج النخب الحزبية واستمرار نفوذها، من خلال ترسيخ الولاءات الضيقة، وتغذية أنماط التعبئة العاطفية، وإضعاف التفكير النقدي، وتقديم الانتماءات الفرعية على حساب الاعتبارات الوطنية والمصلحة العامة. ووفقاً لهذا المنظور، لا يمكن فهم طبيعة الممارسة الحزبية بمعزل عن البيئة الثقافية والاجتماعية التي تتشكل في إطارها، وما تنطوي عليه من قيم وتصورات وأنماط سلوكية تؤثر في علاقة الأفراد بالسلطة والتنظيم السياسي.

وفي هذا الإطار، تكتسب أفكار المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي بشأن الهيمنة الثقافية أهمية خاصة في تفسير هذه الظاهرة؛ إذ

يوضح غرامشي أن استمرار الهيمنة السياسية لا يقوم على الإكراه المباشر وحده، وإنما يستند أيضاً إلى إنتاج القبول الاجتماعي وترسيخ منظومة من الأفكار والقيم والتصورات التي تجعل النظام القائم يبدو طبيعياً أو بديهياً في نظر قطاعات من المجتمع. فالهيمنة، بهذا المعنى، لا تقتصر على إخضاع الإرادة، بل تمتد إلى تشكيل الوعي وتوجيه فهم الأفراد للواقع السياسي والاجتماعي، بما يسهم في إعادة إنتاج علاقات القوة القائمة.

وتتيح أفكار بيير بورديو، ولا سيما مفهوم رأس المال الرمزي، مدخلاً تفسيرياً مهماً لفهم الكيفية التي تتحول بها المكانة الدينية أو القومية أو التاريخية أو النضالية إلى مصدر للنفوذ السياسي والاجتماعي. فالرموز والذاكرة الجماعية والرصيد التاريخي للنضال قد تؤدي دوراً أساسياً في بناء الثقة وتعزيز الشرعية، غير أن توظيفها سياسياً قد يفضي، في بعض الحالات، إلى تحويل المكانة الرمزية للقيادات إلى امتياز دائم، يمنحها حصانة اجتماعية من النقد والمساءلة، ويحدّ من إمكان إخضاع ممارساتها لمعايير التقييم الديمقراطي. وبهذا المعنى، لا تعود الرمزية مجرد تعبير عن الذاكرة الجمعية، بل قد تتحول إلى أداة لإعادة إنتاج النفوذ وترسيخ علاقات الهيمنة داخل التنظيمات الحزبية والمجتمع.

ومع ذلك، فإن تفسير أزمة الأحزاب السياسية والدولة في العراق يظل قاصراً إذا اختُزل في الثقافة السياسية وحدها، أو عوملت هذه الثقافة بوصفها بنية ثابتة ومستقلة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية. فالثقافة السياسية ليست معطى جامداً، وإنما هي حصيلة تفاعل تاريخي مستمر بين مستوى التعليم، وطبيعة النظام الاقتصادي، وكفاءة المؤسسات العامة، وتجارب العنف والصراع،

ومستوى الاستقرار الأمني، ومدى تمتع المواطنين بحقوقهم وقدرتهم على الوصول العادل إلى الخدمات والفرص.

وبناءً على ذلك، فإن إصلاح الثقافة السياسية لا يمكن أن يتحقق من خلال الخطاب الوعظي أو الدعوة المجردة إلى تعزيز المواطنة والوعي الديمقراطي، ما لم يقترن بإصلاح مؤسسي فعلي يعيد الاعتبار إلى سيادة القانون، ويضمن تكافؤ الفرص، ويعزز الشفافية والمساءلة، ويفصل بين الحق العام والمصلحة الحزبية أو الشخصية. فحين يحصل المواطن على حقوقه من خلال مؤسسات كفوءة ومحايدة، تتراجع حاجته إلى الوساطة والولاء الشخصي، وتصبح المواطنة أساساً للعلاقة بين الفرد والدولة، بدلاً من التبعية لشبكات النفوذ.

رابعاً: انتقال الأحزاب من المعارضة إلى الحكم

يرى الدكتور مهدي جابر أن الخبرة السياسية التي اكتسبتها أحزاب عراقية عديدة خلال مراحل معارضتها للأنظمة السابقة لم تكن كافية، في حد ذاتها، لتمكينها من إدارة الدولة بكفاءة بعد عام ٢٠٠٣. فالأحزاب التي نشأت أو عملت في ظروف القمع السياسي، أو مارست المعارضة السرية والمسلحة، أو أدارت نشاطها من خارج البلاد، اكتسبت مهارات ترتبط بالتعبئة السياسية، واستقطاب الأنصار، وتعزيز الانضباط التنظيمي، ومواجهة الخصوم، والحفاظ على تماسك بنيتها الداخلية في بيئات تتسم بالاضطراب والمخاطر. غير أن هذه الخبرات، على أهميتها في سياق العمل المعارض، لا تفضي بالضرورة إلى امتلاك الكفاءات المؤسسية والإدارية اللازمة لإدارة الدولة، وصياغة السياسات العامة، والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وتقديم الخدمات، وتحقيق المصلحة العامة.

وتكشف هذه الأطروحة عن تمايز جوهري بين منطق المعارضة ومنطق الحكم؛ فالمعارضة، ولا سيما في ظل الأنظمة السلطوية، تركز على تعبئة القواعد الاجتماعية، وبناء الولاءات التنظيمية، ومقاومة السلطة القائمة، والحفاظ على استمرارية التنظيم. أما إدارة الدولة في إطار نظام ديمقراطي، فتقتضي منطقاً مختلفاً يقوم على احترام القانون، والاعتراف بالتعددية السياسية، وإدارة الاختلاف، والتفاوض مع القوى المنافسة، واعتماد معايير الكفاءة والاستحقاق، فضلاً عن ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والمساواة في التعامل مع المواطنين. ومن ثم، فإن الانتقال من المعارضة إلى الحكم لا يمثل مجرد انتقال في الموقع السياسي، بل يستلزم تحولاً في الثقافة التنظيمية، وأنماط التفكير، وآليات اتخاذ القرار، وطبيعة العلاقة بين الحزب والدولة والمجتمع.

ويمكن تأطير هذه الإشكالية نظرياً بالاستناد إلى تصور ماكس فيبر للبيروقراطية القانونية العقلانية، التي تقوم على الاختصاص الوظيفي، والتدرج الإداري، وتقسيم العمل، والاحتكام إلى قواعد عامة ومستقرة، والفصل بين الوظيفة العامة والمصالح الشخصية أو الفئوية. ووفقاً لهذا المنظور، لا تتحقق عقلانية الإدارة العامة بمجرد تغيير شاغلي المناصب أو استبدال النخب الحاكمة، وإنما تتطلب بناء جهاز مؤسسي يعمل وفق قواعد قانونية وإدارية مستقرة، بعيداً عن منطق الولاء الشخصي والانتماء الحزبي.

ويتكامل هذا التحليل مع أفكار صامويل هنتنغتون في كتابه «النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة»، ولا سيما مفهوم المؤسسية السياسية الذي يربط استقرار النظام السياسي بقدرة مؤسساته على اكتساب

التنظيم والاستقلال النسبي والاستمرارية والفاعلية. فالمشاركة السياسية، على الرغم من ضرورتها في بناء النظام الديمقراطي، لا تكفي وحدها لضمان استقراره أو تحسين أدائه؛ إذ تتوقف نتائجها أيضاً على قدرة المؤسسات على استيعاب المطالب المتزايدة، وتنظيم التنافس بين القوى السياسية، وتحويل المشاركة الشعبية إلى سياسات عامة قابلة للتنفيذ.

ومع ذلك، فإن التفسير العلمي لهذه الإشكالية يقتضي تجنب اختزال تعثر الأداء الحكومي العراقي في قصور خبرة الأحزاب المعارضة السابقة وحده؛ إذ تداخلت في تشكيل هذه التجربة عوامل بنيوية وسياسية متعددة، من بينها طبيعة النظام السياسي الذي تأسس بعد عام ٢٠٠٣، وضعف مؤسسات الرقابة والمساءلة، واستمرار الاعتماد على الاقتصاد الريعي، والتدخلات الخارجية، وانتشار السلاح خارج السيطرة الفعلية للدولة، فضلاً عن تسييس الوظيفة العامة وتراجع معايير الكفاءة في بعض مؤسساتها.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن أزمة الانتقال من المعارضة إلى الحكم في العراق تمثل إشكالية مركبة تتداخل فيها محدودية الخبرة الإدارية مع اختلالات البناء المؤسسي، وضعف قواعد المساءلة، واستمرار منطق الولاءات الحزبية في إدارة الموارد العامة. ومن ثم، فإن تجاوز هذه الأزمة لا يتحقق بمجرد استبدال النخب السياسية أو توسيع المشاركة الانتخابية، بل يتطلب ترسيخ دولة المؤسسات والقانون، وتعزيز استقلال الإدارة العامة، واعتماد الكفاءة والاستحقاق في التوظيف والترقية، وتطوير آليات الرقابة والمساءلة.

خامساً: الديمقراطية الداخلية والديمقراطية في النظام السياسي

يرى الدكتور مهدي جابر أن الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب ترتبط بطبيعة النظام السياسي الذي تعمل في إطاره، نظراً إلى الدور الذي تؤديه في إعداد القيادات، واختيار المرشحين، وصياغة البرامج الانتخابية، وتوجيه السياسات العامة. فالأحزاب ليست مجرد أدوات للوصول إلى السلطة، بل مؤسسات تسهم في تشكيل الثقافة السياسية وتحديد طبيعة العلاقة بين القيادة والقواعد التنظيمية والمجتمع.

ويمكن إضاءة هذه الإشكالية بالاستناد إلى أفكار يورغن هابرماس بشأن التواصل الديمقراطي، الذي يؤكد أهمية الحوار وتبادل الحجج وإتاحة الفرصة لمناقشة القرارات بعيداً عن الإكراه واحتكار المعلومات. ووفقاً لهذا المنظور، لا تُقاس ديمقراطية الحزب بمجرد إجراء انتخابات داخلية أو النص على حق الأعضاء في المشاركة، بل بمدى تأثيرهم الفعلي في القرارات، وقدرتهم على مناقشة توجهات القيادة، والحصول على المعلومات، والتعبير عن الآراء المخالفة دون التعرض للإقصاء.

غير أن العلاقة بين الديمقراطية الداخلية والديمقراطية في النظام السياسي ليست علاقة سببية حتمية. فقد تعمل أحزاب ذات تنظيمات داخلية مغلقة ضمن نظام تعددي، كما أن إجراء انتخابات حزبية تنافسية لا يضمن وحده التزام الحزب بمبادئ الديمقراطية عند ممارسة السلطة. وتتوسط هذه العلاقة عوامل مؤسسية أوسع، تشمل النظام الانتخابي، والإطار الدستوري والقانوني، واستقلال القضاء، وحرية الإعلام، وفاعلية المجتمع المدني، ومدى خضوع القوى السياسية للمساءلة.

ويتصل ذلك بمبدأ دستوري أساسي، هو أن الديمقراطية لا تختزل في حكم الأغلبية أو نتائج الاقتراع، بل تتطلب أيضاً حماية الحقوق والحريات، واستقلال القضاء، وضمان التعددية السياسية، وخضوع السلطات للقانون. فالانتخابات لا تمنع احتكار السلطة إذا غابت الضوابط الدستورية والمؤسسات الرقابية التي تحمي المنافسة وتحد من إساءة استخدام التفويض الانتخابي.

ومن الناحية النقدية، تتمثل أهمية الديمقراطية الداخلية في كونها عاملاً مساعداً على ترسيخ الممارسة الديمقراطية، لا ضمانة مستقلة لتحقيقها. ففاعليتها تتوقف على اقترانها بمؤسسات دستورية وقانونية قادرة على تقييد السلطة، وضمان التنافس الحر، وحماية الحقوق الأساسية. ولذلك، فإن المعيار الحاسم ليس ما تعلنه الأحزاب من التزام بالديمقراطية، بل مدى تجسيدها لهذه المبادئ في قواعدها التنظيمية، ومدى احترامها لها عندما تتعارض مع مصالح قياداتها أو حساباتها السياسية.

سادساً: الفجوة بين الأحزاب والمجتمع وأزمة التمثيل السياسي

يرى الدكتور مهدي جابر أن اتساع الفجوة بين الأحزاب السياسية والمجتمع العراقي يرتبط بتراجع الثقة الشعبية، وتراكم الإخفاقات السياسية والخدمية، وانتشار الفساد، وتغليب المصالح الحزبية على المطالب العامة. ولا تقتصر دلالة هذه الأزمة على تراجع شعبية بعض التنظيمات، بل تشمل التساؤل عن قدرة النظام التمثيلي على تحويل المشاركة الانتخابية إلى نتائج ملموسة في حياة المواطنين.

ويمكن فهم هذه الإشكالية في ضوء نظرية التمثيل السياسي، ولا سيما إسهامات حنّة بيتكن في كتابها «مفهوم التمثيل»، التي تتيح

التمييز بين التمثيل بوصفه صفة تُكتسب من خلال الإجراءات الرسمية، والتمثيل بوصفه ممارسة فعلية تقوم على الاستجابة لمصالح من يجري تمثيلهم. ووفقاً لهذا التمييز، لا تكفي المشاركة في الانتخابات أو الفوز بالمقاعد لإثبات فاعلية التمثيل، ما لم تقترن بقدرة الأحزاب على التعبير عن المطالب المجتمعية ومتابعتها وإخضاع ممثليها للمساءلة.

وتتعمق أزمة التمثيل عندما تحل العلاقات الزبائنية محل العلاقة القائمة على الحقوق والمواطنة. ففي ظل ضعف الخدمات العامة ومحدودية الفرص الاقتصادية، قد تُستخدم الوظائف والمساعدات والخدمات لتعزيز الولاءات السياسية، بدلاً من توزيعها وفق معايير عامة. ويؤدي ذلك إلى إضعاف مبدأ المساواة، وتحويل العلاقة بين المواطن والحزب من علاقة سياسية تقوم على البرامج والمحاسبة إلى علاقة ترتبط بالمنافع المباشرة.

غير أن تراجع الثقة بالأحزاب لا يعني بالضرورة انحسار الاهتمام بالشأن العام. فقد تدفع أزمة التمثيل المواطنين إلى البحث عن قنوات بديلة للتعبير عن مطالبهم، كما ظهر في احتجاجات تشرين ٢٠١٩، التي عكست مطالب تتعلق بمكافحة الفساد، وتحسين الخدمات، وتوسيع فرص المشاركة، وإصلاح العلاقة بين الدولة والمجتمع.

ومن الناحية النقدية، يمكن تطوير أطروحة الدكتور مهدي جابر بالتمييز بين أزمة الثقة وأزمة التمثيل. فقد تتراجع الثقة نتيجة إخفاقات محددة، بينما تشير أزمة التمثيل إلى خلل أعمق في العلاقة بين التفويض الانتخابي والاستجابة الفعلية للمطالب العامة.

وخلاصة القول، إن أزمة التمثيل السياسي في العراق تتجسد في اتساع المسافة بين حصول الأحزاب على التفويض الانتخابي وقدرتها

على الاستجابة لمصالح المواطنين. ويظل إصلاح هذه العلاقة رهناً بقدرة الأحزاب على تحويل مطالب المجتمع إلى سياسات قابلة للتنفيذ والتقييم، وإخضاع أدائها للمساءلة العامة.

سابعاً: الشباب والتحولات في المشاركة السياسي]

يرى الدكتور مهدي جابر أن تراجع ثقة قطاعات من الشباب العراقي بالأحزاب السياسية يعكس اختلالات تتصل بضعف فرص العمل، وتراجع الخدمات العامة، ومحدودية فرص الكفاءات الشابة في الوصول إلى مواقع التأثير، فضلاً عن بطء تجديد القيادات والبرامج الحزبية. وتكشف هذه الظاهرة عن فجوة بين تطلعات الأجيال الجديدة وقدرة المؤسسات السياسية على استيعاب مطالبها وتحويلها إلى سياسات عملية.

ومع ذلك، فإن ضعف الانخراط الحزبي لا يدل بالضرورة على اللامبالاة السياسية؛ إذ ينبغي التمييز بين العزوف عن الشأن العام ورفض قنوات المشاركة التقليدية. فقد يختار الشباب التعبير عن مواقفهم من خلال الاحتجاجات، والمبادرات المدنية، والنقاشات العامة عبر المنصات الرقمية، بدلاً من الانضمام إلى التنظيمات الحزبية القائمة.

ويمكن تفسير هذا التحول بالاستناد إلى نظرية الموارد السياسية، التي تؤكد أن المشاركة لا تتوقف على الرغبة وحدها، بل تتأثر بتوافر الموارد المادية والمعرفية، والوقت، وشبكات العلاقات، والفرص المؤسسية.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية أفكار ألكسيس دي توكفيل بشأن دور الجمعيات في تنمية المشاركة المدنية. فالجمعيات تتيح للأفراد

تعلم العمل الجماعي، وتنظيم المصالح المشتركة، وتحمل المسؤولية، والمساهمة في الشأن العام.

ومن الناحية النقدية، يمكن تطوير أطروحة الدكتور مهدي جابر من خلال التمييز بين ثلاثة أبعاد للمشاركة الشبابية: البعد الاجتماعي والاقتصادي الذي يحدد الموارد والفرص المتاحة؛ والبعد المؤسسي الذي يتعلق بمدى انفتاح الأحزاب والمنظمات المدنية؛ والبعد السياسي الذي يقيس قدرة الشباب على التأثير الفعلي في القرارات العامة.

وخلاصة القول، إن التحدي لا يتمثل في إعادة الشباب إلى الأحزاب بصورتها القائمة فحسب، بل في تطوير المؤسسات والبيئة السياسية بما يجعل المشاركة ذات معنى وفاعلية.

ثامناً: المواطنة والهوية الوطنية وإدارة التعدد العراقي

يرى الدكتور مهدي جابر أن إخفاق الأحزاب السياسية العراقية في ترسيخ دولة المواطنة المتساوية يمثل أحد مظاهر أزمة البناء السياسي بعد عام ٢٠٠٣، إذ اعتمدت قوى حزبية متعددة على الانتماءات القومية والدينية والمذهبية والمناطقية في تعزيز قواعدها الاجتماعية وتوسيع نفوذها السياسي.

غير أن هذه الإشكالية لا تكمن في التعدد الاجتماعي ذاته، بل في طبيعة إدارته سياسياً ومؤسسياً. فالتنوع القومي والديني والمذهبي لا يتعارض بالضرورة مع الاستقرار أو الاندماج الوطني، وإنما تتوقف آثاره على قدرة الدولة على حماية الحقوق والحريات، وضمان المساواة أمام القانون، ومنع استثمار الاختلافات لتكريس النفوذ أو إقصاء المنافسين.

وتتجاوز المواطنة، في هذا السياق، مجرد الاعتراف القانوني بالانتماء

إلى الدولة، لتشمل منظومة من الحقوق والواجبات، وتكافؤ الفرص، والمشاركة في الحياة العامة دون تمييز. ولا يستلزم هذا التصور التخلي عن الخصوصيات الثقافية أو الانتماءات القومية والدينية، بل يقتضي الفصل بين مشروعية هذه الانتماءات وبين توظيفها لتحديد المكانة السياسية أو توزيع الموارد العامة.

وفي هذا الإطار، توفر أطروحات ويل كيمليكا بشأن التعددية الثقافية وحقوق الأقليات مدخلاً نظرياً لفهم العلاقة بين المساواة وحماية الخصوصيات الجماعية. فالمساواة الفعلية قد تستلزم اتخاذ تدابير تضمن عدم تهميش الأقليات وتمكينها من المشاركة في الحياة العامة، لكنها لا تبرر منح النخب السياسية حق احتكار تمثيل الجماعات التي تدّعي التعبير عنها.

كما تساعد أفكار بندكت أندرسون بشأن الأمة بوصفها جماعة متخيّلة على تفسير كيفية تشكّل الهوية الوطنية. فالانتماء الوطني لا يقوم على الروابط الموروثة وحدها، بل يتكون تاريخياً من خلال الذاكرة المشتركة والرموز والمؤسسات والممارسات التي تمنح الأفراد شعوراً بالانتماء إلى إطار سياسي جامع.

ومن هنا، يمكن تطوير أطروحة الدكتور مهدي جابر بالتمييز بين الهوية بوصفها انتماءً ثقافياً واجتماعياً مشروعاً، والهوية بوصفها أداة للتعبئة السياسية، والهوية بوصفها معياراً لتوزيع السلطة والموارد والفرص.

وخلاصة القول، إن بناء دولة المواطنة في العراق لا يستلزم محو التعدد أو فرض هوية متجانسة، بل إقامة إطار وطني يحمي الاختلاف ويمنع تحويله إلى أساس للتمييز والاحتكار.

تاسعاً: المحاصصة السياسية وإشكالية الديمقراطية التوافقية

يرى الدكتور مهدي جابر أن المحاصصة السياسية تمثل أحد العوامل التي أسهمت في إضعاف الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، من خلال تحويل التنافس على إدارة الشأن العام إلى صراع على المناصب والموارد والنفوذ، الأمر الذي أضعف الصلة بين المسؤولية الحكومية والكفاءة، ووسّع نطاق المحسوبية والولاءات الحزبية داخل المؤسسات العامة.

وتقتضي دراسة هذه الظاهرة التمييز بين الديمقراطية التوافقية بوصفها نموذجاً لإدارة المجتمعات المتعددة، والمحاصصة بوصفها ممارسة قد تختزل المشاركة السياسية في تقاسم المناصب والموارد بين القوى النافذة. فالتوافق ليس في ذاته نقيضاً للديمقراطية، بل قد يكون ضرورة لضمان مشاركة المكونات المختلفة ومنع استئثار أغلبية سياسية بالسلطة في المجتمعات المنقسمة. غير أن مشروعيته تتوقف على طبيعة القواعد التي تنظمه والنتائج التي يفضي إليها.

وفي هذا السياق، يقدم عالم السياسة أرند ليبهارت إطاراً نظرياً لفهم الديمقراطية التوافقية، من خلال تأكيده أهمية الائتلافات الواسعة، والتمثيل النسبي، والاستقلال الذاتي لبعض الجماعات، وضمانات المشاركة في صنع القرار. وتهدف هذه الترتيبات إلى إدارة الاختلافات بصورة سلمية، وتوسيع قاعدة المشاركة، والحد من مخاطر الإقصاء السياسي.

لكن الديمقراطية التوافقية لا تعني تحويل كل منصب عام إلى حصة حزبية أو طائفية، ولا إخضاع التعيينات والقرارات الإدارية لمساومات القيادات السياسية. فثمة فرق جوهري بين ضمان مشاركة المكونات في المؤسسات الدستورية وبين توزيع أجهزة الدولة ومواردها وفق اتفاقات

غيـر رسـمية تتقـدم فيهـا المصالـح الحزبيـة علـى متطلبـات الكفـاءة والمصلحـة العامـة.

ويمكـن تفسـير جانـب مـن هـذه الظاهـرة بالاسـتناد إلـى نظريـة الاختيـار العـام لـدى جيمـس بوكانـان، التـي تـدرس سـلوك الفاعلـين السياسـيين في ضـوء الحوافـز والمصالـح التـي تؤثـر في قراراتهـم. فمـن هـذا المنظـور، لا يكفـي افتـراض أن المسـؤولين سـيتصرفون دائمـاً وفـق المصلحـة العامـة، بـل ينبغـي تصميـم المؤسسـات بطريقـة تحـد مـن فـرص اسـتغلال السـلطة لتحقيـق مكاسـب حزبيـة أو شـخصية.

وخلاصـة القـول، إن جوهـر الأزمـة لا يكمـن في التوافـق السياسـي باعتبـاره وسـيلة لإدارة التعـدد، بـل في انحرافـه نحـو المحاصصـة غيـر المنضبطـة التـي تجعـل المناصـب والمـوارد موضوعـاً للمسـاومة الحزبيـة. وتقتضـي المعالجـة إقامـة تـوازن بـين ضمـان المشـاركة السياسـية واحتـرام معاييـر الكفـاءة والاسـتقلال المؤسسـي، بحيـث تكـون الشـراكة وسـيلة لتعزيـز الدولـة، لا أداة لتقاسـمها.

عاشراً: الاقتصاد الريعي والفساد السياسي واستحواذ شبكات المصالح على الدولة

يـرى الدكتـور مهـدي جابـر أن الاقتصـاد الريعـي يمثـل مدخـلاً أساسـياً لفهـم العلاقـة بـين الأحـزاب السياسـية والدولـة في العـراق، بالنظـر إلـى مـا توفـره الإيـرادات النفطيـة مـن مـوارد ماليـة واسـعة تتركـز في يـد السـلطة العامـة، ومـا تتيحـه مـن إمكانـات لتوظيـف الإنفـاق الحكومـي في بنـاء التحالفـات السياسـية وتعزيـز الـولاءات وتوزيـع المنافـع.

ومـع ذلـك، لا ينبغـي التعامـل مـع الريـع بوصفـه سـبباً حتميـاً للفسـاد؛ إذ تتوقـف آثـاره علـى طبيعـة المؤسسـات، ومـدى اسـتقلال القضـاء وأجهـزة

الرقابة، وشفافية إدارة المال العام. فالاقتصاد النفطي قد يوفر موارد للتنمية وتحسين الخدمات، لكن غياب الضوابط المؤسسية قد يحول هذه الموارد إلى مجال للتنافس على الامتيازات بدلاً من توظيفها لتحقيق أهداف التنمية الوطنية.

ومن هنا تبرز أهمية مفهوم استحواذ الدولة (State Capture) في تطوير التحليل النقدي لأطروحة الدكتور مهدي جابر. فالمفهوم لا يشير فقط إلى مخالفة القوانين أو الاستيلاء على الأموال العامة، بل يتناول الحالات التي تتمكن فيها مصالح خاصة من التأثير في صياغة القواعد القانونية والسياسات العامة والقرارات التنظيمية، بما يضمن استمرار امتيازاتها.

ويقتضي هذا المنظور التمييز بين أنماط الفساد المتداخلة. فالفساد السياسي يتمثل في توظيف السلطة العامة لخدمة مصالح حزبية أو شخصية على حساب المصلحة العامة، بينما يتعلق الفساد الإداري بانحراف الإجراءات والممارسات داخل الجهاز الحكومي، مثل المحاباة وإساءة استخدام الصلاحيات. أما الفساد المالي فيشمل الاستيلاء على الأموال العامة أو التصرف فيها خلافاً للقانون، في حين يتصل الفساد الانتخابي بالتلاعب بنزاهة المنافسة أو استغلال الموارد العامة للتأثير في إرادة الناخبين.

وتوفر دراسات سوزان روز-أكرمان بشأن الفساد، إلى جانب الأدبيات الاقتصادية والمؤسسية المرتبطة بتوزيع المعلومات والحوافز، إطاراً لفهم استمرار هذه الممارسات. ففرص الفساد لا تتحدد بالنزاهة الفردية وحدها، بل تتأثر أيضاً بمدى وضوح القواعد، وشفافية القرارات، وتوزيع الصلاحيات، وإمكانات الرقابة، واحتمالات اكتشاف المخالفات ومعاقبة مرتكبيها.

ومـن هـذا المنظـور، يمكـن تطويـر أطروحـة الدكتـور مهـدي جابـر بالتمييـز بـين الفسـاد بوصفـه مخالفـة في ممارسـة السـلطة، والفسـاد بوصفـه آليـة لإعـادة إنتـاج النفـوذ. ففـي الحالـة الأولـى، قـد تتحقـق المنفعـة غيـر المشـروعة مـن خـلال تصـرف فـردي أو قـرار مخالـف للقانـون؛ أمـا في الحالـة الثانيـة، فيصبـح الفسـاد جـزءاً مـن شـبكة علاقـات تتبـادل فيهـا الأطـراف المنافـع والحمايـة، وتؤثـر في توزيـع الفـرص والتعيينـات والقـرارات الرقابيـة.

وخلاصـة القـول، إن العلاقـة بـين الاقتصـاد الريعـي والفسـاد السياسـي في العـراق ينبغـي أن تُفهـم في ضـوء تفاعـل المـوارد العامـة مـع بنيـة السـلطة والحوافـز المؤسسـية وشـبكات المصالـح. ومـن ثـم، فـإن مواجهـة هـذه الأزمـة تسـتلزم الحـد مـن فـرص اسـتغلال السـلطة، وتفكيـك آليـات الحمايـة المتبادلـة بـين المصالـح السياسـية والاقتصاديـة، وإرسـاء قواعـد تضمـن شـفافية إدارة المـوارد وخضـوع القـرارات للمراجعـة والمسـاءلة وسـيادة القانـون.

الحـادي عشـر: العشـيرة والطائفـة والقوميـة بـين الانتمـاء الاجتماعـي والتوظيـف السياسـي

يركـز هـذا المحـور علـى تتبـع مسـارات تحـول البنـى العشـائرية والطائفيـة والقوميـة في العـراق إلـى فواعـل داخـل النظـام السياسـي. وإذا كان التحليـل السـابق قـد أرسـى التمايـز المفاهيمـي بـين التنـوع الثقـافي كمصـدر للإثـراء المجتمعـي وبـين اعتمـاده معيـاراً لتقاسـم المواقـع العامـة، فـإن الإضافـة النوعيـة التـي يطرحهـا الدكتـور مهـدي جابـر هنـا تتمثـل في تفكيـك الآليـات الوظيفيـة التـي تنتـج هـذا التحـول وتمنحـه الفاعليـة في الواقـع العراقـي.

تكتسب هذه الإشكالية عمقها في ضوء العلاقة الجدلية بين طبيعة الدولة والمجتمع؛ إذ يؤدي ضعف الحماية القانونية وغياب قنوات التوزيع العادل للموارد إلى نشوء حالة من الاضطرار المجتمعي للبحث عن بدائل أمنية واقتصادية. وهنا تحديداً تتغير وظيفة «رأس المال الاجتماعي والرمزي» المرتبط بالروابط الأولية؛ فلا تعود العشيرة أو الطائفة مجرد إطار للتضامن التلقائي أو حفظ الذاكرة المشتركة، بل تتحول أدواتها ووساطاتها إلى قنوات نفوذ سياسي واقتصادي تتنافس على إدارة الفرص واقتسام المواقع العامة.

ولا تنبع استمرارية هذا النمط من مجرد تمسك مجتمعي بالتقاليد والموروثات، بل تستند إلى بنية «اقتصاد سياسي» تؤمّن فيه السلطة الحاكمة استمراريتها عبر شبكات زبائنية متبادلة، تجعل من الوساطة غير الرسمية السبيل الأكثر جدوى لنيل الحقوق أو توفير الحماية. ومن ثم، فإن تجاوز هذا الواقع المأزوم لا يرتبط بإدانة الانتماءات الأولية أو محاولة تغييبها قسراً من الفضاء الاجتماعي، بل يرتكز أساساً على بناء بيئة مؤسسية وقانونية محايدة تجعل الكفاءة والمواطنة المتساوية هما المرجع الحاسم في نيل الفرص وتوزيع الموارد، مما يفرغ التوظيف السياسي لتلك الهويات من وظيفته النفعية وجدواه العملية.

الثاني عشر: الأحزاب العابرة للهويات وإشكالية بناء الوطنية السياسية

يثير الدكتور مهدي جابر إشكالية جوهرية تتعلق بضعف الأحزاب العابرة للهويات الفرعية في العراق، ومحدودية قدرتها على التحول إلى قوى سياسية واجتماعية قادرة على استقطاب المواطنين على أساس

البرامج والمصالح العامة، بدلاً من الارتكاز إلى الانتماءات القومية أو الدينية أو الطائفية أو المناطقية.

ويمكن تعميق هذا التحليل بالاستفادة من أطروحات بندكت أندرسون بشأن الأمة بوصفها جماعة متخيَّلة، ومن تصورات إرنست غلنر حول العلاقة بين القومية والتحولات الاجتماعية والمؤسسية المرتبطة بالمجتمع الحديث. فمن منظور أندرسون، لا تقوم الجماعة الوطنية على معرفة جميع أفرادها بعضهم ببعض، بل على تشكّل تصورات مشتركة عن الانتماء إلى جماعة سياسية أوسع، تتعزز من خلال اللغة والاتصال والرموز والسرديات التاريخية المشتركة. أما غلنر، فيبرز أهمية التحولات الاجتماعية والتعليمية والمؤسسية في تشكيل الثقافة المشتركة التي تتيح قيام مجتمع سياسي حديث.

واستناداً إلى ذلك، لا يمكن النظر إلى الوطنية السياسية باعتبارها معطى تاريخياً مكتملاً أو هوية ثابتة تسبق الممارسة السياسية، بل ينبغي فهمها بوصفها عملية مستمرة لإنتاج المصالح المشتركة وتوسيع دوائر التضامن بين المواطنين. فوجود دولة واحدة أو دستور مشترك لا يكفي، في حد ذاته، لتكوين مجال سياسي وطني متماسك، ما لم يشعر المواطنون بأن المؤسسات العامة تمثلهم على قدم المساواة، وأن اختلاف انتماءاتهم لا يحرمهم من المشاركة أو يؤثر في فرصهم في الوصول إلى الحقوق والموارد.

ومن الناحية النقدية، ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات كثيراً ما يجري الخلط بينها: الخطاب الوطني الذي تتبناه الأحزاب، والبنية التنظيمية التي تحكم عملها، والقاعدة الاجتماعية التي تستند إليها فعلياً. فقد يتبنى حزب ما خطاباً وطنياً شاملاً، في حين تظل عضويته أو قيادته أو قواعد اختيار مرشحيه محصورة في بيئة اجتماعية أو جغرافية محددة.

وبناءً على ذلك، فإن التحدي الأساسي لا يتمثل في الدعوة المجردة إلى الوحدة الوطنية، وإنما في تحويل الوطنية من قيمة رمزية إلى مبدأ ناظم للحياة السياسية، يتجسد في مؤسسات عادلة، وأحزاب ديمقراطية، وبرامج عامة، وقواعد تنافس تتيح للمواطنين المشاركة على أساس الحقوق والمصالح المشتركة.

الثالث عشر: الأزمات الحكومية وتصميم النظام السياسي

يرى الدكتور مهدي جابر أن تكرار الأزمات الحكومية في العراق لا يمكن تفسيره بوصفه مجرد تعثر إجرائي في تشكيل الحكومات أو نتيجة مؤقتة للخلافات بين القوى السياسية، بل يعكس اختلالات أعمق في بنية النظام السياسي، وفي طبيعة العلاقة بين قواعده الدستورية وآليات عمله الفعلية. وتتجلى هذه الاختلالات بوضوح عندما تتحول مفاوضات تشكيل الحكومة من عملية سياسية تهدف إلى ترجمة نتائج الانتخابات إلى سلطة تنفيذية قادرة على تنفيذ برنامج حكومي واضح، إلى مساومات مطولة تتمحور حول توزيع المناصب والنفوذ وضمان المصالح الحزبية.

وتقتضي القراءة النقدية لهذا التشخيص التمييز بين مستويين متداخلين من الأزمات: أزمة تشكيل الحكومة، وأزمة فاعلية الحكم. فالأولى تتعلق بالقدرة على إنتاج سلطة تنفيذية وفق القواعد الدستورية والنتائج الانتخابية، وقد تنشأ عن تعدد القوى السياسية، وتشتت التمثيل البرلماني، وتعقيد بناء الائتلافات، وتباين تصورات الأطراف بشأن توزيع المسؤوليات. أما الثانية، فهي أعمق من الناحية المؤسسية، لأنها تتصل بقدرة الحكومة، بعد تشكيلها، على اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات العامة، وتنسيق عمل الوزارات، وإدارة الموارد، والاستجابة لمطالب المجتمع، والخضوع للمساءلة البرلمانية والقانونية.

ومن هذا المنطلق، ينبغي النظر إلى تصميم النظام السياسي باعتباره مجموعة من الحوافز والقيود التي تؤثر في سلوك الفاعلين، لا باعتباره إطاراً قانونياً محايداً عن نتائج الممارسة السياسية. فالقواعد المتعلقة بتشكيل الحكومة، وتحديد صلاحيات السلطات، وتنظيم العلاقة بين البرلمان والجهاز التنفيذي، لا تقتصر وظيفتها على توزيع الاختصاصات، بل تؤثر أيضاً في حسابات الأحزاب، واستراتيجيات التحالف، وتكلفة تعطيل المؤسسات، وإمكان إسناد المسؤولية عن الإخفاقات إلى الجهات المعنية.

ويكمن الفارق الجوهري، إذن، بين التوافق الديمقراطي الذي يهدف إلى بناء أغلبية قادرة على الحكم مع احترام حقوق المعارضة، والتوافق غير المنضبط الذي يوزع السلطة بين القوى المشاركة بطريقة تضعف التمييز بين المسؤولية الحكومية والرقابة البرلمانية.

وبناءً على ما تقدم، إن تكرار الأزمات الحكومية في العراق يكشف عن فجوة محتملة بين البناء الدستوري الرسمي وآليات اشتغال النظام السياسي في الواقع. ولا يمكن ردم هذه الفجوة بإعادة توزيع المناصب أو التوصل إلى تسويات مؤقتة بين القوى المتنافسة، بل بإرساء قواعد مستقرة لإدارة الاختلاف، وتحديد المسؤولية السياسية، وضمان فاعلية المؤسسات، وربط تشكيل الحكومات ببرامج قابلة للتنفيذ والتقييم.

الرابع عشر: قانون الأحزاب بين النص القانوني وواقع التطبيق

يرى الدكتور مهدي جابر أن قانون الأحزاب السياسية في العراق يشكّل إطاراً تشريعياً ضرورياً لتنظيم التعددية الحزبية وضبط ممارسة النشاط السياسي، وتحديد الحقوق والالتزامات المترتبة على تأسيس الأحزاب وعملها وتمويلها. غير أن وجود هذا الإطار، على أهميته، لا يكفي لضمان

انتظام الحياة الحزبية وفق مقتضيات الديمقراطية ودولة القانون؛ إذ تتوقف فاعليته على مدى قدرة المؤسسات المختصة على تطبيق أحكامه باستقلال وحياد، وعلى خضوع الأحزاب، بمختلف مواقعها السياسية، لمعايير موحدة في الرقابة والمساءلة.

ويمكن تعميق هذا التحليل بالاستفادة من أفكار لون فولر بشأن أخلاقية القانون، ولا سيما تأكيده أهمية الخصائص التي تجعل القواعد القانونية قابلة لأن تؤدي وظيفتها في تنظيم السلوك، مثل الوضوح والاتساق وإمكان الامتثال وعدم التناقض بين القواعد المعلنة والممارسة الفعلية للسلطة.

ومن هذا المنطلق، ترتبط فاعلية قانون الأحزاب بمبدأ سيادة القانون، الذي يقتضي خضوع جميع الفاعلين السياسيين للقواعد القانونية ذاتها، بصرف النظر عن مواقعهم في السلطة أو حجم نفوذهم أو طبيعة تحالفاتهم.

ويحتل التمويل الحزبي موقعاً محورياً في هذا النقاش، بالنظر إلى أثره المباشر في استقلال الأحزاب، وعدالة المنافسة الانتخابية، وإمكان تحوّل الموارد الاقتصادية إلى نفوذ سياسي غير متكافئ. فغياب الشفافية بشأن مصادر الأموال وأوجه إنفاقها قد يفتح المجال أمام تضارب المصالح، أو التأثير غير المشروع في القرارات الحزبية، أو استغلال الموارد العامة لخدمة مصالح تنظيمية خاصة.

غير أن معالجة أوجه القصور في تطبيق قانون الأحزاب لا ينبغي أن تقود إلى توسيع غير منضبط للسلطات الرقابية على حساب الحرية السياسية. فحرية تأسيس الأحزاب والانضمام إليها وممارسة أنشطتها تمثل ركناً أساسياً من أركان التعددية الديمقراطية، وأي تنظيم قانوني لهذه الحرية يجب أن يستند إلى غايات مشروعة، وأن يلتزم بالضرورة والتناسب، وأن يوفر ضمانات فعالة ضد التعسف.

وبناءً على ما تقدم، إن جوهر الإشكالية التي يطرحها الدكتور مهدي جابر يتمثل في الفجوة المحتملة بين الوظيفة المعيارية لقانون الأحزاب والواقع المؤسسي الذي يحدد أثره العملي. فإذا غابت الرقابة المستقلة، وضعفت الشفافية، واختلت المساواة في تطبيق القواعد، أمكن أن يتحول القانون من أداة لتنظيم التعددية وحماية نزاهة الحياة السياسية إلى إطار شكلي لا يحدّ من اختلالات الممارسة الحزبية.

الخامس عشر: التدخلات الخارجية وحدود الاستقلال السياسي

يرى الدكتور مهدي جابر أن التدخلات الإقليمية والدولية تمثل أحد العوامل المؤثرة في تعقيد المشهد السياسي العراقي، وفي إضعاف استقلال القرار الوطني، ولا سيما عندما تتداخل مصالح القوى الخارجية مع حسابات الأحزاب والفاعلين المحليين، بما يتيح لبعض الأطراف توظيف الدعم الخارجي لتعزيز مواقعها في موازين القوى الداخلية.

ويقتضي تحليل هذه الظاهرة تجاوز التفسير الذي يعزو الأزمات السياسية العراقية إلى التدخلات الخارجية وحدها، كما يقتضي الابتعاد عن التصور المقابل الذي يفترض أن القرارات الداخلية تتشكل بمعزل عن البيئة الإقليمية والدولية. فالسياسة العراقية تنشأ عند نقطة التفاعل بين مستويين مترابطين: مستوى داخلي تحدده بنية الدولة، وطبيعة النظام الحزبي، وموازين القوى بين الفاعلين، ومستوى خارجي تحكمه المصالح الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية للدول والقوى المؤثرة في المنطقة.

وفي هذا السياق، تتيح الواقعية السياسية فهماً مهماً لدور المصالح

وموازين القوى في تفسير التحالفات الإقليمية والدولية، إذ تنطلق من أن الدول تسعى إلى حماية مصالحها الأمنية والاستراتيجية وتعزيز مواقعها في بيئة تنافسية. غير أن هذه المقاربة، على أهميتها التفسيرية، لا تكفي وحدها لتقييم الأبعاد الدستورية والقانونية والأخلاقية للعلاقات الخارجية، ولا لتحديد مدى مشروعيتها وآثارها في استقلال القرار الوطني.

ومن الضروري، في هذا الإطار، تجنب اختزال الأحزاب والفاعلين العراقيين في صورة أدوات سلبية تتحكم بها القوى الخارجية تحكماً مطلقاً. فالأحزاب تمتلك مصالحها وحساباتها الخاصة، وتسعى إلى توسيع نفوذها، وقد تبني علاقات خارجية بهدف الحصول على دعم سياسي أو اقتصادي أو أمني يعزز موقعها الداخلي.

ومن هنا، ينبغي التمييز بين العلاقات الخارجية المشروعة والتدخلات التي تمس السيادة الوطنية. فالتعاون السياسي والاقتصادي والأمني، وإبرام الاتفاقيات الدولية، وتطوير الشراكات الاستراتيجية، لا تمثل في ذاتها انتقاصاً من الاستقلال؛ بل قد تسهم في تعزيز قدرة الدولة على حماية مصالحها وتحقيق التنمية.

وبناءً على ذلك، فإن معالجة هذه الإشكالية لا تتحقق من خلال خطاب سياسي يكتفي برفض التدخل الخارجي، ولا من خلال افتراض أن قطع العلاقات أو تقليص الشراكات هو الطريق الوحيد إلى الاستقلال. فالسيادة الفعلية تتطلب قدرة الدولة على تحديد مصالحها، والتفاوض بشأنها، واختيار شركائها، وتقييم التزاماتها، واتخاذ قراراتها وفق مؤسسات دستورية فاعلة.

السادس عشر: احتجاجات تشرين والقوى السياسية الناشئة

يرى الدكتور مهدي جابر أن احتجاجات تشرين ٢٠١٩ مثّلت تعبيرًا عن أزمة بنيوية في العلاقة بين المجتمع والأحزاب المهيمنة على السلطة في العراق، وكشفت عن اتساع الفجوة بين شرعية التمثيل التي تدّعيها القوى السياسية، وبين مدى استجابتها الفعلية لتطلعات المواطنين ومصالحهم.

ومن هذا المنطلق، فإن تقييم احتجاجات تشرين لا ينبغي أن يُختزل في ثنائية النجاح والإخفاق؛ لأن هذه الثنائية تفترض معيارًا واحدًا للحكم على حركة سياسية متعددة المستويات والنتائج. والأدق هو التمييز بين نجاح الحراك في التعبير عن أزمة النظام السياسي وكشف حدود التمثيل الحزبي، وبين قدرته على بناء بديل تنظيمي ومؤسسي يستطيع المنافسة على السلطة وممارسة الحكم.

ويمكن تفسير هذه المفارقة في ضوء مقاربات تشارلز تيلي للحركات الاجتماعية، التي تبرز أهمية التنظيم والموارد وشبكات التنسيق، إلى جانب طبيعة الفرص والقيود التي يتيحها السياق السياسي. فالاحتجاج لا يتحول إلى قوة سياسية مؤثرة بمجرد اتساع المشاركة أو ارتفاع مستوى السخط الشعبي، بل يحتاج إلى قدرة على تعبئة الموارد، وبناء شبكات الثقة، وصياغة المطالب في برنامج قابل للتنفيذ، وتطوير آليات لاتخاذ القرار وتوزيع المسؤوليات.

وعلى هذا الأساس، ينبغي التمييز بين القدرة الاحتجاجية والقدرة المؤسسية. فالقدرة الاحتجاجية تتمثل في حشد الأفراد، وتوحيدهم حول مطالب مشتركة، وإحداث ضغط اجتماعي وسياسي يفرض على السلطة الاستجابة أو إعادة النظر في مواقفها. أما القدرة المؤسسية فتتطلب مهارات مختلفة، تشمل بناء تنظيم مستقر،

وصياغة برنامج سياسي متكامل، واختيار قيادات خاضعة للمساءلة، وإدارة الاختلافات الداخلية، وتطوير آليات شفافة للتمويل واتخاذ القرار، فضلًا عن امتلاك الخبرة اللازمة للعمل التشريعي والرقابي والتنفيذي.

غير أن تفسير الصعوبات التي واجهت القوى الناشئة بعد تشرين بضعف التنظيم أو نقص الخبرة وحدهما يفضي إلى قراءة جزئية، وقد ينقل عبء المسؤولية من البيئة السياسية غير المتكافئة إلى القوى التي نشأت في مواجهتها. فهذه القوى لم تتحرك في مجال سياسي محايد، بل واجهت ضغوطًا وقمعًا وتهديدات، فضلًا عن تفاوت كبير في الموارد المالية والإعلامية والتنظيمية بينها وبين الأحزاب الراسخة، التي راكمت عبر سنوات طويلة شبكات نفوذ وعلاقات ومصالح وقدرات انتخابية.

وبناءً على ما تقدم، فإن الدرس الأعمق الذي تطرحه احتجاجات تشرين لا يتمثل في ضرورة استعادة التعبئة الشعبية فحسب، بل في تحويل الطاقة الاحتجاجية إلى قدرة سياسية منظمة، من دون التفريط بالقيم الديمقراطية التي منحت الحراك معناه ومشروعيته.

السابع عشر: الفيدرالية والعلاقة بين بغداد وأربيل

يرى الدكتور مهدي جابر أن استقرار الدولة العراقية يتطلب الوصول إلى صيغة دستورية وسياسية متوازنة للعلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، تقوم على الالتزام بأحكام الدستور، واحترام الاختصاصات المتبادلة، وضمان الحقوق القومية، ومعالجة الخلافات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وتوزيع الإيرادات والصلاحيات الدستورية والمناطق المتنازع عليها.

وفي هذا السياق، لا يمكن فهم القضية الكردية باعتبارها نزاعًا إداريًا أو ماليًا بين مستويين من مستويات الحكم فحسب؛ فهي ترتبط بتاريخ طويل من الصراع السياسي والقومي، وما شهدته مراحل مختلفة من تاريخ العراق من سياسات الإقصاء والاضطهاد ومحاولات إنكار الخصوصية القومية الكردية. وقد ترك هذا التاريخ أثرًا عميقًا في تصورات الأطراف المختلفة للدولة والسلطة والضمانات الدستورية، وجعل مسألة الثقة المتبادلة عنصرًا أساسيًا في تفسير طبيعة العلاقة بين بغداد وأربيل.

ويمكن إسناد هذا التصور إلى أعمال رونالد واتس في دراسة الأنظمة الفيدرالية، ولا سيما تأكيده أهمية التوزيع الدستوري الواضح للاختصاصات، ووجود مؤسسات تتيح مشاركة الوحدات المكوّنة للاتحاد في صنع القرار الاتحادي، وتوفير آليات مؤسسية لتسوية النزاعات بين مستويات الحكم. فالفيدرالية ليست مجرد تقسيم إداري للصلاحيات، بل نظام دستوري لتوزيع السلطة وحمايتها وتنظيم العلاقة بين مستوياتها.

وتظهر إحدى أبرز الإشكاليات في العلاقة بين بغداد وأربيل في اختلاف القراءات الدستورية المتعلقة بالاختصاصات المشتركة والحصرية، وإدارة النفط والغاز، وتوزيع الإيرادات، وصلاحيات المؤسسات الاتحادية والإقليمية. ولا تقتصر خطورة هذه الخلافات على نتائجها المالية أو الإدارية المباشرة، بل تمتد إلى مسألة تحديد الجهة التي تملك سلطة تفسير القواعد الدستورية وتطبيقها، وحدود السلطة التقديرية لكل مستوى من مستويات الحكم.

ويمكن، في ضوء ذلك، تطوير أطروحة الدكتور مهدي جابر بالقول إن استقرار العلاقة بين بغداد وأربيل يتطلب معالجة مترابطة لأربعة

مستويات: المستوى الدستوري، من خلال توضيح الاختصاصات وتفعيل آليات تفسير الدستور وتسوية النزاعات؛ والمستوى المالي والاقتصادي، عبر وضع قواعد عادلة وشفافة لإدارة الموارد وتوزيع الإيرادات وتنفيذ الالتزامات؛ والمستوى السياسي والمؤسسي، من خلال بناء قنوات تفاوض منتظمة تمنع تحويل الخلافات إلى أزمات متكررة؛ والمستوى الحقوقي والاجتماعي، عبر ضمان حقوق المواطنين والمكونات المختلفة، ولا سيما في المناطق المتنازع عليها، وعدم إخضاع مصالحهم للتجاذبات السياسية.

وبناءً على ما تقدم، فإن العلاقة بين بغداد وأربيل تمثل اختبارًا جوهريًا لمدى رسوخ الفيدرالية في النظام السياسي العراقي، ولقدرة الدستور على التحول من وثيقة تحدد المبادئ والاختصاصات إلى إطار فعلي لتنظيم السلطة وتسوية النزاعات وحماية الحقوق.

الثامن عشر: التعليم والجامعات ودور النخب الأكاديمية

يرى الدكتور مهدي جابر أن تراجع أداء المؤسسات التعليمية والبحثية يمثل أحد العوامل المؤثرة في ضعف الثقافة الديمقراطية ومحدودية القدرة المجتمعية على إنتاج معرفة نقدية مستقلة عن الهيمنة السياسية والأيديولوجية. وينطلق هذا الطرح من إدراك أن أزمة الدولة والأحزاب السياسية لا تتحدد فقط بطبيعة المؤسسات الدستورية أو آليات ممارسة السلطة، بل ترتبط أيضًا بالبنية المعرفية للمجتمع، وبمدى قدرة مؤسساته التعليمية على تنمية التفكير المستقل، وتكوين الوعي النقدي، وإعداد أفراد يمتلكون الأدوات الفكرية اللازمة لفهم الشأن العام والمشاركة الواعية في إدارة الحياة السياسية.

ويمكن تأصيل هذه الرؤية بالعودة إلى أفكار جون ديوي بشأن العلاقة العضوية بين التعليم والديمقراطية؛ إذ ينظر ديوي إلى التعليم بوصفه ممارسة اجتماعية تسهم في تكوين الخبرة المشتركة، وتنمية القدرة على التفكير والتعاون وحل المشكلات، وتعويد الأفراد على المشاركة في الحياة العامة.

وتتعمق هذه الدلالة في ضوء تصور باولو فريري للتعليم النقدي، الذي يرفض اختزال العملية التعليمية في نقل المعلومات من المعلم إلى المتعلم، ويدعو إلى جعل التعليم مجالًا للحوار وطرح الأسئلة وتحليل الواقع الاجتماعي وعلاقات القوة التي تؤثر فيه.

ومع ذلك، ينبغي ألا يُفترض أن الجامعات تؤدي دورًا إصلاحيًا لمجرد طبيعتها الأكاديمية أو مكانتها الاجتماعية؛ فالمؤسسات التعليمية ليست بمنأى عن الاختلالات التي تعاني منها الدولة والمجتمع، وقد تعيد إنتاجها داخل بنيتها التنظيمية وعلاقاتها المهنية.

وفي هذا الإطار، يبرز دور النخب الأكاديمية بوصفه إشكالية تتعلق بموقع المعرفة في المجال العام، لا بمجرد المكانة الاجتماعية للأساتذة والباحثين. فامتلاك المؤهلات العلمية لا يجعل النخبة الأكاديمية بالضرورة قوة نقدية مستقلة، كما أن الانتساب إلى الجامعة لا يضمن اتخاذ موقف معرفي مسؤول من قضايا المجتمع.

وبناءً على ما تقدم، فإن أزمة التعليم والبحث العلمي ليست مسألة قطاعية منفصلة عن أزمة الدولة العراقية، بل ترتبط بقدرة المجتمع على إنتاج المعرفة المستقلة، وبمدى توافر الكفاءات التي تستطيع إدارة المؤسسات ومراقبة أدائها وتطوير سياساتها.

التاسع عشر: مشروع الإصلاح عند الدكتور مهدي جابر بين شمول التشخيص وصعوبة التنفيذ

تكشف أطروحات الدكتور مهدي جابر بشأن إصلاح النظام السياسي العراقي عن إدراك للطبيعة المركبة للأزمة التي تواجه الدولة، بوصفها نتاجًا لتفاعل اختلالات سياسية ومؤسسية واقتصادية واجتماعية متداخلة، تشمل المحاصصة، والفساد، وضعف الديمقراطية الداخلية للأحزاب، وانتشار السلاح خارج السيطرة الفعلية للدولة، والاختلالات المرتبطة بالنظام الانتخابي، وتراجع الخدمات العامة، وضعف المؤسسات التعليمية والبحثية، فضلًا عن تأثير التدخلات الخارجية في استقلال القرار الوطني.

غير أن شمول التشخيص، مهما بلغت أهميته، لا يكفي وحده لتأسيس مشروع إصلاحي قابل للتنفيذ. فثمة فارق جوهري بين تحديد ما ينبغي تغييره، وتفسير الأسباب التي تحول دون تغييره، وبناء الآليات السياسية والمؤسسية القادرة على إحداث هذا التغيير.

ويمكن تعميق هذا التحليل بالاستفادة من مفهوم الاعتماد على المسار في دراسة المؤسسات والتغير السياسي؛ إذ إن الترتيبات المؤسسية والقرارات المتراكمة عبر الزمن قد تنشئ شبكات من المصالح والتوقعات والعلاقات تجعل استمرار النظام القائم أقل كلفة بالنسبة إلى المستفيدين منه، حتى عندما تكون نتائجه العامة غير كفوءة أو غير عادلة.

وفي هذا السياق، تبرز مسألة ترتيب الأولويات بوصفها إحدى أهم حلقات الانتقال من التشخيص إلى التنفيذ. فليس من الواقعي التعامل مع جميع الاختلالات كما لو كانت متساوية من حيث درجة الإلحاح،

أو متكافئة في متطلبات المعالجة، أو قابلة للإصلاح بالآليات نفسها.

ومن الناحية التنفيذية، يحتاج المشروع الإصلاحي إلى تحديد واضح للجهات المسؤولة عن تحويل الأهداف إلى قرارات وإجراءات. فالإشارة العامة إلى ضرورة الإصلاح لا تكشف، بمفردها، من يمتلك الاختصاص القانوني لتنفيذه، ومن يتحمل المسؤولية السياسية عن تعطيله، ومن يملك الموارد والأدوات اللازمة لإنجازه.

والنتيجة التي يمكن استخلاصها، فإن القيمة العملية لمشروع الإصلاح عند الدكتور مهدي جابر لا تتحدد بمدى اتساع تشخيصه للأزمة العراقية فحسب، بل بقدرته على تحديد المسارات التي تحول هذا التشخيص إلى تغيير مؤسسي مستدام.

العشرون: نحو تطوير الإطار النظري لأطروحات الدكتور مهدي جابر

تتيح القراءة التحليلية النقدية لأطروحات الدكتور مهدي جابر الانتقال من تقويم مضمون تشخيصه لأزمة الأحزاب السياسية والدولة في العراق إلى بحث الإمكانات النظرية الكامنة في هذا التشخيص، وتحديد المسارات التي يمكن أن تعزز قدرته على تفسير الظاهرة السياسية، والكشف عن آليات إعادة إنتاجها، واستنباط مداخل إصلاحية أكثر ارتباطاً بشروط الواقع وإمكاناته.

يتمثل المسار الأول في الانتقال من تعدد العوامل المفسرة للأزمة إلى تحديد العلاقات السببية والآليات التي تربط بينها. فعلى الرغم من أهمية الجمع بين العوامل التاريخية والاقتصادية والثقافية والمؤسسية والجيوسياسية في تفسير تعثر النظام السياسي العراقي، فإن مجرد اجتماع هذه العوامل في إطار تشخيصي واحد لا يكفي، بمفرده، لتفسير الكيفية التي تتفاعل بها أو لتحديد الوزن النسبي لكل منها.

أما المسار الثاني، فيتعلق بتطوير نظرية للفاعلين السياسيين والاجتماعيين والتحالفات الإصلاحية، انطلاقاً من أن تفسير الأزمة لا يؤدي تلقائياً إلى تحديد القوى القادرة على تجاوزها.

ويتمثل المسار الثالث في جعل الاقتصاد السياسي للريع محوراً تفسيرياً أكثر مركزية في تحليل العلاقة بين الأحزاب والدولة والمجتمع.

أما المسار الرابع، فيتصل بتطوير تصور مركب للهوية والمواطنة، يتجاوز المقابلة المبسطة بين الانتماءات الفرعية والانتماء الوطني.

ويتمثل المسار الخامس في توسيع مفهوم الإصلاح بحيث لا يبقى محصوراً في الدولة والأحزاب والجامعات، بل يشمل البنية المجتمعية التي تتشكل فيها المواقف السياسية وتُمارس من خلالها الرقابة على السلطة.

ومن هنا، فإن الإضافة النقدية الأساسية إلى أطروحات الدكتور مهدي جابر تتمثل في وصل التشخيص البنيوي بنظرية واضحة للتغيير، تفسر ليس فقط لماذا تتعثر الدولة والأحزاب، بل أيضاً كيف يمكن تعديل الشروط التي تعيد إنتاج هذا التعثر، ومن هم الفاعلون القادرون على إنجاز ذلك، وما المؤسسات التي ينبغي أن تتحمل المسؤولية، وما المعايير التي تسمح بالحكم على نجاح الإصلاح أو إخفاقه.

الحادي والعشرون: حصيلة القراءة التحليلية لأطروحات الدكتور مهدي جابر وآفاقها الفكرية والإصلاحية

تتيح القراءة التحليلية لأطروحات الدكتور مهدي جابر الوقوف على جملة من القضايا الفكرية والسياسية التي تتصل بأزمة الأحزاب السياسية في العراق، وعلاقتها ببنية الدولة، وطبيعة ممارسة السلطة، وآليات توزيع الموارد، وشروط بناء الشرعية السياسية وترسيخ المواطنة.

ومن خلال تتبع هذه القضايا ومناقشة أبعادها، يتبين أن فهم أزمة الأحزاب العراقية يقتضي تجاوز التفسيرات التي تردّ الاختلالات إلى سلوك الأفراد وحده، أو تفصل الممارسات الحزبية عن البيئة المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتشكل داخلها.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن القراءة التحليلية لأطروحات الدكتور مهدي جابر تفتح مجالاً للتأمل في سؤال جوهري يتجاوز حدود الأداء الحزبي المباشر، ويتمثل في كيفية بناء دولة تكون فيها المؤسسات أقوى من المصالح الفئوية، وتخضع فيها السلطة لقواعد عامة، وتُدار فيها الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة، وتُصان فيها حقوق المواطنين على أساس المساواة. ولا يتحقق هذا الأفق بمجرد تبدل النخب أو إعلان البرامج الإصلاحية، بل يتطلب تراكماً مؤسسياً ومجتمعياً يرسخ سيادة القانون، ويعزز المساءلة، ويمنح المشاركة السياسية مضموناً فعلياً.

قائمة المصادر:

أولاً: المصادر العربية

- محمد عابد الجابر: العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة ١٩٩٠.

- عبد الرحمن الكواكبي:طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار الشروقلا للنشر ، الطبعة السادسة ، القاهرة، مصر، سنة ٢٠١٧م.

- حنا بطاطو: الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق, دار الساقي سنة ٢٠٠٣.

- فالح عبد الجبار: الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، سنة ١٩٩٥.

- فالح عبد الجبار : العمامة والأفندي: سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، جهة النشر: دار الساقي، بيروت، سنة ٢٠٠٨.

- الدكتور علي الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد، ضمن الطبعات المعروفة للكتا، سنة ١٩٦٥.

- الدكتور علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. بغداد: طبعة دار الوراق سنة ٢٠١٠.

- محمد عابد الجابري: العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، جهة النشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة النشر: ١٩٩٠.

- روبرت ميكلز :(Robert Michels) الأحزاب السياسية: النزعات الأوليغارشية في الديمقراطية, ترجمة منير مخلوف، منشورات دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠١٧.

- ساموئل هنتنغتون: (Samuel P. Huntington) النظام السياسي في مجتمعات متغيرة, ترجمة حسام نايل، منشورات دار التنوير للنشر

والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠١٧.

- أنطونيو غرامشي: كراسات السجن, ترجمة عادل غنيم, منشورات دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر, ١٩٩٤.

ثانيا: باللغة الانجليزية

- Arendt, Hannah. On Violence. New York: Harcourt, Brace & World, 1969.

- Lijphart, Arend. Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration. New Haven, CT: Yale University Press, 1977.

- Michels, Robert. Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy. Translated by Eden Paul and Cedar Paul. New York: Collier Books, 1962.

- Weber, Max. Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. Edited by Guenther Roth and Claus Wittich. Berkeley, CA: University of California Press, 1978.



بيت كمال سعدي للتنوير

ثقافة حرة، أدب حديث، وقانون ينير العدالة

هو مركز ثقافي مستقل، يُعنى بالفكر والثقافة والإبداع. يولي اهتماماً خاصاً بالأدب والفكر القانوني، كما يركز بشكل ملحوظ على نشر الثقافة الكردية وتعزيز مكانتها في الساحة الفكرية.

يسعى هذا المركز إلى دعم الشباب المبدعين وذوي الكفاءات، وتكريم الكتاب والعلماء القانونيين الرواد الذين أثروا الساحة الثقافية والعلمية بنتاجاتهم المثمرة.

علاوة على ذلك، يقوم المركز بنشر كتب ومجلات متخصصة في مجالي الأدب والقانون، ويضعها بين أيدي القراء مجاناً أو بأسعار رمزية؛ وذلك إيماناً منه بأن المعرفة حق للجميع.

تُصدر «بيت كمال سعدي للتنوير» حالياً أربع مجلات دورية متخصصة :

دنیای چیرۆک (عالم القصة): مجلة أدبية فصلية (فصلية) تعنى بفن القصة القصيرة والرواية بكافة أشكالهما.

دنیای ئەدەب (عالم الأدب): كتاب فصلي متخصص في الدراسات الأدبية، يشمل مختلف فروع الأدب والنقد والبحوث الأدبية.

ئەدەبیاتی وەرگێڕان (أدب الترجمة): كتاب نصف سنوي مخصص لنشر الأعمال الأدبية العالمية المترجمة إلى اللغة الكردية، بهدف إغناء المكتبة الكردية بالأدب الإنساني رفيع المستوى.

لێكۆڵینەوەی یاسایی و دادوەری (الدراسات القانونية والقضائية): مجلة تُعنى بالبحوث القانونية والمواضيع والدراسات القضائية، تهدف إلى إثراء النقاش القانوني وتوثيق التجارب القضائية المعاصرة.

يواصل هذا المركز مسيرته في التنوير الثقافي والأدبي والقانوني، ساعياً إلى بناء جسر تواصل بين الأجيال، وتوفير منصة حرة للإبداع والمعرفة.



السيرة الذاتية للأستاذ الدكتور كمال سعدي مصطفى

سنة ومكان الميلاد: ١٩٥٦/٧/١ اربيل

رقم الموبايل: ٠٧٥٠٤٤١٢٢٣٢

مكان الوظيفة: استاذ في كلية القانون بجامعة صلاح الدين اربيل سابقا، متقاعد حاليا.

حاصل على درجة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في القانون

المكان وتأريخ الحصول على شهادة البكالوريوس: جامعة صلاح الدين/ اربيل/ كوردستان العراق ، العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩

عنوان رسالة الدكتوراه: (الإطار القانوني لحرية الصحافة في كردستان العراق).

الدولة والجامعة التي منحته الشهادة: جامعة صلاح الدين - أربيل / كردستان / العراق بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٧

عنوان رسالة الماجستير: (حقوق الملكية الأدبية والفنية في القانون العراقي والمقارن / العراق بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢١).

الدولة والجامعة التي منحته الشهادة: جامعة صلاح الدين - أربيل / كردستان / العراق بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢١

الاختصاص العام: قانون عام

الاختصاص الدقيق: القانون الدستوري

التعيين: التعين لأول مرة في ١٩٧٦/٦/١٣ واحيل على التقاعد عام ١٩٩٠.

و اعيد الى الوظيفة في ١٩٩٦/٤/٢٤ وعين أستاذاً مساعداً بكلية الحقوق بجامعة صلاح الدين.

المناصب التي اشغلها:

- مسؤول وحدة البحوث. ٢٠٠٣/٨/١٧.

- رئيس قسم القانون (الدراسة الصباحية والدراسة المسائية) خلال الفترة من ٢٠٠٥/٥/٤ لغاية ٢٠٠٧/٥/٢٥.

- عميد كلية القانون خلال الفترة من ٢٠٠٦٩/٢/١٢ لغاية ٢٠٠٦/٧/٢٨.

- عميد كلية القانون والسياسة بعد اندماج الكليتين خلال الفترة من ٢٠٠٦/٧/٢٨ لغاية ٢٠٠٨/٥/١٥.

- عميد كليةالتربية للعلوم الانسانية خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢/١٥ لغاية ٢٠١٠/٨/١٠.

المؤتمرات والدورات العلمية التي شارك فيها:

- المؤتمر الاول للتعليم العالي لجامعات اقليم كوردستان لسنة ٢٠٠٠ لتغيير منهاج ونظام التعليم.

- المؤتمر الاقليمي حول الدستور و الاستفتاء اقيمت في اربيل بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٧ ضمن برنامج المجتمع المدني العراقي.

- المؤتمر االثاني للتعليم العالي لجامعات اقليم كوردستان لسنة ٢٠٠٦ لتغيير منهاج ونظام التعليم.

- المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في كوردستان العراق . انعقد في فندق خانزاد .

- مؤتمر المياه (اربيل ١٤-١٥ مايس ٢٠٠١) سةنتةرى برايةتى بالتعاون مع منظمة فاو العالمية.

- المؤتمر الاول لعمداء كليات القانون في الجامعات العراقية حول دراسة القانون الدولي الانساني (ـــ اردن- عمان عام).

- مؤتمر الصحافة الحرة من اجل العراق الحديث فندق برج اربيل في ٢٧-٢٠٠٥/٤/٢٩.

- المؤتمر الرابع لاتحاد حقوقيي كوردستان – اربيل في ٢٧-٢٨/١١/٢٠٠٤.

- مؤتمر حقوقيي جمهورية العراق اربيل- المركز الثقافي لجامعة صلاح الدين عام ٢٠٠٤.

- المؤتمر العلمي من اجل تنمية وتثبيت اللغة الكوردية- اربيل ١٥/٧/٢٠٠٥.

- المؤتمر الاول لوضع الخطة الستراتيجية لوزارة الزراعة في اقليم كوردستان العراق – اربيل ٣٠ حزيران لغاية ١ تموز ٢٠٠٧.

- المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في كوردستان العراق . انعقد في فندق خانزاد في تموز عام ٢٠٠٧.

- مؤتمر وزارة التربية لاقليم كوردستان العراق لتقييم تدريس حقوق الانسان في اقليم كوردستان انعقد في اربيل فندق اربيل بلازا في ١٧-١٨ تشرين الاول ٢٠١٢.

- اللقاء الدولي للصحفيين بتاريخ ٢٢/٤/٢٠٢٢ (فندق شيراتون أربيل)

- Human Rights Protection Training Agenda (May-2001) Erbil

- Firsr Higher Education Conference In Kurdistan Region – Ireq Erbil 21-23 APRIL 2001

- Conflict Resolution Curriculum Development Workshop University of Duhok 10-14 august 2003

المنظمات والجمعيات والمؤسسات التي هو عضو فيها:

أولا ، المنظمات الدولية

١- الاتحاد العربي الأوروبي للتدريب والتحكيم الدولي بجمهورية مصر العربية بالقاهرة.

٢- الاتحاد الدولي للصحفيين.

ثانياً: المنظمات المحلية:

١- اتحاد حقوقيي كوردستان.

٢- الجمعية العراقية لحقوق الانسان في بغداد.

٣- جمعية نشطاء حقوق الانسان في اربيل.

٤- اتحاد الصحفيين الكوردستاني في اقليم كوردستان العراق.

٥- اتحاد الكتاب الأكراد في إقليم كردستان العراق.

٦- المستشار الإعلامي في مجلة (السياحة العربية) في جمهورية مصر العربية بالقاهرة.

٧- اسست بيت كمال سعدي للتنوير عام ٢٠٢٥. هذا البيت التنويري تصدر مجموعة مجلات و منشورات أدبية و ثقافية و قانونية وهي (مجلة عالم القصص ربع سنوية، مجلة عالم الأدب نصف سنوية، مجلة دراسات قانونية وقضائية نصف سنوية).

كتب في مجال القانون:

- مفهوم القانون، باللغة الكوردية، مكتبة جامعة صلاح الدين أربيل، عام ١٩٩٨.

- الزواج والطلاق، مطبعة منارة أربيل عام ٢٠١٥.

- تفسير قانون ايجار العقار رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٩ ، مطبعة جامعة صلاح الدين اربيل ١٩٩١.

- حقوق الانسان ، مطبعة وزارة التربية في اربيل عام ٢٠٠٤.

- الملكية الفكرية باللغة العربية ، منشورات دار الدجلة ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ، ٢٠٠٩.

- حقوق الإنسان بين المواثيق الدولية والمذاهب الفكرية باللغة العربية ، نشرته دار الكتب القانونية بجمهورية مصر العربية بالقاهرة في ٢٠١٠.

- حقوق المؤلف و سلطةالصحافة باللغة العربية الصادرة عن دار الكتب القانونية بجمهورية مصر العربية بالقاهرة في ٢٠١٢.

- حقوق الإنسان في المذاهب الفكرية باللغة العربية الصادرة عن OPLC باللغة العربية عام ٢٠٠٦.

- - حقوق الإنسان والمعايير الدولية باللغة العربية ، منشورات دار دجلة ، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان عام ٢٠١٠.

- التنظيم الدستوري والدولي لحقوق الإنسان باللغة العربية الصادر عن دار الكتب القانونية بجمهورية مصر العربية بالقاهرة في ٢٠١٧.
- - الايطار القانوني لحرية الصحافة باللغة العربية منشورات دار الكتب القانونية في جمهورية مصر العربية في القاهرة سالَى ٢٠١٧.
- - دراسات في القانون العام باللغة العربية ، منشورات دار الزين الحقوقية والادبية (ش.م.م) في لبنان مدينة بيروت سنة ٢٠١٧.
- فكرة الحق اربيل مطبعة جامعة صلاح الدين عام ١٩٩٨.
- القانون الدستوري، باللغة الكوردية، مطبعة هيفي، عام ٢٠٢٤.
- المباديء العامة للدستور، مطبعة هيفي، عام ٢٠٢٤.

بحوثه العلمية المنشورة:

- حرية الصحافة، الرأي العام والديمقراطية. مجلة سةنتةرى برايةتى العدد ٢٥ خريف ٢٠٠٢.
- حرية الصحافة واخلاق المهنة. مجلة سةنتةرى برايةتى العدد ٢٧ ربيع ٢٠٠٣.
- حقوق الانسان ومعاييرها الدولية – مجلة القانون والسياسة السنة الثانية كانون الاول عام ٢٠٠٤.
- حقوق الانسان في المذاهب الفكرية- مجلة تةرازوو عام ٢٠٠٥.
- دراسة شرعية وقانونية للقوانين الحديثة الصادرة عن برلمان كوردستان العراق بصدد المرأة وتنظيم الاسرة الكوردستانية- بحث مشترك، مجلة تةرازوو سنة ٢٠٠٥.
- سلطة الصحافة- مجلة تةرازوو العدد ٣٦-٣٧ سنة ٢٠١٠.
- دور النفقات العامة في تنمية اقليم كوردستان- بحث مشترك
- حق الرد وحق التصحيح في المطبوعات الدورية، مجلة (الحقوق) التي تصدرها جامعة البحرين، المجلد ١١ العدد١ لسنة ٢٠١٤.
- مجلس الامن الدولي ودوره في تسوية النزاعات، مجلة (زانكو) التي تصدرها جامعة صلاح الدين – اربيل ، العدد ٥٨ لسنة ٢٠١٤ .

• اشـرفت علـى عشـرات رسـائل ماجسـتير واطاريـح الدكتـوراه في القانـون، واشـترك في عشـرات لجـان مناقشـة رسـائل الماجسـتير واطاريـح الدكتـوراه في القانـون بصفـة عضـو أو رئيـس لجنـة المناقشـة.

• في شـهر كانـون الثانـي مـن عـام ٢٠٢٥، أسسـتُ بيتًـا ثقافيًـا يحمـل اسـم «بيت كمـال سـعدي للتنويـر»، يهدف إلـى إصـدار مجـلات متخصصـة في الشـؤون الثقافيـة والقانونيـة، وتتضمـن إصداراتـه مـا يلـي:

أ- مجلـة نصـف سـنوية بعنـوان «عالـم القصـص»، تُعنـى بنشـر فنـون السـرد القصصـي.

ب- مجلـة نصـف سـنوية بعنـوان «علـم الأدب»، تُعنـى بالدراسـات والبحـوث الأدبيـة.

ت- مجلـة شـبه سـنوية بعنـوان «الدراسـات القانونيـة والقضائيـة»، تصـدر باللغتـين الكرديـة والعربيـة، وتختـص بالمواضيـع القانونيـة والأحـكام القضائيـة.





بەشێک لە بڵاوکراوەکانی ماڵی ڕۆشنگەریی کەمال سەعدی:

یەکەم: کتێبەکان

١- سەهوە خۆشەی ناوانێ، کۆمەڵە چیرۆکێکی کورت و زۆر کورت، عەباس عەبدوڵڵا یوسف، لە بڵاوکراوەکانی ماڵی ڕۆشنگەریی کەمال سەعدی، چاپخانەی هێڤی، ٢٠٢٥.

٢- سالباتییرا، نۆڤلێت، نووسینی پیدرۆ مایراڵ ، وەرگێڕانی لە عەرەبییەوە بەهزاد حەوێزی، لە بڵاوکراوەکانی ماڵی ڕۆشنگەریی کەمال سەعدی، چاپخانەی هێڤی، ٢٠٢٥.

٣- شەوێك لە شانگهای، کۆمەڵە چیرۆک، وەرگێڕانی کەریم سۆیفی، لە بڵاوکراوەکانی ماڵی ڕۆشنگەریی کەمال سەعدی، چاپخانەی هێڤی، ٢٠٢٦.

٤- پەرلەمانی زێڕ و پەتاتە، کۆمەڵە چیرۆک، د. کەمال سەعدی مستەفا، لە بڵاوکراوەکانی ماڵی ڕۆشنگەریی کەمال سەعدی، چاپخانەی هێڤی، ٢٠٢٦.

٥- الاشكاليات العملية لتطبيق رسمية اللغة الكوردية في العراق تاليف چنار مشير عبدالله، منشورات بيت كمال سعدى للتنوير، مطبعة هيفي، ٢٠٢٦.

٦- سيناريو فيلم مملكة الروبوتات تاليف دكتور كمال سعدي مصطفى، منشورات بيت كمال سعدى للتنوير، مطبعة هيفي، ٢٠٢٦.

٧- آفاق في البحوث القانونية تاليف سوزان كنعان هاشم، منشورات بيت كمال سعدى للتنوير، مطبعة هيفي، ٢٠٢٦.

٨- ضمانات الموظف في مواجهة القرارات الإدارية تاليف سوزان كنعان هاشم، منشورات بيت كمال سعدى للتنوير، مطبعة هيفي، ٢٠٢٦.

٩- سيناريو فيلم مذكرات مقاتل تاليف دكتور كمال سعدي مصطفى، منشورات بيت كمال سعدى للتنوير، مطبعة هيفي، ٢٠٢٦.

١٠- الحماية الدستورية لإقليم كوردستان في العراق الفدرالي «دراسة تحليلية مقارنة» تاليف ئامێدی عمر كريم، منشورات بيت كمال سعدى للتنوير، مطبعة هيفي، ٢٠٢٦.

١١- العقل والمقاصد بين التحرر والتقييد (قراءة في فكر الدكتور محمد

شـريف الامـام) بقلـم الدكتـور كمـال سـعدي مصطفـى، منشـورات بيـت كمـال سـعدى للتنويـر، مطبعـه هيفـى ٢٠٢٦.

١٢- سـێبەرەکانی شـەوانی تارگۆڤـا، دکتـۆر کەمـال سـەعدی مسـتەفا, ڕۆمـان، چاپخانـەی هێڤـی، ٢٠٢٦.

دووەم: گۆڤارەکان

١- دنیای چیرۆک

٢- دنیای ئەدەب

٣- لێکۆڵینەوەی یاسایی و دادوەری